جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان – كلية التربية

قسم الجغرافية

تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الهجرة في أفريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية

رسالة تقدمت بها الطالبة

فاطمة محمد مسلم

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم كاظم صبيخي

2025م **1447 هـ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء، الآية (100)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الهجرة في أفريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية)** المقدمة بها الطالبة **(فاطمة محمد مسلم)** تحت إشرافي في قسم الجغرافية، كلية التربية – جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية.

التوقيع:

الاسم:**أ.د.هاشم كاظم صبيخي**

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

م. د هديل هشام عبد الامير

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ / / 2025

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأنّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الهجرة في افريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية)** المقدمة من قبل الطالبة **(فاطمة محمد مسلم)**، وقد قومتها لغوياً فوجدتها صالحة من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم اللغوي: أ.م.د باسم محمد عبادة

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

مكان العمل: جامعة ميسان –كلية التربية الأساسية

التاريخ: / / 2025

إقرار المقوم العلمي (الأول)

أشهد أن الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الهجرة في افريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية)** المقدمة بها الطالبة **(فاطمة محمد مسلم)** في جامعة ميسان – كلية التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي أ.م.د. اسراء كاظم جاسم

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

مكان العمل : جامعة واسط –كلية التربية الأساسية

التاريخ: / / 2025

إقرار المقوم العلمي (الثاني)

أشهد أن الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الهجرة في افريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية)** التي تقدم بها الطالبة **(فاطمة محمد مسلم)** في جامعة ميسان – كلية التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي: أ.م.د. احمد حسن مجهول

الدرجة العلمية:استاذ مساعد دكتور

مكان العمل: جامعة المثنى –كلية التربية للعلوم الانسانية

التاريخ: / / 2025

إقرار لجنة المناقشة

نشــهد نحــن أعضــاء لجنــة المناقشــة بأننــا قــد اطلعنــا علــى رســالة الطالبــة (فاطمـة محمـد مسـلم) الموسـومة **(تحليـل جغرافـي سياسـي لظـاهرة الهجـرة فـي افريقيـا وانعكاساتها على الدول الأوربية)** وناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا وبتقدير(**جيد جداً عال)**.

التوقيع: التوقيع:

الاسم:أ.د ضحى لعيبي كاظم الاسم :أ.د داليا عبد الجبار شنيشل

رئيسا: عضوا:

التاريخ / /2025 التاريخ / / 2025

الاسم: أ.م.د ماجد صدام سالم الاسم :أ.د هاشم كاظم صبيخي

عضوا: عضوا ومشرفا:

التاريخ / /2025 التاريخ / / 2025

صادق مجلس كلية التربية / جامعة ميسان على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ. م. د براق طالب شلش**

عميد كلية التربية / جامعة ميسان

التاريخ / /2025

الإهداء

إلى ... من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

إلى ...الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا بعد ملئت ظلما وجوراً... (الإمام المهدي ع)

إلى... الارواح التي تزاحمت في طريق الموت الذين لولاهم ما كنا هنا... (شهداء العراق)

إلى... اساتذتي الأفاضل، الذين علموني بحب، وأرشدوني بصدق.

إلى ...روح أمي الغالية، التي رحلت جسدياً لكنها باقية في قلبي وروحي، علمتني بعد رحيلها معنى الصبر والقوة (رحمها الله)

إلى روح أخي الشهيد، الذي ضحّى بحياته من أجل الوطن، فستظل ذكراك نبراساً يضيء دربي ويدفعني للاستمرار والسعي نحو الأفضل(رحمه الله)

إلى ...من جعل الحياة تمضي رغم ثقلها سندي ... (أبي)

إلى... من تشاطرنا الخطوة معاً رفيقة دربي ...(بنين)

إلى ... المجهول الذي سيبحث عن موضوع رسالتي ... أهديك ثمرة مجهودي لعلها تكون بذرة لمشروعك العلمي، إلى كل من ساندني ولو بدعوة صادقة أو كلمة طيبة.

فـــاطمـــة

وفي بداية كلمتي لا بد لي من التوجه أولاً بالشكر الله عز وجل الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماجستير لا يسعني وانا انهي كتابة هذه الرسالة إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الاستاذ الدكتور (هاشم كاظم صبيخي) الذي تفضل بالإشراف عليها وكانت ملاحظاته السديدة وارشاداته العلمية القيمة خير عون لي في اكمال مفرداتها فجزاه الله خير الجزاء وارجو له العمر المديد والصحة الدائمة، وان أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الدكتور (كاظم شنته سعد) الذي بذل ما بوسعه من اجلنا فكان المربي والمعلم والموجه، طال الله عمره وبارك في علمه. واتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة قسم الجغرافية الدكتورة (هديل هشام عبد الأمير)، والشكر الموصول الى جميع أساتذتي في قسم الجغرافيا الذين مهدوا لي سبيل العلم والمعرفة واخص منهم في الذكر من كان له الفضل في تدريسي في السنة التحضيرية، وأتقدم بشكري وأمتناني إلى زملائي في مرحلة الماجستير الأعزاء، ختاماً أقدم خالص شكري وأمتناني إلى جميع أفراد عائلتي وأحبتي، وإلى كل من ساعدني وأفادني برأي أو استشارة أو مد لي يد العون والمساعدة والله ولي التوفيق.

الباحثة

المستخلص

تضمنت الرسالة السعي إلى فهم العوامل الطبيعية والبشرية التي تشكّل خلفية ظاهرة الهجرة، واستكشاف الوسائل والأساليب التي يعتمدها المهاجرون في رحلات العبور غير الشرعي داخل إفريقيا وخارجها، فضلًا عن تحليل الآليات الممكنة للحد من الظاهرة ومعالجة أسبابها الجذرية.

وأوضحت الرسالة الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لقارة إفريقيا باعتبارها أساسًا لفهم السياق العام لحركة السكان. والتعرف على الهجرة بأشكالها المختلفة، ولا سيما الهجرة غير الشرعية من خلال بيان أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على الدول المصدِّرة والمستقبِلة. واستعرضت الرسالة المسارات والمنافذ التي يسلكها المهاجرون والوسائل المستخدمة في العبور، موضحًا خطورتها ودور شبكات التهريب المنظمة في إدارتها.

وتطرقت إلى الجهود الدولية، خصوصًا الأوروبية، في مكافحة الظاهرة إضافة إلى الحلول المطروحة داخل الدول الإفريقية نفسها.

استنتجت الرسالة إلى أن الهجرة غير الشرعية في إفريقيا ليست ظاهرة جديدة، لكنها تفاقمت في العقود الأخيرة نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من الدول الإفريقية، مما جعل القارة واحدة من أبرز مناطق الطرد السكاني عالميًا. كما بيّنت النتائج أن أوروبا تمثل الوجهة الرئيسة للمهاجرين الأفارقة نظرًا للفجوة الكبيرة في مستويات المعيشة وتوفر فرص العمل. وأظهرت الدراسة أن شبكات التهريب تلعب دورًا متزايدًا ومنظمًا في تسهيل عمليات العبور عبر الصحراء الكبرى والبحر المتوسط، مما يتسبب بخسائر بشرية وتداعيات إنسانية خطيرة.

كما أشارت الدراسة إلى أن السياسات الأوروبية ركّزت غالبًا على الجانب الأمني دون معالجة الأسباب الأساسية للظاهرة. وانتهت الدراسة إلى أن الحد من الهجرة غير الشرعية يتطلب تعاونًا فعّالًا بين الدول الإفريقية والأوروبية عبر تبني استراتيجيات تنموية شاملة، وتحسين مستوى المعيشة داخل القارة، وتعزيز الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتوفير بدائل قانونية وآمنة للهجرة.

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	ب
اقرار المشرف	ج
إقرار المقوم اللغوي	د
إقرار المقوم العلمي الأول	هـ
إقرار المقوم العلمي الثاني	و
اقرار لجنة المناقشة	ز
الاهداء	ح
شكر وتقدير	ط
المستخلص	ي
فهرست المحتويات	ك – ف
فهرست الجداول	ف
فهرست الخرائط	ص
فهرست الاشكال	ص
المدخل النظري للدراسة	1 – 13
المقدمة	2 – 3
أولاً: مشكلة الدراسة	3
ثانياً: فرضية الدراسة	4
ثالثاً: أهمية الدراسة	4
رابعاً: اهداف الدراسة	4
خامساً: منهج الدراسة	5
سادساً: حدود الدراسة	5
سابعاً: هيكلية الدراسة	6
ثامناً: الدراسات السابقة	7

العنوان	الصفحة
تاسعاً: المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة	10
الفصل الأول: الخصائص الجغرافية لقارة أفريقيا	14 – 37
المبحث الأول الخصائص الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا	15 – 24
1 – الموقع الجغرافي	15
أ – الموقع الفلكي	17
ب – الموقع قارة أفريقيا بالنسبة لليابس والماء	18
ج – الموقع بالنسبة للدول المجاورة	20
د – الموقع الاستراتيجي	21
2 – الشكل والحدود	22
3 – المساحة	23
ثانياً: المبحث الثاني الخصائص البشرية لقارة أفريقيا	25 – 37
أولاً: حجم السكان	25
ثانياً: تركيب السكان	27
أ – التركيب العمري	27
ب – التركيب النوعي	29
ج – التركيب الاثنوغرافي	31
1 – التركيب القومي	31
2 – التركيب الديني	34
الفصل الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في أفريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية	38 – 79
المبحث الأول :مفهوم الهجرة ودوافعها	39 – 68
أولاً: مفهوم الهجرة	39
ثانياً: انواع الهجرة	42
ثالثاً :أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية إلى الدول	50

العنوان	الصفحة
الأوروبية	
أولاً: الاسباب الاقتصادية	50
ثانياً: الاسباب سياسية	54
1- الحروب الأهلية	56
2- الإرهاب	58
ثالثاً: الأسباب الاجتماعية	60
رابعاً: الأسباب الديني واللغوي والقبلي والعرقي	62
1- التطرف الديني	62
2- التعصب الديني	64
خامساً: الأسباب التغيرات المناخية	64
سادساً: الأسباب النفسية	67
المبحث الثاني: الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الدول (المصدرة والمستقبلة)	69 - 79
أولاً: الانعكاسات الاقتصادية	69
ثانياً: الانعكاسات الأمنية	75
ثالثاً: الانعكاسات الاجتماعية	77
رابعاً: الانعكاسات نفسية	78
الفصل الثالث: المسارات والمنافذ للهجرة غير الشرعية في داخل أفريقيا وخارجها الوسائل المستخدمة والآثار المترتبة	80 - 120
المبحث الأول: مسارات ومنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية في داخل أفريقيا وخارجها	80 - 100
أولاً: المسارات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا وخارجها	81
1- المسار من غرب إفريقيا إلى شمال إفريقيا	81
2- المسار من القرن الإفريقي إلى شمال إفريقيا	82

العنوان	الصفحة
3- مسار داخل منطقة غرب إفريقيا	82
4- المسار من شرق وسط إفريقيا إلى جنوب إفريقيا	82
5- المسار من وسط إفريقيا إلى الدول المجاورة	82
1- الهجرة داخل أفريقيا	85
أ-اعداد المهاجرين في داخل أفريقيا	87
ب-اعداد المهاجرين حسب الأقاليم الجغرافية في داخل أفريقيا	88
2- الهجرة الى الاتحاد الأوروبي	90
3- الهجرة إلى دول الشرق الأوسط:	94
4- الهجرة إلى امريكا شمالية	94
ثانياً: المنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية في أفريقيا	95
1- منفذ الشمال الإفريقي	95
2- منفذ الطريق الشرقي	97
3- منفذ الطريق الجنوبي	98
4- منفذ الطريق البحر المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا	99
المبحث الثاني: الوسائل والأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها	120 - 101
أولاً: الوسائل الهجرة غير شرعية من أفريقيا الى أوروبا	101
1- الطرق الصحراوية	101
2- الطرق البحرية	102
3- الطرق البرية	104
4- الطرق الجوية	105
ثانياً: الأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا	106
1- استعمال وثائق سفر مزورة	107
2- استعمال جواز أو وثيقة سفر صحيحة عليها ختم أو تأشيرة مزورة	107

العنوان	الصفحة
3- استعمال وثيقة سفر لاجئ	108
4- عدم استعمال أي وثيقة	108
ثالثاً: الآثار المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في افريقيا	109
1- جريمة تهريب البشر الاتجار بهم	110
2- الجريمة المنظمة	113
أ- الجريمة تجارة السلاح	115
ب- الجريمة تجارة المخدرات	116
3- الجريمة الإرهاب	119
الفصل الرابع: الآليات والحلول المناسبة للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية المتزايدة تجاه الدول الأوربية	150 - 121
المبحث الأول: آليات التي استخدمها الأتحاد الأوربي لمكافحة الهجرة الأفريقية غير الشرعية	142 - 122
أولاً: آليات الأمنية	122
1- انظمة الرقابة الأمنية	122
أ- تشكيل قوات القوة الأوروبية	123
ب- النظام الأوروبي المراقبة الحدود	124
ج- الشرطة الأوروبية	126
2- أنظمة الرقابة الافتراضية	127
أ- النظام المتكامل للمراقبة الخارجية	127
ب-نظام شنغن للمعلومات	127
ت-نظام معلومات التأشيرات	129
ث-انشاء النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر	130
ج-اتفاقية شنغن للحدود الخارجية	131

العنوان	الصفحة
ح- إنشاء نظام دخول خروج	131
خ- استحداث الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	132
3- إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين	133
4- اسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعية	133
ثانياً- الآليات الاقتصادية	134
1- الآلية الأوروبية لدول للجوار	134
2- التعاون من أجل التنمية	135
ثالثاً- الآليات السياسية	136
1- حوار خمسة +خمسة	136
2- بيان الرباط	137
3- ميثاق الهجرة واللجوء	138
4-سياسة الأوربية على مستوى السياسة الخارجية لمواجهة الهجرة	140
أ-مساعدة المهاجرين غير الشرعيين من العودة	140
ب-تكثيف التعاون في مجال إيقاف ومراقبة الهجرة غير الشرعية	141
ج-سياسة الجوار الأوربية	141
د-الصندوق الائتماني الأوربي للطوارئ من أجل إفريقيا	141
المبحث الثاني: الحلول ومعالجات للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية باتجاه الدول الأوروبية	143 - 151
أولاً: التنمية الاقتصادية	143
ثانياً: دور الإعلام	145
ثالثاً: مراقبة الحدود	147
رابعاً: منع الأزمات وادارتها وحل النزاعات	150
خامساً: إعادة الادماج	151

العنوان	الصفحة
الاستنتاجات والمقترحات	157 - 152
الاستنتاجات	153
المقترحات	155
المصادر والمراجع	178 - 158
الخلاصة باللغة الانكليزية	A - B

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	حجم السكان في أفريقيا للمدة(2000 الى 2024)	26
2	التركيب العمري للمهاجرين غير الشرعيين في افريقيا للمدة(2000 إلى 2024)	28
3	تركيب النوعي ونسبة النوع لأعداد للمهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوروبا للمدة(2000 إلى 2024)	30
4	لدول الإفريقية المستقرة وغير المستقرة سياسيًا للمدة (2000-2024)	33
5	يبين عدد معتنقي الديانات في افريقيا للمدة(2000الى2024)	36
6	العمليات الإرهابية في بعض الدول الأفريقية للمدة (2015_2024)	59
7	عدد المهاجرين من قارة أفريقيا ومعدل الزيادة السنوية للمدة (2000 -2020)	88
8	اعداد المهاجرين بحسب الإقليم داخل أفريقيا للمدة عام 2000 الى 2020	89

فهرست الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
1	الموقع الفلكي لقارة أفريقيا	6
2	الموقع الجغرافي بالنسبة اليابس والماء ودول الجوار	20
3	أبرز الطرق التي يسلكها المهاجرون	97
4	الهجرة الرئيسية من شمال أفريقيا	100

فهرست الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	اعداد المهاجرين بحسب الإقليم الجغرافي داخل أفريقيا للمدة(2000الى 2020)	89

المدخل النظري للدراسة

الْمُقَدَّمَة

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وغير مقتصرة على دول دون أخرى، بل هي عالمية، ومن المتفق عليه، ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا وما خلفته من آثار متعددة، وظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية إلى الأوربية تعد واحدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية تزايدت هذه الظاهرة نتيجة عوامل الرئيسية عدة، منها ما يخص الدول الأفريقية التي تعاني من فقر وبطالة وأوضاع اقتصادية ونقص فرص العمل، مما دفع السكان إلى البحث عن حياة أفضل في خارج افريقيا وخاصه الدول الأوروبية، وتعاني الدول الإفريقية من النزاعات المسلحة اذ تؤثر الحروب والنزاعات الداخلية في بعض الدول الأفريقية بشكل كبير على استقرار الحياة اليومية، مما يجبر الكثيرين على الهرب بحثًا عن الأمان والاستقرار، وكذلك التغيرات المناخية الذي تؤدي إلى نقص الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، مما يدفع السكان إلى مغادرة مناطقهم، وبقصد الوصول إلى الضفة الأخرى سارعت العديد من الدول إلى اعتماد حزمة من القيود والإجراءات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو تقليصها، ومنها فرض شرط الحصول على تأشيرة دخول وتعزيز الرقابة من خلال تكثيف الدوريات البحرية في البحر المتوسط. وتُعدّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة قد تكون فردية أو جماعية، وتشير الدراسات إلى أنّ هناك جملة من الأسباب والعوامل التي تدفع الأفراد إلى هذا النوع من الهجرة، من أبرزها الهروب من الحروب والنزاعات المسلحة التي تشهدها عدة دول إفريقية، إضافةً إلى دوافع اقتصادية واجتماعية أخرى. كما أن للهجرة غير الشرعية آثار مختلفة وانعكاسات على مختلف الدول التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين دفعت هذه الظاهرة الدول الأوربية إلى اتخاذ العديد من السياسات لمواجهة تدفقها عبر الدول المغرب العربي التي تعد مراكز للعبور، ويرجع السبب في ذلك كونها النقطة الأقرب للضفة الأخرى من البحر المتوسط ونتيجة الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية بين دول أوروبا، ولكن ومنذ التسعينيات من القرن العشرين تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا إلى جانب استمرار منطقة المغرب العربي كمصدر للهجرة دول أوروبا ودخلت ليبيا أخيراً في الصورة الإقليمية للهجرة بسبب موقعها الجغرافي، إذ تعد نقطة عبور رئيسية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والسواحل الأوروبية.

وقد اسهمت حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تعيشها الدول في ضعف الرقابة على حدودها، مما جعلها بيئة مناسبة لنشاط شبكات تهريب المهاجرين. كما أن قربها من دول تعاني من الفقر والنزاعات المسلحة جعل منها محطة رئيسة للمهاجرين عن طريق للوصول إلى أوروبا.

فلا تزال محاولات الهجرة مستمرة فكأن المعالجة الأمنية المتمثلة في ابتداع إجراءات التشدد والمراقبة والترحيل إنما زادت من رغبة المهاجر في الهجرة والرحيل والاستهانة بالخوف والموت معا، مما يعني أن الحلول الأمنية لم تمثل حلولاً فعالة، وحقيقية، ولم تستطع إيقاف قوارب الموت ونزيف الموت في صفوف المهاجرين وتمنحهم أسباب الحياة والارتباط بدولهم الأصلية وهكذا يبدو أن المعالجة الوحيدة إلى حد منها هي المعالجة الأمنية للهجرة بكل أنواعها، إلا أنه ثبت قصورها وعجزها باعتراف الأوروبيين على حد سواء، فمسألة الهجرة غير الشرعية والشرعية معا هي أعمق وأعقد من النظرة البوليسية والأمنية البحتة، خاصة وأن شبكات التهريب تفننت في ابتكار الوسائل التي تمكنها من العمل سواء من خلال تجنيد الوسطاء والسماسرة، أو شراء بعض الذمم لغض الطرف الأمر الذي حال دون نجاح الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير الشرعية، بل الملاحظ في الآونة الأخيرة أن الهجرة غير الشرعية زادت تدفقاً خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول المصدرة للهجرة، فالهجرة مشكلة سياسية – اقتصادية في المقام الأول، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى وصف وتحليل مشكلة الهجرة في إطار مقارن يأخذ في الحسبان الأبعاد المختلفة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والدولية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يسعى البحث العلمي إلى تقصي الحلول لمشكلة أو عدة مشكلات تدور حولها الدراسة، وتمثل مشكلة الدراسة بالآتي (ما العوامل الجغرافية والسياسية المؤثرة في ظاهرة الهجرة في أفريقيا وما انعكاساتها على الدول الأوروبية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟) ومن هذه المشكلة الرئيسة تتفرع مشكلات ثانوية كالآتي:

1. هل للخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) دوراً في تحديد طبيعة علاقة الهجرة غير الشرعية في افريقيا؟
2. هل هناك أسباب ودوافع أدت إلى حدوث ظاهرة الهجرة غير الشرعية في افريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية؟
3. هل هناك مسارات ومنافذ سهلت الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية إلى الدول الأوربية؟
4. هل هناك الآليات والحلول المناسبة للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية المتزايدة تجاه الدول الأوربية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

هي إجابة محتملة على الأسئلة التي تمثلها المشكلة ويمكن صياغة فرضية الدراسة كالاتي (للعوامل الجغرافية والسياسية دور مهم في تحديد أسباب الهجرة من أفريقيا وانعكاساتها على دور الأوربية)ان الفرضية الرئيسة تقاس الا بفرضيات فرعية، وقد وضعت الفرضيات الفرعية لتعطي الإجابة على التساؤلات الفرعية وهي كالاتي: -

1- للخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) دوراً كبيراً في استمرار تزايد الهجرة غير الشرعية في أفريقيا.
2- هناك العديد من الأسباب والدوافع التي ساهمت في الهجرة غير الشرعية من أفريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية.
3- هناك ثمة مسارات ومنافذ عديدة يمكن المهاجرين من خلالها العبور إلى الحدود أوروبا.
4- هنالك العديد من الإجراءات وآليات التي اعتمد عليه اتحاد الاوربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على مفهوم الهجرة بصورة عامة والهجرة غير الشرعية بصورة خاصة، وكذلك فهم أسباب ودوافع المحركة للهجرة غير الشرعية وانعكاسات المترتبة على دول الاتحاد الأوربي، كذلك التعرف على مسارات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا ومخارجها، والتعرف على منافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية في أفريقيا والكشف عن أهم آليات المكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول الاتحاد الاوربي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ايجازها بالآتي:

1- تحليل دور الخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ودورها في تزايد الهجرة الأفريقية غير الشرعية واستمرارها نحو الدول الأوربية .
2- التعرف على الأسباب ودوافع التي تؤثر على الهجرة غير الشرعية في أفريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية.
3- كشف على أهم مسارات الهجرة غير الشرعية في داخل أفريقيا وخارجها ومنافذها.
4- التعرف على الآليات والحلول المناسبة للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية المتزايدة تجاه الدول الأوربية

خامساً: منهج الدراسة:

بالرغم من تعدد المناهج في الجغرافيا السياسية، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الباحثة على عدة مناهج، منها المنهج التاريخي لدراسة تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القارة الإفريقية إلى الدول الأوروبية عبر الزمن، والمنهج التحليلي لتحليل أسباب الظاهرة ونتائجها. كما استُخدم المنهج الوصفي لوصف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول الإفريقية المصدرة للهجرة وتحليل العوامل الدافعة للهجرة مثل الفقر والنزاعات والبطالة. كما استخدمت الباحثة المنهج الكمي والخرائطي لتقديم تصور رقمي دقيق لحجم الظاهرة من خلال البيانات والإحصاءات الرسمية، واستخدام الخرائط لتوضيح طرق ومسارات الهجرة.

سادساً: حدود الدراسة:

أ – الحدود المكانية للدراسة:

تقع افريقيا بين دائرتي عرض (37)ْ درجة شمالا، و(35)ْ جنوب خط الاستواء، اي انها تمتد على (72) دائرة عرض وبذلك فأن ثلثي قارة افريقيا تقع ضمن المناطق المدارية، وتقع بين خط طول (17.5)ْ درجة غرباً، (51.5)ْ درجة شرقاً وهي بذلك تمتد على (69) خط طول وهذا يعني أن معظم قارة افريقيا تقع في النصف الشرقي من الكرة الأرضية.

ب – الحدود الزمانية للدراسة:

تمتد الحدود الزمانية للدراسة من عام (2000 الى عام 2024) مع الإشارة الى السنوات التي سبقت هذه المدة بحسب ما تقتضيه ضرورات الدراسة، وهي المدة شهدت تصاعداً ملحوظاً في الهجرة غير الشرعية، وتغيرات في السياسات الأوروبية والإفريقية المرتبطة بها.

خريطة (1) الموقع الفلكي لقارة أفريقيا

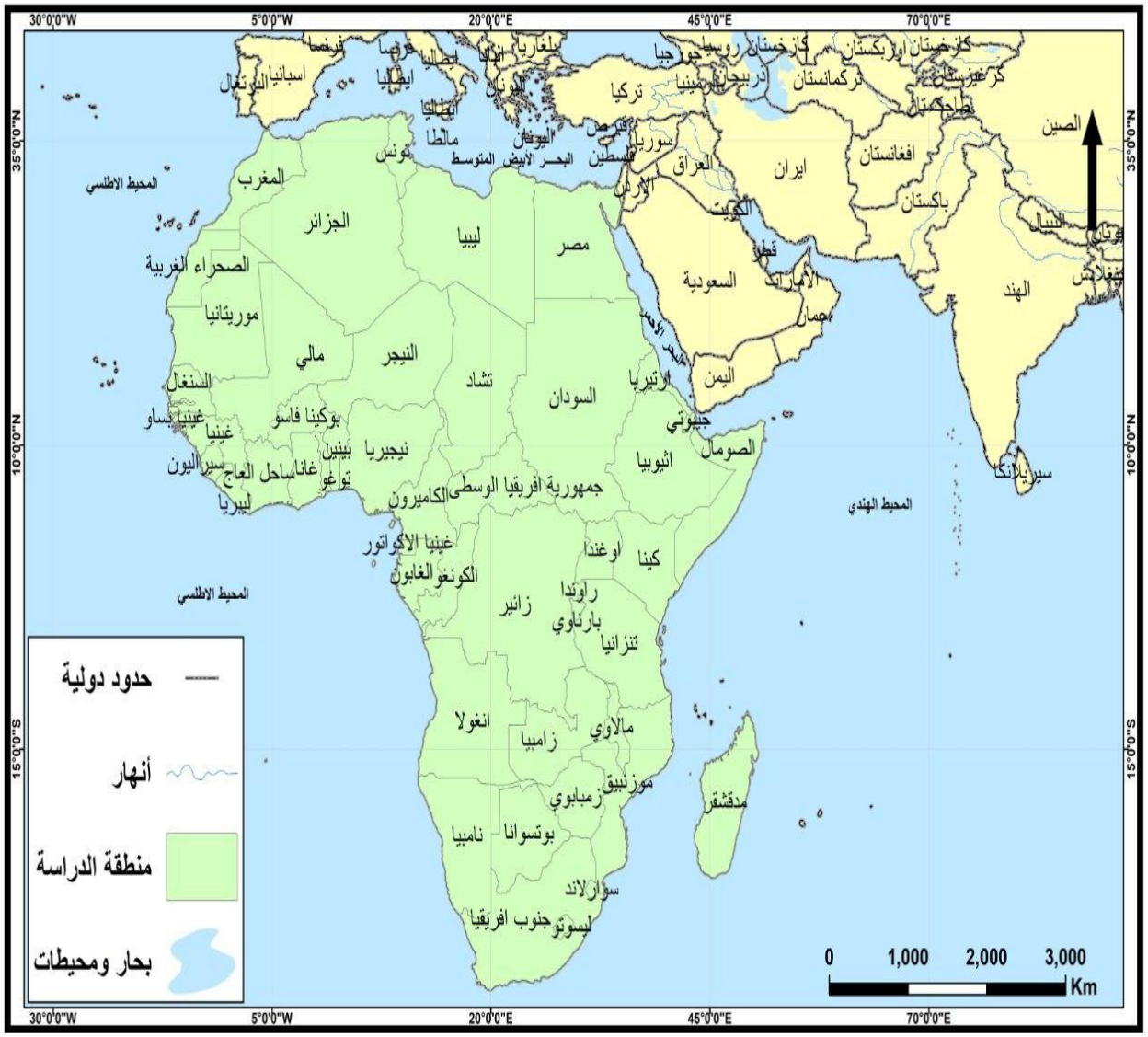

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

سابعاً: هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هيكلية الدراسة على مقدمة وأربعة فصول تضمنت المقدمة الإطار النظري الذي اشتمل على مشكله الدراسة وفرضيتها وأهدافها واهميتها وموقع، حدود منطقة الدراسة وكذلك المنهج المتبع في الدراسة وهيكليتها ومراحل اعداها والدراسات السابقة عن الموضوع فضلا عن المفاهيم والمصطلحات اشتمل الفصل الأول: الخصائص الجغرافية لقارة افريقيا اذ احتوى على مبحثين تضمن

المبحث الأول الخصائص الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا والمبحث الثاني الخصائص البشرية لقارة افريقيا حين تضمن الفصل الثاني: اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في افريقيا وانعكاساتها على الدول الأوربية وقد تضمن المبحث الاول: مفهوم الهجرة ودوافعها والمبحث الثاني: الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على الدول (المصدرة والمستقبلية) بينما تناول الفصل الثالث: من الدراسة مسارات ومنافذ الهجرة غير الشرعية في داخل أفريقيا وخارجها والوسائل المستخدمة والآثار المترتبة عليها، تناول المبحث الأول مسارات والمنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية في أفريقيا وخارجها، وتناول المبحث الثاني والوسائل والأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية في افريقيا والآثار المترتبة عليها، حيث تطرق الفصل الرابع: الآليات والحلول المناسبة للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية المتزايدة تجاه الدول الأوربية، تناول المبحث الأول، آليات التي استخدمها الاتحاد الأوربي لمكافحة الهجرة الأفريقية غير الشرعية وتطرق المبحث الثاني، الحلول ومعالجات للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية باتجاه الدول الأوروبية، واختتمت الدراسة بمجموعة الاستنتاجات والتوصيات والمصادر العربية والأجنبية، فضلا عن الخلاصة باللغة الإنكليزية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك)(2008)بعنوان(الهجرة غير المشروعة والجريمة) تناولت دراسة حول الهجرة غير الشرعية وقد توصلت الدراسة إلى ان الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة ترجع إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف البلدان وبين مختلف الاقاليم داخل البلد الواحد، وأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أخذت أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك التي تحتاج إلى عمالة موسمية وفقا لقانون العرض والطلب في سوق العمل الدولي وينبغي ألا تمنع الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية اللاجئين من الوصول إلى الدولة التي يرغبون في اللجوء إليها[1].

2- دراسة (فريجة لدمية) (2009) بعنوان (إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجا) تناولت الدراسة التحولات الكبرى التي يعيشها العالم وما أفرزته

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.

من تحديات جديدة جعلت من بناء تصورات وسياسات استباقية وأخرى وقائية، جوهر التفكير الاستراتيجي الذي يتعين عليه أن يكون جاهزا لإنتاج حلول وآليات تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة والمركبة للتهديدات الأمنية الجديدة وتطرقت حول الهجرة غير الشرعية وسبل مواجهتها باعتبارها تهديداً أمنياً جديداً و أخذت اهتماماً متنامياً من قبل مراكز الأبحاث الإستراتيجية والأمنية لما لها من أبعاد على مستقبل الأمن الإقليمي والدولي في ظل بيئة أمنية عالمية تفرض إعادة تكييف الاستراتيجيات وفقاً الطبيعة ومسار التهديدات التي أفرزتها جملة التحولات الدولية[1].

3- دراسة (طيب كمال) (2012) بعنوان (ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورومغاربية) تناولت هذا الدراسة واقع الهجرة غير الشرعية رغم أخطارها وتعدد مسبباتها وأبعادها، التي تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتطور العلاقات المغاربية الأوروبية بعض الحلول والمقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي[2].

4- دراسة (De Haas) (2014) بعنوان (African Migration، Trends, Patterns, Drivers) تناولت الهجرة في أفريقيا من منظور شامل يركز على الاتجاهات والأنماط والدوافع الرئيسية. أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من الحركات السكانية في أفريقيا تتم داخل القارة نفسها، على عكس الصورة النمطية التي تربط الهجرة الأفريقية بالوصول إلى أوروبا فقط. كما بينت الدراسة أن دوافع الهجرة لا تقتصر على الفقر أو الصراعات، بل تشمل أيضًا التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع تطلعات الأفراد وقدرتهم على الهجرة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية فهم تأثير السياسات الوطنية والإقليمية على تشكيل مسارات الهجرة، مؤكدًا أن الهجرة ليست نتيجة للفشل بقدر ما هي انعكاس لتغيرات أعمق في بنية المجتمعات الأفريقية[3].

5- دراسة (زنداوي بسمة، عثامنية سارة) (2018) بعنوان (آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية) تناولت المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية بحيث يتم التطرق ماهية الهجرة غير الشرعية وخصائص الهجرة غير الشرعية وإلى أسباب واثار الهجرة غير الشرعية. اذ نتطرق الرسالة دوافع

(1) فريجة لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009م.

(2) طيب كمال، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورومغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011_2012.

(3)De Haas, African Migration، Trends،Patterns Drivers، Comparative Migration Studies, 2014.

الاتحاد الأوروبي في تبني اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية وإلى توصلت الدراسة الى ووسائل مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي حوض البحر الأبيض المتوسط الجهود الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري[1].

6- دراسة (وريدة جندلي) (2018) بعنوان (الهجرة غير الشرعية انعكاساتها الأمنية وسبل مكافحتها بين الواقع والتحديات) تناولت الدراسة الهجرة غير الشرعية قضية اجتماعية فحسب بل أصبحت قضية ذات طابع أمني نتيجة للآثار الأمنية التي تفرزها بالنسبة للدول المستقبلة، وعلى رأسها كثرة الجرائم المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين وكذا ظهور الشبكات الإرهابية الأمر الذي استدعى ضرورة تكاتف الجهود الدولية عن طريق من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة اتخاذ الإجراءات وإنشاء الآليات الكفيلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

7-دراسة (سونيا ارزروني وارتان) (2024) بعنوان (الهجرة غير الشرعية في العراق الدوافع والآثار) تناولت الدراسة الهجرة غير الشرعية اساليبها المتنوعة هي التسلل عبر الحدود التهريب البشري تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت تجنيد الشباب من العصابات الاجرامية التحايل الاجتماعي قد تكون ناجمة عن دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية ونفسية: الفقر البطالة الفساد و عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف المواطنة الزيادة السكانية الاشهار الغربي التطور الحضاري، الخ...)، وما يترتب عليها من آثار سلبية (اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وصحية انخفاض رصيد المال البشري تنامي النشاط الاقتصادي غير الرسمي غسل الأموال وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها تطبيق سيادة القانون بشكل صارم احكام الرقابة على الحدود تكثيف الحراسات والدوريات تشريع عقوبات رادعة للعناصر المشبوهة العاملة في مجال الهجرة غير المشروعة، الخ[3].

(1) عثامنية سارة، زنداوي بسمة، آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قائمة، الجزائر، 2018.

(2) وريدة جندلي، الهجرة غير الشرعية انعكاساتها الأمنية وسبل مكافحتها بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 8، 2018.

(3) سونيا ارزروني وارتان، الهجرة غير الشرعية في العراق الدوافع والآثار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد27، العدد1، 2024

تاسعاً: المفاهيم والمصطلحات:

الهجرة: وتعد الهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته، أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الاقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة[1]، والهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق[2].

الهجرة غير الشرعية: هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين[3].

المهاجر غير الشرعي: بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[4].

المهاجرين: هم أشخاص الذين يقيمون في دولة أجنبية لأكثر من سنة، بغض النظر عن الأسباب، قد يكونون قد هاجروا بشكل طوعي أو كرهي، يحصلون على حقوق المواطنين في الدولة المقيم بها، يجب عليهم تجديد إقامتهم بشكل دوري.

الإقامة غير الشرعية: هي تعني دخول بعض الأفراد إلى البلاد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون، وتعد إقامتهم إقامة غير شرعية، ومن بين هؤلاء الهاربين من كفلائهم ويعملون لدى عملاء آخرين، ورغم أن هذه الفئة قد دخلت البلاد بصورة مشروعة ولكن بعد عمل أفرادها مع غير كفلائهم وخالفا لقانون الهجرة، وتصبح إقامتهم إقامة غير مشروعة، وهناك فئة المكفولين الذي يعلمون لدى مكفوليهم، وقد انتهت مدة إقامتهم ولم يجدد، فتصبح إقامتهم غير شرعية أيضا[5].

---

(1) أحمد أبو لوفيا، الحماية الدولية الحقوق الإنسان، ط 3، دار النهضة العربية،2005، ص277.

(2) معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994، ص 1055

(،Vaissemourice3) dictionnaire des relations internationales au 20emesieckes، editionarmand Colinparis، 2000،p173.

(4) Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les travailleurs migrants dansune economie mondialise, conference internationale du 2eme session, rapport mo genere, 2004, p15-21.

(5) دردیي فاطمة، براهيمي قدور، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها رؤية تحليلية، مجلة مجتمع تربية – عمل، جامعة ورقلة، المجلد 5، العدد1، الجزائر، 2020، ص14.

تهريب البشر: ويقصد الانتقال غير الشرعي للأشخاص إلى دولة ما، الذي يملكون فيه الحرية والاختيار، ذلك بهدف الحصول على منفعة مادية أو مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دون التقيد بقوانين وتشريعات الدولة المستقبلة[1].

اللاجئ: هو شخص الذي غادر بلده قسرا نتيجة لاضطهاد العرقي أو ديني أو انتماء الاجتماعي ولا يستطيع العودة الى بلده الذي يحمل جنسيته[2].

النزوح: مجموعة من الأشخاص الذين نزحوا من أماكن أقامتهم، أو تركوا منازلهم، لأسباب اضطرارية، تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، أو بسبب الصراعات المسلحة، أو نتيجة للكوارث الطبيعية داخل الحدود السياسية للدولة[3].

المقيم: هو الفرد الذي يدخل إلى دولة معينة لفترة زمنية مؤقتة إما بهدف العمل أو الزيارة وغالبًا ما يخضع لتنظيم قانوني خاص ويُطلب منه توفر مؤهلات محددة للعمل في مجالات معينة وتُعد فئة المقيمين من العوامل التي تسهم في تنوع التركيبة السكانية والثقافية داخل الدولة مع وجود اختلاف بينهم وبين المواطنين الأصليين من حيث الحقوق والواجبات.

الوافد: هو الشخص الذي ينتقل من بلده الأصلي إلى دولة أخرى بصورة مؤقتة بهدف العمل أو الزيارة دون أن يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة في الدولة المضيفة وتخضع إقامته لقوانين خاصة بالإقامة والعمل وتُعد فئة الوافدين من العناصر التي تؤثر في التركيبة السكانية للدولة وقد تترك آثارًا اقتصادية واجتماعية وثقافية متفاوتة[4].

---

(1) European Council on Refugees and Exiles An Overview of proposals addressing igrants smugglingand trafficking in persons Background paper Brussels 2001, p1.

(2) حريدي صبرينة، الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي ظاهرة اجتماعية أم تهديد أمني، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد٦، العدد1، 2022، ص462.

(3) فاطمة صلاح مهدي، الهجرة القسرية والنزوح في العراق بعد عام 2003 واثارة المكانية، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية التربية، جامعة بابل، 2019، ص 29.

(4)English source citation ،APA style،International Organization for Migration ،IOM،2023، Glossary on Migration،p56.

طالبي اللجوء: ويقصد بهم الأشخاص الذين يبحثون عن قبولهم كلاجئين، وينتظرون الموافقة على قبول لجوئهم استنادا لقوانين والتشريعات المحلية والدولية لدول المستقبلة، وفي حالة قبول طلبهم ينطبق عليهم وصف اللاجئين اما إذا تم رفض طلبهم فان على هؤلاء مغادرة الدولة[1].

الإتجار بالبشر: بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم عن طريق التهديد، أو باستخدام القوة أو إساءة استعمال السلطة أو من في هو موقف ضعف أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص له السيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال في العمل بوصفه حد أدنى أو أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد والسخرة، أو نزع الأعضاء ويمكن أن يحدث الإتجار بالبشر في دولة واحدة أو عبر الحدود الدولية[2].

الجريمة المنظمة: وهي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة، ويضم بين الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة القسوة على من يخرج عن قاموس الجماعة ويلتزمون في أداء أنشطتها الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة يحصلون من ورائها أرباحا طائلة[3].

الاغتراب: ويعد الاغتراب هو الشعور بالاغتراب الداخلي؛ نتيجة عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط من الأهل والأصدقاء[4].

---

(1) عبد الجبار عيسى عبد العال السعيدي، السياسات الأوربية تجاه الهجرة وانعكاساتها على المهاجرين العرب والمسلمين في دول أوربا الغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص19.

(2) سوري عدلي ناشد، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، لعدد 2، دار الجامعة الجديدة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية،2003، ص171.

(3) ختو فايزة، سالم برقوق، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، 1995 – 2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2010_2011، ص12.

(4) صلاح محمد صلاح دياب، التحليل الجغرافي للهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا دراسة ميدانية، مجلة بحوث كلية الآداب، 2019، ص132.

دولة المنشأ: دولة المنشأ هو مصطلح محايد ودقيق يشير إلى الدول التي نشأ فيها المهاجر أو طالب اللجوء أو اللاجئ، ويفضل استخدام هذا المصطلح على الدولة المرسلة الدولة المصدرة أو الدولة الأم.

دولة المقصد: دولة المقصد أو دولة الوجهة هما المصطلحان، الأكثر حيادية ودقة للإشارة إلى الدولة التي. يعتزم المرء أن يعيش أو يعمل فيها[1].

من خلال ما تقدم من التعريفات نستنتج أن الهجرة يمكن تعريفها (انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان الى اخر لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية أو طبيعة (مناخية) وما أن تكون الهجرة داخل الدولة (هجرة داخلية) أو خارج حدود الدولة (هجرة دولية)، للتخلص من الحروب والنزاعات والبحث عن حياة أفضل خارج حدود الدول.

(1) قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام الشرق الأوسط،2014، ص24.

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية لقارة أفريقيا

المبحث الأول: الخصائص الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا

المبحث الثاني: الخصائص البشرية لقارة أفريقيا

المبحث الأول

الخصائص الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا

تمهيد

تتمتع قارة أفريقيا بالعديد من السمات التي جعلتها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، نظراً لما تمتلكه من خصائص طبيعية متميزة اذ تمتلك موقعاً جغرافياً واستراتيجياً يختلف عن باقي قارات العالم[1]، تعد القارة الأفريقية أكثر قارات العالم هجرة للسكان نظراً لحجمها الكبير يبلغ (30.3) مليون كيلومتر مربع وتعدد الثقافات واللغات فيها كما أن موقعها الجغرافي يسهل من عملية الهجرة غير الشرعية أو التهريب نتيجة لوجود المعابر المائية[2]، يُعد عامل القرب الجغرافي أحد العوامل المباشرة التي تسهم في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إذ لا تتجاوز المسافة الفاصلة بين السواحل الإفريقية والأوروبية (14) كيلومترًا، مما يجعل عملية الانتقال إلى الضفة الأخرى أكثر سهولة كما أن التغيرات المناخية تلقي بظلالها السلبية على سبل عيش العديد من السكان في القارة الأمر الذي يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثًا عن أوضاع معيشية أفضل وأكثر استقرارًا [3]، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الخصائص الطبيعية للقارة التي تدفع الكثيرين إلى سلوك طريق الهجرة غير النظامية بما تحمله من مخاطر وتحديات وتشمل الخصائص الطبيعية لقارة افريقيا ما يأتي:

1-الموقع الجغرافي:

تعد القارة الإفريقية من بين أهم قارات العالم لما تمتلكه من مقومات طبيعية وجغرافية تمنحها طابعًا فريدًا يميزها عن سائر القارات وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فإفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة بعد قارة آسيا[4] وتشغل الجزء الجنوبي الغربي من ما يُعرف بالعالم القديم الذي يتكوّن من آسيا وأوروبا وإفريقيا ويُطلق عليه كتلة(

(1) محمد هندي عواد، السياسة الصينية اتجاه أفريقيا بعد العام 2011 السودان أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2024، ص6.

(2) دعاء جمال الدين زين العابدين، الطيب عمر أحمد محمد، التنبؤ بالمهاجرين واللاجئين في القارة الأفريقية دراسة حالة القرن الأفريقي وشبه الصحراء، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 2، العدد1، 2018، ص1.

(3)Thandoluhle Kwanhi،Florah Sewela Modiba،Conceptualizing climate-induced migration in Africa،Department of Developerune Studies،Nelson Mandela University ،South،Afica،p1

(4) محمد هندي عواد، مصدر سابق، ص6.

أوراسيا – إفريقيا) كانت القارة متصلة بآسيا عبر شبه جزيرة سيناء إلى أن تم شق قناة السويس، التي يبلغ طولها نحو(125) كيلومترًا مما أدى إلى نشوء فاصل مائي بين الكتلتين، كما يشكّل البحر الأبيض المتوسط حدًا طبيعيًا يفصل إفريقيا عن أوروبا وقد لعب هذا البحر دورًا بارزًا في استيطان الشمال الإفريقي واحتكاك سكانه بالحضارات المتوسطية القديمة باعتباره وسيلة اتصال مهمة ساعدت على التفاعل الحضاري والثقافي بين الشعوب التي أقامت على ضفافه، ومن أبرز هذه الحضارات (المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية)[1]، إذ تبلغ مساحتها يقارب (30.2) مليون كلم، وتبلغ مساحة جزرها وحدها(620.000)كم وتصل نسبة الجزر وأشباه الجزر فيها إلى (1–2%) مثل جزيرة مدغشقر وجزر القمر، يحد القارة من الشمال البحر المتوسط الذي يفصلها عن قارة أوروبا وشرقا البحر الأحمر الذي يفصلها عن قارة آسيا، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب المحيط الهندي، أدى هذا الموقع إلى جعل القارة بمثابة نقطة تقارب المساحة بين أبعد نقطتين أي الشمال والجنوب وأيضا أبعد نقطتين بين الشرق والغرب، أما عن طول سواحلها ويبلغ (30.500 كلم)[2]، يفصل أفريقيا عن أوروبا شمالا لكن أوروبا تقترب من أفريقيا عند مضيق جبل طارق أما شمالا شرقا تقترب من آسيا عند مضيق باب المندب، وفي الجنوب الشرقي القارة على المحيط الهندي، وتطل غربا على المحيط الأطلسي في جزئية جنوبا وتعد تلك الأبواب المعابر الطبيعية حول الهجرات البشرية[3].

نلاحظ ان الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا من العوامل الأساسية التي تسهم في حدوث ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء باعتبار القارة مصدرًا ومعبرًا، وتتميز إفريقيا بامتدادها الجغرافي الواسع وتنوع حدودها البحرية والبرية ادى الى تسهيل المجال أمام شبكات التهريب لتسيير حركات الهجرة دون قيود جعلها بيئة طاردة تدفع بالسكان إلى الهروب في حين تتحول بعض الدول مثل ليبيا والنيجر إلى ممرات عبور رئيسية نحو السواحل الشمالية وبالتالي فإن الموقع الجغرافي لإفريقيا لا يُعد عاملاً جغرافيا بحتآ بل هو عنصر حيوي يؤثر في ديناميكيات الهجرة غير الشرعية على مستوى القارة.

---

(1) كمال عبد الله حسن، جغرافية افريقيا واستراليا، على الرابط
Https://www.uoanbar.edu.lq/eStoreImages/Bank/10274.pdf

(2) زرقة جهيدة، زوابلية خيرة كريمة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 2017–2000 ما بين فترة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر،2017_2018، ص31.

(3) أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط1، للنشر والتوزيع دار المريخ، الرياض، 1983، ص3 – 7.

أ-الموقع الفلكي:

يقصد به موقع دولة ما على خريطة القارة وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك القارة وما يتركه الموقع من اثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة يحدد الموقع الفلكي لأي مكان بحسب موقعة من دوائر العرض وخطوط الطول[1]، وفيما يخص قارة أفريقيا فهي القاره الوحيدة التي ينصفها خط الاستواء الى نصفين شبه متساويين، فهو يمر من منتصفها تقريبا، كما يمر فيها مدار الجدي والسرطان[2]، وتقع أفريقيا بين دائرتي عرض (37)ْ درجة شمالا، و(35)ْ جنوب خط الاستواء، اي انها تمتد على (72) دائرة عرض وبذلك فأن ثلثي قارة افريقيا تقع ضمن المناطق المدارية، وتقع بين خط طول(17.5)ْ درجة غرباً، (51.5ْ) درجة شرقاً وهي بذلك تمتد على (69) خط طول وهذا يعني أن معظم قارة افريقيا تقع في النصف الشرقي من الكرة الأرضية[3]خريطة (1)، يسهم الموقع اذ الفلكي لقارة أفريقيا بمجموعة من الخصائص التي ساعدت في حدوث ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لا سيما باتجاه القارة الأوروبية تقع قارة أفريقيا في موقع لفلكي يجعلها قريبة جدا من القارة الأوروبية، خصوصًا عبر البحر المتوسط، فالدول الواقعة في شمال أفريقيا مثل (ليبيا، تونس، والجزائر والمغرب) تعد نقاط انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، بسبب المسافة القصيرة نسبيًا إلى السواحل الأوروبية إيطاليا، إسبانيا، اليونان، وتمتد أفريقيا عبر دوائر عرض من المناطق المدارية الحارة إلى المناطق شبه الصحراوية والصحراوية، ما يؤدي إلى تفاوت كبير في المناخ والموارد الاقتصادية، هذا التفاوت يدفع سكان بعض المناطق الفقيرة أو المتضررة من التغيرات المناخية إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل[4]، يمر خط الاستواء في منتصف القارة، ما يجعل الكثير من مناطقها تعاني من مناخ مداري شديد الحرارة والرطوبة وأحيانًا من اضطرابات بيئية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والزراعي، مما يعزز دوافع الهجرة يضاف إلى ذلك امتداد القارة على مساحة شاسعة ذات حدود برية وبحرية مفتوحة نسبياً، مما يسهل عمليات العبور غير القانوني سواء داخل القارة أو نحو خارجها الدول الأوروبية[5]،يتبيّن أن الموقع الفلكي

(1) علي موسى، محمد حمادي، جغرافية القارات، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2001، ص371.

(2) نسرين رياض تنشول، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الأفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية، مجلة دراسات إفريقيا كلية العلوم الأساسية، جامعة النهرين، العدد 4، بغداد، 2018، ص25.

(3) محمد خميس الزروكة، جغرافية شرق افريقيا، للنشر والتوزيع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص14.

(4) مركز فاروس للاستشارات الهجرة غير الشرعية في شرق أفريقيا https://pharostudies.com

(5) مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، من أفريقيا إلى أوروبا: الهجرة غير الشرعية، 2022 على رابط https://maatpeace.org

لقارة أفريقيا، إلى جانب جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية، يشكّل بيئة محفِّزة لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولا سيّما في ظل ضعف الرقابة على الحدود وتدهور الأوضاع المعيشية في العديد من الدول الأفريقية.

ب- موقع قارة أفريقيا بالنسبة لليابس والماء :

يؤدي الموقع بنسبة اليابسة والماء للدول مثل البحار والمحيطات، دورًا محوريًا في تحديد طبيعة مصالحها الاقتصادية والسياسية فالدول التي تمتلك سواحل بحرية تُصنّف ضمن الدول البحرية لما تتيحه لها من إمكانات في مجالات التجارة والنقل والتأثير الجيوسياسي في المقابل توصف الدول التي تفتقر إلى منفذ بحري بالدول الحبيسة أو البرية، والتي غالباً ما تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى الأسواق العالمية، وتشير الملاحظات التاريخية إلى أن معظم القوى العالمية الكبرى نشأت في بيئات بحرية، مستفيدة من موقعها في تعزيز علاقاتها الخارجية وتوسيع نفوذها، سواء امتلكت منافذ بحرية واسعة أو محدودة[1]، وتظهر أهمية الموقع هذا ذات دورا كبيرا في تسهيل عملية التجارة الخارجية التي تحدثها الموانئ المزودة بأحدث الأدوات الفنية من خلال سرعة تداول البضائع وتوزيعها من خلال الشحن والتخزين والتوزيع باقل تكاليف مما ينشط حركة التجارة المحلية والخارجية ومن ثم تسهل حركة الصادرات والواردات وتحقق النمو والتقدم الاقتصادي[2]، إن قارة افريقيا ترتبط بقارة آسيا ارتباطاً طبيعياً من حيث توزيع الماء واليابس وخاصة، ان أفريقيا متصلة بقارة آسيا في الشمال الشرقي بواسطة شبه جزيرة سيناء وذلك قبل فتح قناة السويس ولا يفصلها عن اسيا سوى البحر الأحمر كما انها تقترب من قارة آسيا قرب باب المندب، اما بالنسبة لقارة اوربا فيفصل البحر المتوسط بينهما، فان البحر المتوسط والذي يعتبر بحراً داخلياً غير واسع حيث تقترب أشباه الجزر الأوربية الجنوبية مثل شبه جزيرة ليبريا وشبه جزيرة البلقان وشبه جزيرة ايطاليا من سواحل أفريقيا الشمالية فان البحر المتوسط وسيلة اتصال بين القارتين أكثر من كونه وسيلة فصل ومع ذلك فأنها تقترب من أوربا في نطاقين هما مضيق جبل طارق وجزيرة صقليا اضافة الى ذلك تمتاز افريقيا بخلو سواحلها من التعاريج والخلجان واشباه الجزر، وهذا ادى الى قيام سلسلة من الموانئ الطبيعية الصالحة لرسو السفن، كما ان هذه السواحل كانت الطريق الذي ربط بين داخل القارة

(1) محمد محمود إبراهيم الديب الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2008، ص 186.

(2) ريم محمد جمال، الدين مصطفي الخياط، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السوس، المجلد 14، العدد 1، 2023، ص485.

والعالم الخارجي فإن أفريقيا ارتبطت بعلاقات وثيقة مع كل من قارتي آسيا وأوربا[1]، اذ تتمتع قارة إفريقيا بموقع جغرافي مميز إذ تطل على العديد من المسطحات المائية مثل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وتحتوي على مساحات واسعة من اليابسة، وساهم هذا الموقع في جعلها نقطة عبور رئيسية للهجرة غير الشرعية، خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر دول شمال إفريقيا، حيث تقع دول شمال إفريقيا مثل(المغرب تونس ليبيا والجزائر) بالقرب من أوروبا، ويفصلها فقط البحر المتوسط ما يجعلها نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية نحو دول مثل إيطاليا وإسبانيا[2]، وتمتلك أفريقيا سواحل طويلة خاصة على البحر المتوسط، مما يسهل عمليات الهجرة غير الشرعية عبر القوارب خصوصا من ليبيا وتونس وتستغل شبكات التهريب هذه السواحل المفتوحة لنقل المهاجرين يعبر المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل النيجر ومالي وتشاد عبر ممرات صحراوية نحو دول شمال إفريقيا، ثم يواصلون رحلتهم عبر البحر إلى أوروبا، ما يعرضهم لمخاطر متعددة[3]، خريطة (2).

من خلال ما تقدّم نلاحظ أن موقع قارة أفريقيا بين مساحات واسعة من اليابس والمسطحات المائية المهمة مثل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وبالقرب من أوروبا وآسيا يمنحها أهمية استراتيجية في التجارة والنقل البحري ويجعل بعض دوله خاصة في شمال إفريقيا، نقاط انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

(1) محمد مرسى الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، للنشر والتوزيع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994م، ص253.

(2) منظمة الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا، على الرابط https://www.aljazeera.net

(3) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط https://www.unhcr.org/ar

خريطة (2) الموقع الجغرافي بالنسبة لليابس والماء ودول الجوار

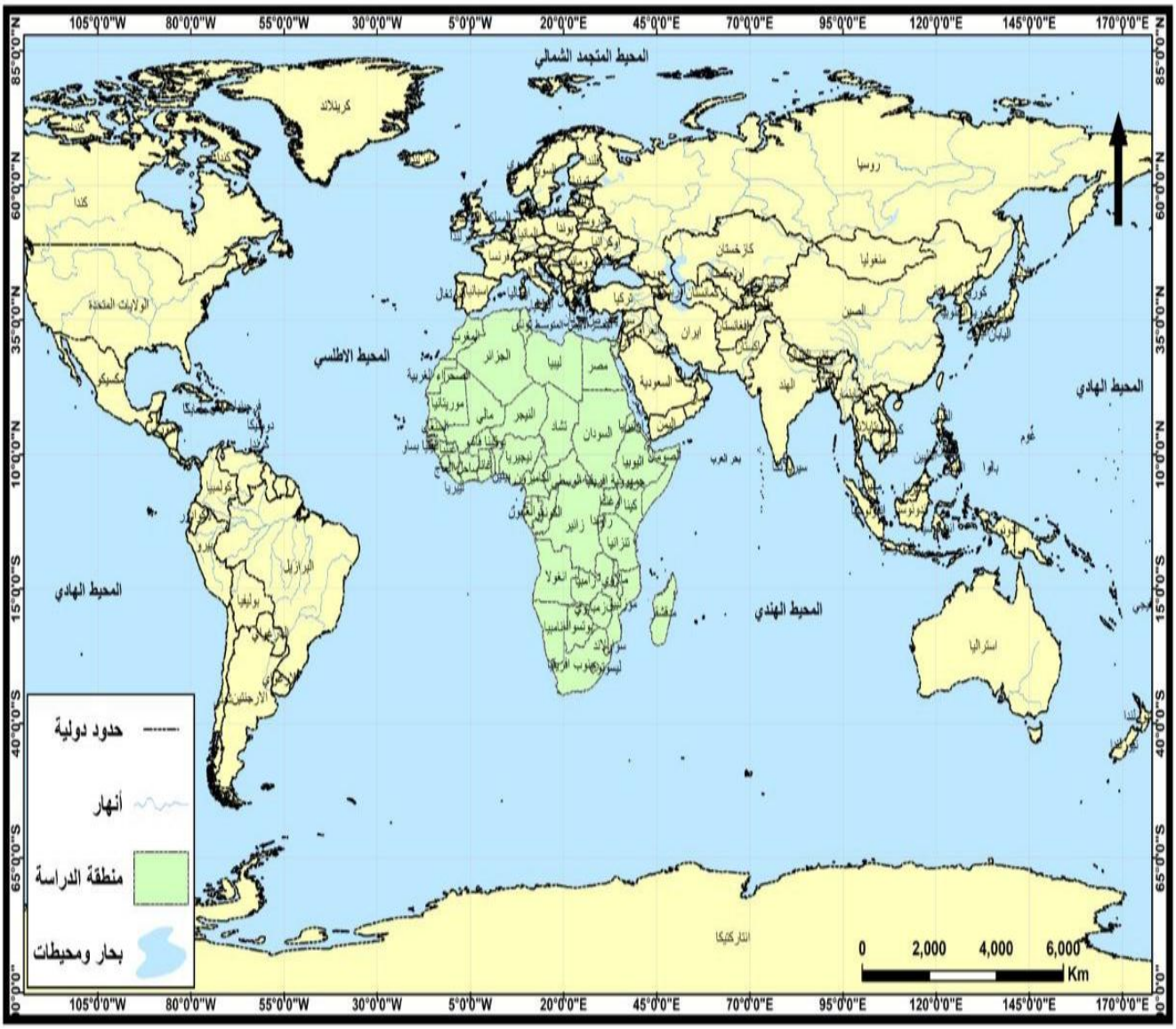

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

ج- الموقع بالنسبة للدول المجاورة:

تحتاج الدولة في بداية نشأتها أو في مرحلة تكوينها الى شيء من العزلة وكلما كانت محاطة بمناطق منيعة كالبحر أو الصحراء كلما ساعد هذا على إعطاء الفرصة للنواة ان يكتمل نموها، فوضع الدولة بالنسبة لدول الجوار يقودنا الى الكلام عن الوضع الاستراتيجي للموقع[1]، ان الموقع الجغرافي بالنسبة الدول المجاورة في أفريقيا ساعد في الهجرة غير الشرعية من خلال الدول مجاورة لها هي

(1) محمد عبد الغني سعودي الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، للنشر والتوزيع مكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص23-24.

الجزائر تحد الجزائر المغرب وليبيا وتعتبر مركزاً للمهاجرين الذين يحاولون الانتقال إلى أوروبا، كما أنها تعاني من تحديات داخلية مرتبطة بالهجرة،وتقع تونس شمال إفريقيا وتشترك في الحدود مع الجزائر وليبيا، شهدت تونس زيادة في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، ومصر على الرغم من أن مصر ليست نقطة عبور رئيسية، إلا أنها تلعب دوراً في الهجرة عبر البحر المتوسط، حيث يسعى العديد من المهاجرين إلى الوصول إلى أوروبا من خلال سواحلها، دول الساحل تشمل الدول مثل النيجر ومالي وتشاد حيث يتم تهريب المهاجرين عبر الصحراء إلى ليبيا أو تونس قبل الانتقال أوروبا[1]، خريطة (2).

من خلال ما تقدم، يتضح أن الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا وقربها من أوروبا وآسيا جعل منها نقطة عبور رئيسية للهجرة غير الشرعية، إذ ساهمت سواحلها الممتدة ومنافذها البحرية في تسهيل حركة المهاجرين وشبكات التهريب رغم ما يوفره موقعها من فرص اقتصادية وتجارية.

د- الموقع الاستراتيجي:

يقصد به الموقع الذي يترتب عليه السيطرة، وكسب الحماية ضد الأعداء ويتغير الموقع تبعا للتغيرات التي تطرأ على القوى العالمية، فالتوزيع الجغرافي للقوى العالمية يمكن من خلاله تحديد الأهمية الاستراتيجية ووزنها الذي تتمتع بها الدول، وبما أن القوى العالمية تتغير فأن الأهمية الاستراتيجية هي الأخرى تتغير فضلا عن أن قيمة هذا الموقع هي حالة من عدم الثبات تبعا للتطور الحاصل في وسائل المواصلات والنقل وكذلك الاتصال، وللموقع الاستراتيجي أهمية كبيرة في تعزيز قوة الدولة ففي أوقات السلم أهمها:

1- اطلاله على مناطق حيوية واحتواءه على موارد مهمة.

2- يلعب دورا في التوازنات الإقليمية على الأقل.

3- يمثل اقترابا استراتيجيا مهم. وبعد غنيا استهلاكيا من الناحية الاقتصادية أوقات الحروب[2].

تحتل قارة أفريقيا موقعًا جغرافيا استراتيجيا فريدًا، إذ تتوسط قارات العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا) وتشرف على أهم المسطحات المائية، مثل البحر المتوسط شمالاً، والمحيط الأطلسي غربا،

(1) المركز الأفريقي لدراسات الهجرة، https://www.africanmigration.com

(2) تحسين علي خشفان، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات الفرنسية مع دول افريقيا دول الساحل والصحراء انموذجا، رسالة ماجستير، جامعة ميسان كلية التربية، 2024، ص47 .

والمحيط الهندي شرقًا. هذا الموقع جعل منها حلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وساهم في جعلها منطقة عبور رئيسية لحركة التجارة العالمية والملاحة الدولية[1].

وتعد قناة السويس الواقعة شمال شرق القارة من أبرز الممرات البحرية العالمية، حيث تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتختصر المسافة بين أوروبا وآسيا. كما يعد مضيق باب المندب جنوب البحر الأحمر من المواقع الاستراتيجية المهمة، التي تمنح القارة أهمية عسكرية واقتصادية[2]، وتشرف القارة أيضًا على مضيق جبل طارق، الذي يعد بوابة البحر المتوسط نحو المحيط الأطلسي، مما يضفي على إفريقيا أهمية استراتيجية في السيطرة على طرق الملاحة البحرية. هذا الموقع جعلها محط أنظار القوى الدولية والتكتلات الاقتصادية الكبرى، ومجالاً للصراع على النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي[3]. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الموقع يسهم بشكل كبير في تشكيل مسارات الهجرة غير الشرعية، حيث تستخدم أفريقيا كممر ومعبر رئيسي نحو أوروبا، سواء عبر البحر المتوسط أو عبر المسارات الصحراوية والبحرية، ما يزيد من تعقيد الظاهرة ويجعلها قضية إقليمية ودولية بامتياز [4].

يتضح أن الموقع الاستراتيجي لإفريقيا جعلها مركزاً مهماً للتجارة والملاحة العالمية، ومحطّ أنظار القوى الكبرى، كما أسهم في الوقت نفسه بجعلها معبراً رئيسياً للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

2- **الشكل والحدود:**

من الواجب أن يتم تحديد مناطق الحدود تحديدا دقيقا بالخرائط المرفقة، ويتم تحديد العلامات الأرضية ووصف الملامح الطوبوغرافية التي تمر بها الحدود وان توصف الحدود وصفاً دقيقاً معرفا بالأودية وملامح التضاريس والسطح القائم على جانبيها حتى يستدل عليها بالعلامات الأرضية والخرائط التي تم توضيحها حسب الاتفاقيات المصحوبة[5]، ومن ميزات أجزاء الدولة ان تكون متماسكة ومتصلة، فكلما كانت ملتتمة كلما قصرت حدودها بالنسبة الى المساحة، ومن

(1) أحمد نصر، جغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص45.
(2) محمد عبد، قناة السويس ودورها الجيوسياسي، مجلة السياسة الدولية، 2017، ص115.
(3) سمير عبد الفتاح، أفريقيا بين التنافس الدولي والرهانات الجيوسياسية، المركز القومي للبحوث، 2018، ص88.
(4) المنظمة الدولية للهجرة 2022، ص136.
(5) محمد حجازي محمد، الجغرافية السياسية، مكتبة الإسكندرية، 1997-1996، ص48.

الناحية النظرية البحثية يعتبر الشكل الدائري للدولة مثاليا وخاصة اذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق عمل نسبة بعد الحدود الحقيقية[1]، تشبه قارة افريقيا مثلث قاعدته نحو الشمال ورأسه نحو الجنوب، أي أن القسم الشمالي من القارة أوسع من القسم الجنوبي، وهي تمتاز بانها متماسكة الشكل أي انها غير مجزاه، ويبلغ اوسع امتداد للقارة في قسمها الشمالي حيث تبلغ المسافة من الشرق إلى الغرب حوالي (7400) كم، أما من الشمال الى الجنوب فتمتد نحو (8000) كم، ومما سبق يمكن القول إن الخصائص الشكلية والجغرافية لقارة أفريقيا، ولا سيما اتساع مساحتها وامتداد حدودها البرية والبحرية، أسهمت في جعلها إحدى أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية. فطول السواحل الشمالية المطلة على البحر المتوسط، وما يقابلها من قرب المسافة الجغرافية إلى السواحل الأوروبية، شجع على استخدام طرق بحرية غير شرعية عبر ليبيا وتونس والمغرب والسنغال. كما أن الطبيعة الصحراوية والحدود البرية المترامية الأطراف بين دول القارة، والتي يصعب ضبطها بشكل كامل، جعلت من الصحراء الكبرى ممرًا رئيسيًا لحركات الهجرة من دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو شمال القارة، ومن ثم إلى أوروبا. وبذلك فإن الشكل والحدود الأفريقية لم يكن لهما تأثير داخلي فحسب في رسم السياسات، بل امتدا أيضًا ليشكلا أحد العوامل الرئيسية المغذية لظاهرة الهجرة غير القانونية[2]. يتبيّن أن شكل إفريقيا وحدودها الواسعة جعلَاها معبراً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، لقرب سواحلها من أوروبا وصعوبة ضبط حدودها البرية والصحراوية.

3- المساحة:

تعد المساحة من العناصر الرئيسة في الجغرافية السياسية للدولة، فمن الناحية النظرية كلما كبرت مساحة الدولة كلما استوعبت عدد أكبر من السكان، وكلما توسعت مواردها الطبيعية، وبعد عدد السكان والموارد الطبيعية اهم عناصر التطور السياسي والاقتصادي لأي دولة[3]، وبذلك تكون مساحتها (11.7) مليون أو ما يعادل (30.3) مليون كم يضمنها الجزر الساحلية. وهي بذلك تحتل المكانة الثانية بعد قارة آسيا في المساحة وتليها قارات أوربا والأمريكيتين ومن ثم استراليا التي تعد

(1) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص39.

(2) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية 2022، ص174.

(3) زيد كريم حسين المعموري، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه مناطق الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل 2019، ص81.

أصغر القارات، وهي بذلك أكبر من قارة أوربا بـ(3) مرات ومن الولايات المتحدة الأمريكية بـ(3.24) مرة ومن امريكا الجنوبية بـ(1.7) مرة. ورغم ان افريقيا أكبر من اوريا بـ(3) مرات الا ان طول سواحلها لا يزيد عن (199) ألف ميل، وهي بذلك القصر من سواحل أوربا مع ان أوربا أصغر منها، والسبب في ذلك هو قلة تعاريج سواحل قارة افريقيا وقلة خلجانها على عكس قارة أوربا التي تمتاز سواحلها بكثرة التعرجات وكثرة الخلجان والفيوردات، مما ساعد على قيام الموانئ فيها على عكس افريقيا التي تمتاز بقلة موانئها، وإذا وجدت بعض الموانئ فأن كثير منها هي موانئ صناعية[1].

نلاحظ أن اتساع المساحة وتعدد الممرات داخل المناطق المختلفة يُسهّلان حركة المهاجرين، مما يعزز ظاهرة الهجرة غير الشرعية. فالمساحات الواسعة تسمح بمرونة أكبر في اختيار طرق العبور وتوفير ممرات بديلة، وهو ما يفسر جزءًا من الهجرة غير الشرعية نحو الشمال وأوروبا[2].

(1) محمد هندي عواد، مصدر سابق، ص6.

(2)احمد خميس، امن الحدود وتأثيراته على الهجرة غير الشرعية الافريقية، جامعة حلوان، مجلد 1، العدد3، مصر، 2023، ص45.

المبحث الثاني

الخصائص البشرية لقارة أفريقيا

تمهيد:

تُعدّ القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تنوّعًا من حيث الخصائص البشرية، إذ تمتاز بتركيبة سكانية فريدة تشمل الحجم السكاني، والتوزيع الجغرافي للسكان، والتركيب العمري والنوعي، فضلًا عن التركيب الاثنوغرافي الذي يضم البعد القومي والديني. وتُعدّ هذه الخصائص من العوامل المباشرة المؤثرة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء داخل القارة الإفريقية أو خارجها، ولا سيما باتجاه أوروبا.

ويؤدي النمو السكاني المتسارع إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات وفرص العمل، الأمر الذي يدفع أعدادًا كبيرة من فئة الشباب إلى الهجرة بحثًا عن فرص معيشية أفضل. كما يتركز السكان في مناطق محددة، خاصة على ضفاف الأنهار والسواحل، مثل حوض نهر النيل وساحل غرب إفريقيا، في حين تبقى المناطق الصحراوية والجبلية شبه خالية من السكان. ويسهم هذا التوزيع غير المتوازن في تحفيز الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، أو نحو دول إفريقية مجاورة.

ويُعدّ التركيب العمري الفتي من أبرز سمات المجتمعات الإفريقية، إذ يشكّل الشباب نسبة كبيرة من السكان، ما يزيد من النزعة نحو الهجرة في ظل محدودية فرص العمل والتعليم. إضافة إلى ذلك، يسهم التنوع العرقي والديني الواسع في نشوء العديد من النزاعات والصراعات، كما في نيجيريا والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهو ما يؤدي إلى حالات تهجير قسري داخلي أو هجرة خارجية بحثًا عن الأمن والاستقرار. وبذلك تشكّل الخصائص البشرية في إفريقيا عنصرًا أساسيًا في تفسير الهجرة غير الشرعية داخل القارة وخارجها، تشتمل الخصائص البشرية.

أولاً: حجم السكان:

يوضح الجدول (1) معدل النمو السكاني في افريقيا بلغ عدد السكان من حوالي (818,952,057) مليون نسمة عام (2000) إلى ما يقارب (1,490,993,924) مليار نسمة عام (2024)، بمعدل نمو تراوح بين 2.36%، مما يشير إلى استمرار الزيادة السريعة في عدد السكان، يعود هذا النمو إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، أسباب تراجع الوفيات، في عدد من الدول الإفريقية، في المقابل يُظهر الجدول تزايدًا مستمرًا في عدد المهاجرين غير الشرعيين، ارتفع من (3.5) مليون مهاجر في عام 2000 إلى (8) ملايين مهاجر في عام 2024. نلاحظ ارتفاع معدلات النمو السكان في أفريقيا يعود هذا النمو انعكس على القدرة الاستيعابية الانفجار السكاني تسبب في تردي الخدمات

العامة وانخفاض جودة الصحة والتعليم وارتفاع التهديدات الأمنية لذلك يفكر الكثير من الشباب في الهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل أو حياة أفضل الدافع الرئيس للهجرات الإفريقية تجاه أوروبا هو في الأساس هجرات اقتصادية فحوالي (80٪) من المهاجرين مدفوعة بالبحث عن الأفضل اقتصاديًّا، فأغلب سكان إفريقيا من فئة الشباب تحت سن 25 عامًا والذين يمثلون نحو (60٪) من إجمالي سكان إفريقيا فاقتصادات الدول الإفريقية تتسم بأنها غير منظمة وارتفاع فيها ظاهرة البطالة والفساد[1].

نستنتج من ذلك أن التزايد السكاني في قارة أفريقيا يسهم بشكل مباشر في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ يؤدي ارتفاع عدد السكان، ولا سيّما في الفئات العمرية الشابة، إلى زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية وفرص العمل والخدمات الأساسية. وفي ظل محدودية القدرة الاستيعابية لأسواق العمل وضعف التنمية، يجد كثير من الشباب أنفسهم مضطرين إلى البحث عن بدائل خارج أوطانهم، ما يدفعهم إلى سلوك مسارات الهجرة غير الشرعية، سواء داخل القارة أو باتجاه أوروبا، بوصفها وسيلة لتحقيق فرص معيشية أفضل.

جدول (1) تطور حجم السكان ونموهم وعدد المهاجرين غير الشرعيين في افريقيا للمدة (2000-2024)

السنة	عدد سكان افريقيا (مليون نسمة)	معدل النمو	عدد المهاجرين غير الشرعيين
2000	818,952,057		3.5مليون
2005	877,898,100	%1.4	4.2مليون
2010	965,233,397	%2.0	5مليون
2015	1,120,107,938	%3.0	6.5مليون
2020	1,360,677,231	%4.0	7.2مليون
2024	1,490,993,924	%2.31	8مليون

المصدر: عمل الباحثة اعتماد على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، على الرابط:

https://www.macrotrends.net/globalmetrics/countries/AFR/africa/fertillty

واعتماد على المنظمة الدولية للهجرة على الرابط https://mena.iom.int/ar

(1) تقرير الشباب والهجرة منظور الدول الأفريقية، على الرابط،

https://www.intechopen.com/chapters/1134177

ثانياً: تركيب السكان:

يقصد التركيب السكاني الى دراسة الخصائص المختلفة، للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع، يستخدم هذا التركيب المقارنة التغيير في البناء السكاني بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر، عبر فترة معينة للمجتمع الواحد في مراحل زمنية متعاقبة وتعد الاشكال التي يأخذها التركيب السكاني، ومن أكثرها شيوعا في التحليل الديموغرافي التركيب العمري والتركيب النوعي[1]، تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية، وذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية ذكورا وإناثا وتعمل على تحديد الفئات المنتجة فيه التي يقع على عاتقها عبده اعالة باقي افراده، كذلك فان التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من وفيات ومواليد وهجرة والتي لا يمكن اعتبارها أحدا مستقلا كليا من الآخر بل يؤدي أي تغيير في أحد هذه العوامل الى التأثير في العاملين الآخرين[2]. ويشمل ما يأتي:

أ- **التركيب العمري :**

التركيب العمري هو توزيع السكان إلى مجموعات كل مجموعة من السكان موزعة على فئات السن ونسبتها، والتركيب العمري لا يقل أهمية عن التركيب النوعي، ويعد المرأة الحقيقية التي تظهر واقع السكان من مراحلهم العمرية (فتوة – شباب – شيخوخة) هذا يدل على أن النمط السائد للحالة الصحية في المجتمع لذا يعد العمر من أكثر الخصائص الأساس المميزة للسكان. لذا تلجا الدراسات السكانية إلى تناول التركيب العمري الذي يمكن معرفته من خلال ثلاث فئات رئيسية هي الفئة الأولى (اقل من 15)، والفئة الثانية هي الفئة الوسطى (15 – 64)، والفئة الثالثة اكبار السن (أكثر من 65) سنة، نلاحظ من الجدول(2) عدد المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا حسب الفئات العمرية (اقل من 15سنة)، (والفئة الوسطى 15 – 64)، (والفئة أكثر من 60 سنة) من عام(2000 إلى 2024) ،مع النسبة المئوية كل فئة عمرية، ان زيادة العدد الإجمالي للمهاجرين من إفريقيا زاد بشكل مستمر من (3.5) مليون في عام 2000 إلى (8.0) مليون في عام 2024.

(1) وصفي هاشم الرمامنة، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقان (1952-1994) رسالة ماجستير مكية الدراسات العلياء الجامعة الأردنية، 1998، ص 79.

(2) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص291.

جدول (2) التركيب العمري للمهاجرين غير الشرعيين في افريقيا للمدة (2000 – 2024)

السنة	عدد المهاجرين غير الشرعيين / (مليون)	الفئة اقل من 15 (مليون)	النسبة المئوية %	الفئة الوسطى 64_15 (مليون)	النسبة المئوية %	فئة كبار السن 65 فاكثر (مليون)	النسبة المئوية%
2000	3.5مليون	980,000	%28	2,240,000	%64	280,000	%8
2005	4.2مليون	1,092,000	%26	2,688,000	%64	420,000	%10
2010	5مليون	1,250,000	%25	3,250,000	%65	5000000	%10
2015	6.5مليون	1,690,000	%26	4,095,000	%63	715,000	%11
2020	7.2مليون	1,800,000	%25	4,536,000	%63	864,000	%12
2024	8مليون	1,840,000	%23	5,120,000	%64	1,040,000	%13

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على المنظمة الدولية للهجرة، على الرابط https://mena.iom.int/ar

الفئة الأولى من (0–14 سنة):

هذه الفئة بحاجة الى الاعالة، فهم دون من العمل وغالبا ما يكونوا على المقاعد الدراسية، وهذه الفئة غير منتجة وهي تمثل قاعدة الهرم السكاني، ويكون تأثيرها واضح بعاملي المواليد والوفيات وتكون هذه في الدول النامية اعدادها كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة التي تكون معدلاتها قليلة[1]، شهدت هذه الفئة انخفاضا من (28%) في عام (2000) إلى (23%) عام (2024)، إن ارتفاع النسبة المئوية في عام (2000) بسبب ان الأطفال يهاجرون برفقة أسرهم وعلى رغم من صعوبة الرحلات الا ان الظروف الاقتصادية والنزاعات في افريقيا تدفع الكثير من العوائل للمخاطرة بأطفالهم، وفي عام (2024) انخفضت نسبة إلى (23%) وذلك نتيجة تحسين الوعي بخطورة تهريب الاطفال وسياسات حماية الطفل من قبل المنظمات وتشديد الإجراءات الأمنية والقانونية الخاصة بحماية الاطفال ومنع تهريبهم.

(1) عبد الزهرة على الجنابي الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص211.

الفئة الثانية (الفئة الوسطى 15-64 سنة) :

الفئة الثانية هي الفئة المنتجة والنشطة اقتصاديا التي يقع على عاتقها أعالة باقي الفئات[1]، تمثل هذه الفئة الوسطى الاعلى نسبة بين (63%) في عام (2000) إلى (65) عام(2024)، وذلك لكونها الاكثر قدرة على حركة والعمل وتحمل ظروف الهجرة الصعبة، لأنها تمثل الشريحة القادرة نفسياً وبدنيا على تحمل مخاطرة الهجرة غير الشرعية يسعون للعمل والهروب من البطالة والحروب التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية وهم الفئة منتجة اقتصادية.

الفئة الثالثة كبار السن من (65 سنة فأكثر):

وهي فئة غير منتجة وتشمل اعدادا كبيرة من الاناث والارامل وهي الأخرى تعد انعكاساً لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك، لأن نسبتها نقل بتزايد نسبة صغار السن ومن ثم ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والعكس صحيح[2]، ارتفعت نسبتها من (8%) عام (2000) الى (13%) عام (2024) ذلك أن فئة كبار السن هي الأقل عدداً بسبب عدم قدرتهم الجسدية على تحمل مخاطرة الهجرة غير الشرعية والتهريب وغالباً تكون هجرتهم لأسباب صحية وللالتحاق بأسرهم في خارج الدول الأوروبية. تشير البيانات إلى أن معظم المهاجرين من إفريقيا ينتمون إلى الفئة العمرية الوسطى (15-64) سنة، مما ينعكس التحولات في أنماط الهجرة، بسب قدرتهم على الحركة والعمل.

ب- التركيب النوعي :

نلاحظ من خلال الجدول (3) التركيب النوعي للمهاجرين غير الشرعيين في إفريقيا خلال المدة من عام (2000) إلى عام(2024). لقد ازداد العدد الكلي للمهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوروبا من (3.5) مليون في عام (2000) إلى (8.0) مليون في عام (2024)، هذا يعكس تضاعف حجم الهجرة غير الشرعية خلال (24) عاما، وذلك نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية وصراعات داخلية التي تعيشها أفريقيا، وإضافة إلى تغيرات المناخية دفعت شرائح واسعة من السكان أفريقيا للهجرة بحثاً عن بيئة أكثر أمناً واستقراراً، تظهر البيانات تفوقاً واضحاً في عدد الذكور مقارنة

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1990-2001 افاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، 2006، ص122.

(2) فتحي محمد أبو عيانة، مصدر سابق، ص294 - 295.

بعدد الإناث، تجاوزت نسبة النوع في جميع السنوات (100) ذكر لكل مائة انثى مما يدل على أن الذكور يشكلون الأغلبية بين المهاجرين وقد بلغت نسبة النوع في عام (2015) وصلت إلى (156)، وهو ما يشير إلى ميل أكبر لدى الذكور لتحمل مخاطر الهجرة غير الشرعية، ولكن بعد عام (2015)، بدأت هذه النسبة تنخفض تدريجياً لتصل إلى (143) في عام (2024)، مما يعكس تزايد مشاركة النساء في الهجرة، وذلك بسبب لم الشمل العائلي وعدد من النساء الهاربات من النزاعات والظروف الاقتصادية والاضطهاد القائم على النوع. نلاحظ أن تزايد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوروبا أدى إلى ضغوط متزايدة على الموارد والخدمات مثل السكن والعمل والرعاية الصحية، وخلق تحديات أمنية لتنظيم الحدود، بالإضافة إلى تغييرات سكانية وثقافية أثرت على سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة.

جدول (3) التركيب النوعي ونسبة النوع(*) لأعداد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا الى أوروبا من عام (2000 الى 2024)

السنة	عدد المهاجرين / مليون	عدد الذكور	عدد الاناث	نسبة النوع
2000	3.5	2.03	1.47	138
2005	4.2	2.48	1.72	144
2010	5.0	3.00	2.00	150
2015	6.5	3.97	2.53	156
2020	7.2	4.32	2.88	150
2024	8.0	4.72	3.28	143

المصدر: اعتماد الباحثة على قاعدة البيانات السكان والهجرة الدولية، على الرابط

https://www-census-gov.translate.goog/programs-surveys/international

واعتماد على تقرير الهجرة العالمية 2024.

(*) نسبة النوع تحسب باستخدام الصيغة نسبة النوع = (عدد الذكور ÷ عدد الإناث) × 100

علي لبيب ، جغرافية السكان الثابت والمتغير، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان 2004،ص 122.

ج- التركيب الاثنوغرافي :

يقصد به تقسيم الشعوب والقوميات التي توجد داخل وحدة الدولة، حسب اصولهم القومية والدينية والعرقية[1]، ويهتم التركيب الاثنوغرافي بدراسة خصائص الجماعات البشرية المختلفة وكيفية تفاعلها داخل المجتمع الواحد، وتعد الهجرة سواء، (كانت داخلية أو دولية) من العوامل الأساسية التي تعيد تشكيل هذا التركيب، تؤدي إلى انتقال جماعات بشرية من بيئات ثقافية مختلفة إلى مجتمعات جديدة، مما ينتج تنوعًا إثنيا وثقافيًا ملحوظًا، واضافه يساهم هذا التنوع أحيانًا في تعزيز الاندماج الثقافي والتعايش، وأحيانًا أخرى يخلق تحديات تتعلق بالهوية والانتماء والاندماج الاجتماعي، وتؤكد الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي شهدت موجات هجرة كبيرة أصبحت ذات تركيبات إثنية متعددة، ، مما جعل من إدارة التنوع الثقافي قضية رئيسية في السياسات الوطنية[2] ولغرض دراسة التركيب الاثنوغرافي من وجهة نظر الجغرافيا السياسية فان الأمر يستلزم تقسيمة على:

1- التركيب القومي:

يقصد بالتركيب القومي الشعوب والقوميات التي تتواجد داخل الوحدة السياسية ويرتبطون مع بعضهم لبعض، وبعبارة أخرى الاعراق التي يتألف منها المجتمع داخل الدولة[3]، تعد افريقيا أكثر القارات تواجدا للإثنيات والعرقيات بتنوع اثني وعرقي واسع وغالباً ما يكون هذا التركيب حاضراً عند أي محاولة لتفسير أسباب اندلاع النزاعات والحروب، تتعدد وتتباين التعريفات حول مفهوم العرق والأثنية، فالجماعة الأثنية يمكن تعريفها علي إنها (جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية من لغة، دين، عرق قومية، قبيلة عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة)[4]، اذ توجد في إفريقيا أكثر من 3000 مجموعة عرقية، بعض المجموعات تنتشر عبر عدة دول بسبب التقسيمات الاستعمارية، من أبرز هذه المجموعات الهوسا (نيجيريا النيجر)، الزولو (جنوب إفريقيا)، الأمهرا

(1) عفاف رحيمة شميل، تحليل جغرافي سياسي المتناقضات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط للمدة (2002-2017)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ميسان 2020، ص64.

(2) Castles, Stephen، Hein de Haas، and Markj ، Miller،The Age of Migration International Population Movements in the Modern World،5th Edition، Palgrave Macmillan، 2014،p25.

(3) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة النور 2020، ص 317.

(4) عبد الوهاب بن حليف، البناء الاجتماعي والثقافي في أفريقيا تجاذبات القبيلة والدولة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، الجزائر، 2014، ص5.

والأوروموا (إثيوبيا)، الطوارق (مالي، النيجر، الجزائر، البربر شمال إفريقيا المغرب الجزائر)، النوير والدينكا (جنوب السودان)[1]، تعد الصراعات العرقية، والتهميش السياسي والاقتصادي، والفقر، وضعف الهوية الوطنية، جميعها عوامل تدفع الأفراد نحو الهجرة بعض المجموعات القومية تهمش من قبل الحكومات المركزية مما يدفع أفرادها للفرار إلى أوروبا[2]، كما هو في إريتريا وإثيوبيا اذ الصراعات العرقية والحكم الاستبدادي أدت إلى موجات لجوء ضخمة، والسودان النزاعات العرقية في دارفور دفعت السكان إلى الهروب نحو ليبيا وأوروبا، ومالي والنيجر الصراعات بين الطوارق والحكومة دفعت آلافا للهجرة عبر الجزائر[3]. أن تركيب القومي في أفريقيا معقد يقترن بالتهميش والصراعات من العوامل الأساسية في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا[4].

نلاحظ أثرت هذه الهجرات في دول أوروبا من خلال زيادة التنوع القومي والثقافي داخل المجتمعات الأوروبية، وظهور تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي وتوفير فرص العمل والسكن. كما ساهمت في تنامي النقاشات السياسية حول قضايا الهجرة واللجوء، وأدت أحيانًا إلى توترات في العلاقات بين الدول الأوروبية ودول المنشأ في إفريقيا.

(1) African Ethnonyms and Ethnolinguistic Groups, Encyclopaedia Britannica. https://www.britannica.com/place/Africa/People

(2) Marie McAuliffe and Anna Triandafyllidou ،eds، World Migration Report 2022 Geneva،International Organization for Migration، 2021، p 371.

(3) Sunday Moulton، Contributors ،Overview، Populations، and Tribes African Race2023 https://study.com/academy/lesson/ethnic-groups-in-africa.html

(4) African Union Commission،Migration Policy Framework for Africa and Plan of Action (2018-2030)،Executive Summary،Addis Ababa،African Union، 2018،5

جدول (4)الدول الإفريقية المستقرة وغير المستقرة سياسيًا للمدة (2000–2024)

الدول المستقرة	الدول غير مستقرة
المغرب	السودان
بوتسوانا	نيجيريا
موريشيوس	إثيوبيا
تونس	جنوب السودان
الجزائر	جنوب افريقيا الوسطى
السنغال	الكونغو الديمقراطية
ساحل العاج	الصومال
غانا	مالي
الرأس الأخضر	ليبيا
ناميبيا	
جنوب افريقيا	
مصر	
رواندا	

المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على Political Stability and Absence of Violence/Terrorism

يوضح الجدول(4) التفاوت الكبير في مستويات الاستقرار السياسي بين الدول الإفريقية خلال المدة (2000–2024). فالدول المستقرة سياسيًا مثل بوتسوانا، موريشيوس، غانا، السنغال، وناميبيا تتميز بوجود مؤسسات قوية، واستقرار اقتصادي نسبي، وقوانين واضحة تحكم الحياة السياسية والاجتماعية. هذا الاستقرار ينعكس إيجابًا على مستوى التنمية وفرص العمل، ما يقلل الضغوط على السكان ويحدّ من دوافع الهجرة غير الشرعية.

في المقابل، تعاني دول مثل الصومال، السودان، ليبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، مالي، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا من نزاعات داخلية مستمرة، وصراعات مسلحة، واضطرابات سياسية متكررة. هذه العوامل تخلق بيئة غير آمنة، وتضع السكان تحت ضغط مستمر للحصول على الأمن وفرص العيش اللائق، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية سواء داخل القارة أو نحو أوروبا.

كما يبرز الجدول أن عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول ليس ثابتًا طوال المدة، إذ شهدت دول مثل تونس بعض التغيرات بعد أحداث (2010–2011)، ما أثر على مستوى الأمن والفرص الاقتصادية، وبالتالي على أنماط الهجرة.

يمكن القول إن عدم الاستقرار السياسي يعد أحد العوامل الرئيسة المحفزة للهجرة غير الشرعية في إفريقيا، إذ يضاعف الضغوط على السكان، بينما يشكل الاستقرار السياسي عاملاً محددًا يحدّ من هذه الظاهرة ويخلق بيئة معيشية أفضل.

2- التركيب الديني:

يعد الدين من العوامل الفعالة في دراسة الجغرافية السياسية وهو نظام عقائدي مشترك يمارسه المجتمع يتفرعون لقوى الهية خارقة للطبيعة من اجل تسهل المشاكل التي تواجههم، ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الديانة الرسمية لهذه الدول، فهو من المظاهر الحضارية التي لعبت دورا مهما في المشاكل السياسية، وذو تأثير كبير في حياة السكان وعلاقة الدولة السياسية والاقتصادية مع بعضها وتوجيه السياسة الخارجية، وذلك لان العاطفة الدينية قد تخرج الى حيز التعصب الشديد الذي يعارض وحدة الدولة في بعض الأحيان ومصالحها العامة، فالدولة التي تكون ذات دين موحد وبنفس الوقت يشكل القسم الأعظم منها ذلك يعمل على تكوين دولة موحدة خالية من المشاكل والتعصبات الدينية، وهذا ما نجدة ان في أغلب أو في أحيان كثيرة أن الدين الإسلامي يشكل العقيدة الاغلب في العديد من الدول[1]، يعتنق الأفارقة العديد من المعتقدات الدينية، وأشهرها الإسلام ينتشر بشكل واسع في شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل، وأجزاء من شرق وغرب إفريقيا، والمسيحية تسود في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خاصة في الجنوب والوسط، والديانات التقليدية الإفريقية لا تزال موجودة في بعض المناطق، وغالباً ما تتداخل مع الإسلام والمسيحية، يعتبر الدين الأكثر إنتشاراً، و الأوسع من حيث الرقعة في أفريقيا، ساعد في إنتشاره الهجرة [2]، وأن النزاعات بين الجماعات الدينية، مثل الصراعات بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا أو إفريقيا الوسطى، نتج عنها موجات من النزوح الداخلي والهجرة غير الشرعية إلى الخارج الجماعات المسلحة ذات الخلفيات الدينية مثل بوكو حرام أو داعش في

(1) عفاف رحيمة شميل، مصدر سابق،65.

(2)Pew Research Center، Forum on Religion ، Public Life،Tolerance and Tension،Islam and Christianity in Sub-Saharan Africa،Washington، D.C، 2010،p3.

الساحل، ادت إلى تهجير السكان قسرياً. كثير من هؤلاء السكان يسلكون طرق الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء هرباً من العنف[1].

ومن الديانات التقليدية:

1. ديانة يوروبا (نيجيريا – بنين): تعتبر من الديانات التقليدية في غرب إفريقيا، مركزها نيجيريا وبنين،تشمل عبادة العديد من الآلهة والتواصل مع الأرواح.

2. ديانات الأشانتي (غانا): الأشانتي شعب في غانا، وديانتهم التقليدية تعتمد على عبادة الأرواح والأسلاف للديانة دور كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية للقبيلة.

3. ديانات قبائل الزولو (جنوب أفريقيا): الزولو لديهم دين تقليدي يشمل الاعتقاد في الأسلاف والأرواح الطبيعية،يربط الدين بين أفراد القبيلة ويحدد القيم الاجتماعية.

4. ديانة الفودو (غرب أفريقيا):تنتشر أساساً في بنين وتوغو ونيجيريا، تتضمن التفاعل مع الأرواح والطقوس التي تؤثر على الحياة اليومية.

5. ديانات قبائل الماساي (تنزانيا):الماساي لديهم ديانة تقليدية تقوم على عبادة الإله الأعلى ،إنكاي والأسلاف. تحدد الديانة عادات الماساي وقوانينهم الاجتماعية.

تلعب تلك الديانات دور في تشكيل الهوية الوطنية، والعلاقات بين الجماعات العرقية،تساعد على توحيد القبيلة وتعزيز الانتماء، وأحياناً تؤدي إلى صراعات عند التداخل مع جماعات أخرى.

والاستقرار أو النزاع بعض الطقوس والقوانين الدينية تدعم النظام الاجتماعي والاستقرار، بينما يمكن أن تخلق صراعات إذا تعارضت مع ديانات أخرى أو سياسات الدولة.

توزيع النفوذ السياسي في بعض المجتمعات، الزعماء الدينيون لهم تأثير على السلطة والنفوذ السياسي، ما يجعل الدين جزءاً من الهيكل السياسي.[2] نستنتج الديانات التقليدية الأفريقية تلعب دوراً مزدوجاً فهي تعزز الهوية والانتماء، لكنها في بعض الظروف قد تسهم بشكل غير مباشر في دفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية بسبب الصراعات العرقية، القيود الاجتماعية، أو نقص الفرص الاقتصادية في

(1) African Union Peace and Security Council، Impact of Terrorism on Migration In Africa ،2023،p7.

(2) Arinze, R. N .African traditional religion،Rabboni Publishers International،2001،p64

مناطقهم.شهدت التركيبة الدينية في أفريقيا تغيرات ملحوظة من عام(2000 إلى 2024).جدول (4) يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين للديانات الرئيسية في افريقيا خلال هذه الفترة.

جدول (5) يبين عدد معتنقي الديانات في أفريقيا للمدة (2000 الى 2024)

السنة	عدد المهاجرين غير الشرعيين (مليون)	المسلمين (مليون)	نسبة%	المسيحية (مليون)	النسبة%	الديانات التقليدية (مليون)	النسبة%
2000	3.5	1.505	%43.0	1.470	%42.0	525	%15.0
2005	4.2	1.840	%43.8	1.730	%41.2	630	%15.0
2010	5.0	2.250	%42.0	2.000	٪40.0	750	%15.0
2015	6.5	2.958	%45.0	2.535	٪39.0	975	%15.0
2020	7.2	3.276	%45.5	2.808	٪39.0	1.080	%15.0
2024	8.0	3.760	%47.0	3.040	٪38.0	1.200	%15.0

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) واعتماد على منظمة الدولية للهجرة، على الرابط، https://mena.iom.int/ar

يبيّن الجدول (5) تطور أعداد المهاجرين غير الشرعيين في إفريقيا خلال المدة (2000–2024)، ويلاحظ وجود اتجاه تصاعدي واضح في الأعداد عبر السنوات. فقد ارتفع العدد من (3.5) مليون عام (2000) إلى (4.2) مليون عام (2005)، ثم إلى (5.0) ملايين عام (2010)، ليصل إلى (6.5) ملايين عام (2015)، وارتفع لاحقًا إلى (7.2) ملايين عام (2020)، قبل أن يبلغ ذروته عند (8.0) ملايين عام (2024).

ويُظهر الجدول كذلك تطور أعداد المسلمين وغير المسلمين من المهاجرين. فقد ارتفع عدد المسلمين من (1.505) مليون عام (2000) بنسبة (43.0%) إلى (3.760) ملايين عام (2024) بنسبة (47.0%)، ما يعكس زيادة مطّردة في أعدادهم ونسبتهم من إجمالي المهاجرين. في المقابل، ارتفع عدد غير المسلمين من (1.470) مليون عام (2000) بنسبة (42.0%) إلى (3.040) ملايين عام

(2024) بنسبة (38.0%)، مع ملاحظة تراجع نسبي في نسبتهم مقارنة بالمسلمين خلال السنوات الأخيرة.

أما من حيث (الديانات التقليدية*[1])، فقد سجلت أعدادهم ارتفاعًا تدريجيًا من(525)ألف عام (2000) إلى(1.200)مليون عام(2024)، مع ثبات النسبة تقريبًا عند(15.0%)طوال مدة الدراسة، ما يشير إلى استقرار نسبي في مساهمتهم ضمن إجمالي أعداد المهاجرين.

يعكس الجدول تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا بشكل مستمر خلال المدة المدروسة، مدفوعًا بتزايد الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يُظهر تغيّرًا في التركيب الديني للمهاجرين، مع ارتفاع ملحوظ في أعداد ونِسَب المسلمين مقارنة بغير المسلمين، في حين بقيت نسبة أتباع الديانات التقليدية شبه ثابتة، الأمر الذي يعكس اختلاف دوافع الهجرة وحدّتها بين الفئات الدينية المختلفة

نستنتج من ذلك أنَّ قارة إفريقيا، رغم تعدد قومياتها وأديانها كما هو الحال في بقية القارات، إلا أنّ كثرة الصراعات السياسية والحركات الدينية المتطرفة أسهمت بشكل كبير في تهجير أعداد من السكان إلى خارج حدودها، خاصة نحو الدول الأوروبية القريبة منها، فضلًا عن وجود محفزات ومقومات عديدة تشجع على الهجرة. كما أنَّ التعدد العرقي والقومي في إفريقيا، عندما يقترن بعدم الاستقرار السياسي وضعف التنمية، يتحول إلى عاملٍ محفّزٍ للهجرة نحو أوروبا، مما يخلق انعكاسات ديموغرافية وأمنية واقتصادية مباشرة على تلك الدول الأوربية، ويجعل الظاهرة ذات طابعٍ جغرافيٍّ وسياسيٍّ متشابكٍ بين القارتين.

(*) الديانات التقليدية: هي نظم معتقدات روحية تنتقل عبر الوراثة الشفوية (الاغاني –الاساطير –الطقوس) وتعتمد على تقديس الأرواح والايمان بقوى الطبيعية وجود آلة اعلى مع مجموعة آلهة أو أرواح وطقوس مرتبطة بالمطر والزراعة والصيد والسحر والشعوذة أحياناً كجزء من الطقوس الدينية .

الفصل الثاني

أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في أفريقيا وانعكاساتها على الدول الاوربية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة ودوافعها

المبحث الثاني: انعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الدول (المصدرة والمستقبلة)

المبحث الأول

مفهوم الهجرة ودوافعها

أولاً: مفهوم الهجرة

تعرف الهجرة بانها عملية انتقال لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الاقامة فيها إلى منطقة اخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد[1].

وتعد الهجرة ظاهرة بشرية جغرافية واجتماعية قديمة لازمت الانسان منذ عصور، فالإنسان منذ القدم كان يرحل وينتقل من مكان الى اخر ويهاجر طلبا للرزق وتحسين المستوى المعيشي او سعيا لتحقيق الأمن والحياة المستقرة، فكان نتيجة انتقال الانسان من موطنه الأصلي الى انحاء العالم من خلال الهجرات البشرية التي حدثت في أزمنة ما قبل التاريخ وبداية التاريخ المكتوب واستمرت الى مختلف الفترات اللاحقة[2]. وتعد الهجرة البشرية إحدى العناصر الثلاثة المؤثرة في تغير عدد السكان إلى جانب الولادات والوفيات وكثيراً ما تكون الهجرة أهم العوامل المؤثرة والمتصلة بتغيرات السكان في دولة أو منطقة معينة وتأثيرها يكون أكبر من حيث الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية[3].

وعرفت أيضا الهجرة بانها نوع من الانتقال الجغرافي أو مكاني المتضمن تغير دائما لمحل الاقامة بين المكان جغرافي ومكان جغرافي أخر وبما أن بعض أنواع التغير في السكن المؤقت ولا تتضمن تغيرات في محل الإقامة الاعتيادي فهي تستبعد في العادة الهجرة وهي لأتشمل حركات السكان الرحل الهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والاياب للعمل والزوار والسائحون ولذلك عدم تغير محل السكن[4]. والهجرة هي حركة انتقال السكان من ارض تدعى مكان الأصل ألي أرض اخرى تدعى مكان الوصول ويتبع ذلك الانتقال تغير مكان الاقامة وتصنف الهجرة حسب المسافة المقطوعة والزمن المستغرق[5]. وهي حسب طبيعة الانتقال فرديا أو جماعيا من مكان لأخر أو من بلد

(1) حمد ابو زيد، الهجرة وأسطورة العوده، مجلة عالم الفكر، المجلد 17،العدد 2، 1986، الكويت، ص273.

(2) عبد الكريم الباني، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفك، العدد4، الكويت، 1975، ص43.

(3) عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا، دمشق، 2002، ص154.

(4) يونس حماده، مبادى علم الديموغرافية، مطبعة جامعة الموصل، 1985، ص169.

(5) عباس فاضل السعدي، دراسات في الجغرافية السكان، ط١، منشاة المعارف بالإسكندرية، مطبعة الاطلس، القاهرة، 1980، ص153.

إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان ام اقتصاديا ام سياسيا ام امنيا ام دينيا ام علميا والهجرة هو مصطلح عرف قديما يعبر عن الانتقال او العبور الحدود الادارية او الدولية لأسباب مختلفة وتعتبر عاملا لأزاله الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات لذلك ينتج عنها جوانب ايجابيات وسلبيات[1].

تُعرّف الهجرة بأنها الانتقال الجغرافي من مكان إلى آخر بغرض تغيير محل الإقامة الدائمة، وتعدّ من الظواهر التي تؤثر ليس فقط على توزيع السكان وتباين كثافتهم في المكان، بل تمتد آثارها أيضًا إلى خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية. إذ يؤدي الانتقال إلى تغيّر في التركيب العمري والنوعي للسكان، مما ينعكس على الهيكل السكاني وفرص العمل والموارد المتاحة، إضافة إلى تأثيره على التركيب الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المستقبِلة والمغادرة على حد سواء [2]. وكما عرفت منظمة العمل الدولية ويقصد بها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام لأداء مهمة أو عمل أو الالتحاق بوظيفة[3]. ما الهجرة الدولية عرفت بانها انتقال السكان من حدود الدولة الى دولة اخرى بل من قارة الى قارة أخرى وقد يقطع المهاجر مسافة طويلة بين بلد واخر او قد تكون المسافة قصيرة. كما ان الهجرة الدولية تعد مفهوم جغرافي تقف خلفه اسباب سياسية او اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء. أما حقوق الانسان فقد اصدرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يرى أن الهجرة الدولية هي عملاً فردياً أو عائلياً يمارس فيه الإنسان حقاً من حقوقه ويتخذ هو وعائلته قراراً بشأنه. ويتم التعرف على هذه الظاهرة من خلال ملايين البشر في العالم هم في حالة حركة غادروا مواطنهم الأصلية لأسباب مختلفة إلى دول أخرى[4].

(1) الياس زين، الهجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات وانشر، بيروت، 1972، ص13.

(2) سعد عبد الرزاق محسن الخرسان، جغرافية السكان منهج والتطبيق، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2016، ص95.

(3) علي سالم حميدان، المحمود الجيس، جغرافية السكان مدخل إلى علم السكان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص139.

(4) هند هاني، الحماية الدولية المهاجرين العرب حالة مهاجرين المغاربة، مجلة مستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلدة 272، لعدد 24، 2001، ص115.

(*) الانتقال الجغرافي: هو عملية تغيير موقع الأفراد أو المجموعات أو الظواهر عبر الفضاء الجغرافي نتيجة عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان أو الأنشطة الأرض.

وقد فسر الجغرافيون ظاهرة الهجرة يعود إلى سببين هما: **لأولى:** سبب قوة طرد من موطن الاصلي وثانيهما ترتبط بتحديد مجتمع الاستقبال (قوة الجذب) أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية وهذا التفسير يفترض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها ومن وجهة نظر الجغرافيين انهم يرون أن الظروف(الجغرافية الفيزيقية*) لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عدداً زائداً يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة.

الثانية: والنظرية الجغرافية تفسيرها ان اختيار مجتمع الاستقبال فيما يتعلق بالمهاجر، وترى هذه النظرية أن المهاجر يختار مجتمع الاستقبال أو بالأخرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية المنطقة الاستقبال ويرى الجغرافيون أن المهاجر يختار منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية التضاريس والمناخ والنبات... إلخ) مع ظروف منطقة الطرد.

وكما هناك عامل آخر اهتم به الجغرافيون فيه وهو عامل المسافة وطبقا لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا الدولة والموطن الأصلي بينما يرتبط طردياً مع فرص العمل المتاحة[1].

وتعد من الناحية السياسية والامنية فتحدث الهجرة الدولية ليتخلص المهاجر من الحروب أو الضغط، السياسي والأوضاع الأمنية السيئة مما يضطر للهجرة إلى الجبال والغابات والمناطق الباردة أو شديدة الحرارة احيانا وهي جميعاً في المفهوم الجغرافي أماكن طرد، ومن الناحية الاقتصادية تحدث الهجرة نتيجة لعدم ارتياح الفرد وشعوره بالعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية له ولعائلته مما يضطر الى البحث عن مكان يجد فيه فرص عمل[2].

(1) عبد الله عبد الغاني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، ط2، المكتب الجامع الحديث، الاسكندرية، 2002، ص25.

(2) محمد رشيد الفيل، هجرة الكفاءات العربية والخبرات الفنية أو نقل المعاكس للتكنولوجيا، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000، ص11.

(*) مفهوم الفيزيقية: هو فرع من فروع الجغرافية تهتم بدراسة الخصائص الطبيعية السطح الأرض والعوامل التي تشكلها وتؤثر فيها مثل التضاريس والمناخ والمياه والنبات الطبيعي.

الهجرة هي انتقال أفراد أو جماعات سوى بشرية أو حيوانية من نطاق جغرافي لآخر، نتيجة لتأثير معيشي أو سياسي أو اجتماعي يقع على هذا الكأن الحي، ومن ذلك هي تحركات تكون الهجرة سكانية، لازلت البشرية منذ الخليقة في حركة تاريخية قديمة قدم الإنسانية، والتي شكلت العمل الاجتماعي الإنساني للجنس البشري الذي أسهم في انتشار الثقافات بين الشعوب، الأمر الذي أثر في العوامل الاقتصادية بين الشعوب من تصدير واستيراد، كما أن الهجرة هي عامل من عوامل الاتصال والتلاقي بين الشعوب أسهمت في انتشار الثقافات وبعث الحاضرات في العديد من المجتمعات، واستغلال الموارد الطبيعية والمادية وإخضاعها لخدمة مصالحه والتعايش معها، مما أدى إلى الصراع بين البشر والحروب التي جعلت الإنسان يقرر الفرار من موطنه، والبحث عن ملاذ أمن يوفر له الحياة الكريمة[1].

ثانياً: أنواع الهجرة:

هناك العديد من انواع الهجرات التي تحدث بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم حيث ينتقل الأفراد من منطقة إلى أخرى اذ تعد الهجرة أحد ظواهر حركة السكان الديناميكية المهمة في الدراسات جغرافية السياسية ذلك لما لها من أثر كبير في تغيير الخصائص الديموغرافية بين منطقتي الأصل والوصول، هذه الهجرة متعددة الأشكال والانواع تبعا لتعدد الأسباب المؤدية اليها والدوافع والظروف المتغيرات التي دفعت السكان افريقيا إلى الهجرة وقد تعددت أنواع الهجرة وكثير منها بالدراسة على مستويات المحلي والاقليمي والدولي طالما ان سكان إفريقيا في حركة ديناميكية مستمرة فمن المنطقي ان تتولد نتيجة لتلك الحركات أنواع متعدد للهجرة وقد صنفت الهجرة حسب المعايير يمكن اجمالها كالآتي:

1- الهجرة بحسب المعيار الجغرافي:

يلعب العامل الجغرافي دورا كبيرا ومهم في تحديد اتجاه المهاجرين للمكان المقصود فالدول التي تكون مساحتها كبيرة تكون فرصتها أكبر وأفضل من الدول التي تكون مساحتها صغيرة في المستقبل المهاجرين فالدول ذات المساحات الواسعة يتوفر فيها تنوعاً جغرافياً ومناخياً فضلا عن جود ثروات معدنية لذلك عرفت تلك الهجرة بحسب اتجاه للمكان الجغرافي المقصود وقد قسمها الديمغرافيون إلى قسمين:

(1) عمر سعيد محمد الفلاح، الهجرة الى اوروبا عبر شمال، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العدد9، 2020، ص104.

أ- الهجرة الخارجية الدولية:

ويقصد بالهجرة الخارجية وهي حركة السكان عبر الحدود السياسية للدول وقد يحدث هذه النوع من الهجرة بصيغه مختلفة[1]. وهي انتقال الناس أو الأفراد ظن دولة إلى دولة اخرى وتكون باتجاهين اولهما: هجرة دولية ويعني الانتقال من الوطن الأصلي الى الخارج، ثانيها: الوفود وتعني القدوم من الخارج الى الوطن[2]. وقد تتطلب من المهاجرين قطع مسافات طويلة للوصل إلى الدولة المقصودة كام تكون الدولة المستهدفة تقع في داخل أي قارة الدولة نفسها الطاردة فأنها قد تتطلب مسافات اقل حسب الوسيلة التي يوظفها هؤلاء المهاجرين[3]، كما أن المسافة المقطوعة لأتأخذ أهمية كبيرة في تحقيق واقع الهجرة الدولية، ذلك انه قد يقطع المهاجر من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة مسافة أكبر بكثير من مهاجرين آخر يعبر الحدود إلى دولة اخرى، كما أن الهجرة الدولية لا تعني بالضرورة الانتقال عبر الحدود السياسية بقصد الاستقرار الدائم في المهجر فقط بل انها تضم أنواعا أخرى أهمها الهجرة المؤقتة لبعض المهاجرين الذين يغادرون موطنهم الأصلي للعمل مدة من الزمن في بلد آخر ثم العودة الى بلدانهم مرة أخرى[4]، وليس من شك في ان الهجرة الدولية آخذة بالازدياد في الآونة الأخيرة، وقد اسهمت التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وكذلك التكنولوجية في تنقل السكان عبر الحدود في جميع أنحاء العالم وتؤثر الهجرة الدولية في جميع دول العالم سواء كانت دول المنشأ أو المقصد أو العبور[5].

ب- الهجرة الداخلية:

ويقصد بالهجرة الداخلية وتتمثل بحركة السكان داخل الدولة الواحدة أو اقليم، وتتخذ الهجرة الداخلية اوجه عدة منها الهجرة من الريف الى الريف أو من الحضر الى الحضر اومن الريف الى الحضر أو بالعكس[6]، وهذا النوع من الهجرات يرجع الى الحركات السكانية داخل حدود الدولة والاقاليم وهي غالبا تحدث بين منطقتين تكون احدهما مزدحما بالسكان وفيها عوامل طاردة والثانية اقل ازدحاما

(1) محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، ط3، مطبعة الجامعة، بغداد 1976، ص104.
(2) محمد عبد الرحمن الشربوني، جغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص262.
(3) غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب، الموصل، ص115 – 116.
(4) فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص262.
(5) الامم المتحدة، مجلس الاقتصادي والاجتماعي، احصاءات الهجرة الدولية، 1014، ص5.
(6) فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في عام السكان، ط2 دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص171.

وفيها عوامل جاذبة[1]، وتعد الهجرة الداخلية من المظاهرة الهامة لحركة السكان داخل الأقاليم أو الدولة تؤدي العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية دوراً مهم ودوراً كبيراً في عملية طرد وجذب المهاجرين بين مدينة وأخرى فانتشار البطالة وقلة الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك تكون العادات والتقاليد سبب رئيس هجرة الكثير من افراد المجتمع بالأخص هي فئة الشباب من الذكور[2].

2- الهجرة بحسب المعيار القانوني:

الهجرة بحسب المعيار القانوني تشير إلى عملية الانتقال من مكان إلى آخر عبر الحدود الدولية وفقًا للأطر والقوانين المعمول بها في الدول المعنية. يمكن تصنيف الهجرة إلى فئات مختلفة مثل الهجرة الشرعية، التي تتم بناءً على موافقات حكومية وإجراءات رسمية، والهجرة غير الشرعية، التي تحدث دون الامتثال للقوانين المعمول بها بموجب هذا المعيار، يتم اعتبار المهاجر قانونيًا إذا حصل على التأشيرات والإجراءات اللازمة للدخول والإقامة في الدولة المستقبلة، بينما يُعد مهاجرًا غير قانوني إذا دخل أو أقام في الدولة دون الامتثال للقوانين الخاصة بالهجرة. وتختلف القوانين والممارسات من دولة إلى أخرى، مما يؤثر على كيفية تنظيم وتسهيل عمليات الهجرة وتنقسم الهجرة بحسب هذا المعيار إلى نوعين:

أ- الهجرة الشرعية:

ويقصد بها (الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية) تلك الصورة من الهجرة التي تتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق القوانين الوطنية للدول، التي تتم وفق الإجراءات القانونية وأهمها:

- يجب أن يحمل المهاجر وثيقة سفر، جواز سفر نافذ أو أية وثيقة رسمية أخرى.
- أن لا يكون غير ممنوعا من السفر من قبل دولته.
- يجب حصوله على سمة الدخول الى الدولة المهاجر اليها.
- التقيد والخضوع لقوانين الدولة التي دخلها وأنظمتها بما فيها عدم تجاوز فترات المحددة للإقامة.

(1) امينة علي كاظم، السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري، ط1، حجر الطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص106.

(2) فتحي ابو عيانة، جغرافية السكان الأسس والتطبيقات معاصرة، ط1، مطبعة مصر، الاسكندرية، 2014، ص171.

يتضح أن الهجرة الشرعية هي وجود افراد تتحقق في حالات منها علم الدولة بحضور المواطن واتجاهه ورغبة وعلم الدولة المستقبلة بوفوده إليها ودخوله وإقامته فيها[1].

تُعرف الهجرة الشرعية (بأنها الهجرة التي تحدث بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من دولة الأصلي إلى الدولة المستقبلة. وعادةً ما تتم هذه الهجرة بين دول لا تعيق حركة الهجرة وتسمح قوانينها للمهاجرين بالدخول وفقًا للإجراءات المعمول بها، حيث تقدم تسهيلات للحصول على تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب الدولة في استقبالهم من المهاجرين)[2]، ويكثر هذا النوع من الهجرة في الدول المتقدمة والدول النامية ومن أمثلة الهجرة الشرعية هو الهجرة الى كندا مثلا من أجل الدراسة والتي تمنح الأجانب التسهيلات للدخول إلى أرضها، وتتم الهجرة الشرعية عن طريق تقديم طلب التأشيرة من الدولة المراد الهجرة اليها ويوجد نوعين من التأشيرة الهجرة تأشيرة الأولى هي المخصصة للأشخاص الذين يرغبون بإبقاء بشكل دائم وتعتبر هذه التأشيرة محدودة حيث توزع بحسب كل دولة والثانية تأشيرات غير المهاجرين وتمنح للطلاب والسياح ورجال الأعمال الذين هم بحاجة إلى اقامة مؤقتة[3].

إذ أن الهجرة القانونية أو الهجرة شرعية تحدث عند التزام المهاجر بالإجراءات والآليات التي يتطلبها الانتقال من دولة إلى أخرى[4].

ب- الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية وفقًا للمفوضية الأوروبية (بأنها عملية دخول شخص إقليم دولة عبر البر أو البحر أو الجو بطرق غير قانونية، باستخدام وثائق مزورة أو بدعم من شبكات الجريمة المنظمة). كما تشمل هذه الهجرة الحالات التي يدخل فيها الأفراد بطريقة قانونية بعد الحصول على تأشيرة، ثم يبقون في البلاد بعد انتهاء الفترة المحددة للإقامة أو يغيرون غرض الزيارة دون موافقة

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير مشروعة والجريمة، ط1، لبيانات النشر الرياض، 2008، ص17.

(2) حريدي صبرينة، مصدر سابق، ص3.

(3) فريال ابو جابر، ماهي الهجرة الشرعية،2019 على رابط، https://mawdoo3.com

(4) فائزة بكارة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر الجزائر، 2014، ص14.

السلطات، تشمل أيضا الهجرة غير الشرعية أولئك الذين يطلبون اللجوء السياسي ويظلّون في الدولة رغم عدم تلقيهم الموافقة على طلباتهم، تعد هذه الأنشطة انتهاكًا للقوانين المعمول بها لتنظيم دخول الأفراد إلى الدول[1]، حيث تتم بطرق غير قانونية نتيجة لصعوبة السفر، ودون توفر الوثائق القانونية التي تُثبت موافقة الدولة المعنية، تشمل هذه العمليات التسلل عبر المناطق الصحراوية والجبلية، والبحار، والسواحل، عندما يدخل الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، ثم يبقى فيها بعد انتهاء تلك المدة دون موافقة قانونية، فإن ذلك يعد أيضًا هجرة غير شرعية. قد تكون أسباب دخوله الأولية تتعلق بالسياحة أو زيارة الأقارب، لكنه يجد نفسه مقيمًا بشكل غير قانوني في الدولة المستضيفة. فضلا عن ذلك، قد يتم دخول الشخص إلى حدود دولة ما كجزء من عملية مدبّرة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إلحاق الأذى بالسكان المحليين وتهديد أمن الدولة، وهو الأمر الذي غالبًا ما يرتبط بالعمليات الإرهابية[2].

ولها مسميات (غير قانونية، السرية، الحرقة، غير نظامية، غير الشرعية)[3]، وحيث يرتبط مفهوم مصطلح الهجرة غير الشرعية إلى لحد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر وأيضا الجريمة غير الوطنية[4].

وتعد هذه الهجرة من المشكلات التي تواجهها دول شمال والجنوب افريقيا عبر الصحراء إلى دولة مصدر لها من شبابها نحو الدول الأوربية خاصة إيطالي وفرنسا وإسبانيا[5]. تنقسم الهجرة غير الشرعية وفقًا لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين:

(1) نور الدين فلاك، معضلة الهجرة غير الشرعية بين الاطر المفاهيمية والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد5، العدد2، 2022، ص368.

(2) احمد عبد الله الماضي، ناظر احمد منديل، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد1، العدد ٢، 2017، ص13.

(3) الاء محمد حسن، سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية سياسية الاتحاد الأوربي انموذجا، المجلة الاكاديمية العلمية، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، مجلد2، العدد2، 2023، ص220.

(4)Collenthouez،Migration and Human-Security, Paper Submitted to th international Migration Berlin Programme for the Consolations International Migration, Berlin, 12-22 October, 2002،p15.

(5) بوساحة غزوز، اتجاهات الطلاب الجامعين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسطنطينية، الجزائر، 2008، ص120.

الأول هو الهجرة غير الشرعية، اذ لا يحمل المهاجر وثيقة سفر، ويفتقر إلى الإذن الشرعي للدخول. وهذا يعني أن الشخص قد غادر دولته من أماكن غير محددة ومتعارف عليها، وكذلك دخل إلى الدولة المستهدفة عبر طرق غير قانونية وغير معترف بها من قبل سلطات تلك الدولة.

أما النوع الثاني، فيبدأ أيضًا بطريق غير شرعي – أي تتوفر فيه جميع الصفات المذكورة سابقًا ولكن المهاجر يسعى لتقنين وضعه وفقًا لقوانين الدولة التي هاجر إليها[1].

3- الهجرة حسب المعاير الوظيفي:

ويقصد بها هي عملية انتقال القوى البشرية جغرافيًا من مكان إلى آخر، سواء داخل الدولة الواحدة أو خارجها، تلعب دورًا هامًا في سوق العمل. إذ تعكس هذه الحركة مرونة القوى العاملة واستجابتها للمتغيرات المؤثرة في هذا السوق. كما تسهم هذه الهجرة في معالجة الاختلالات في سوق العمل من خلال زيادة العرض من العمالة عندما يرتفع الطلب، أو تخفيض العرض في حال انخفاض الطلب[2]، تعرف الهجرة الدولية بأنها تدفق الموارد البشرية عبر الحدود القومية، ويتضمن هذا التدفق طاقات جسدية وعقلية وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على الجانب الاقتصادي للهجرة، حيث يتمثل في انتقال الأيدي العاملة أو الكفاءات المهاجرة عبر الحدود الدولية[3].

وقسمت الهجرة بحسب هذا المعيار حسب طبيعة ووظيفة العمل الذي يقوم به المهاجر الى:

أ- هجرة اليد العاملة أو الهجرة العمالة:

تعد عملية انتقال للأشخاص ذوي المهارات المحدودة عبر الحدود الدولية بحثًا عن الإقامة في مناطق أو دول تجذبهم، سواء كانت هذه الإقامة مؤقتة أو دائمة، يحدث هذا نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة في بعض الاقتصادات، وانخفاض الأجور المخصصة للعمالة الوافدة، فضلا عن انتقال العمالة من دول تعاني من فائض في القوى العاملة كما هو حال معظم الدول الأفريقية إلى دول

(1) عادل السيد محمد علي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، المجلد1، العدد33، 2018، ص852.

(2) محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، عالم الكتب القاهرة، 1983، ص20.

(3) صبرية بن جامع ، الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا ودول الساحل (مقاربة نظرية) مجلة التكامل، مجلد5، العدد1، 2021، ص127.

تحتاج إليها. تسهم الهجرة العمالية في تعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني الذي يستقطب العمال الأجانب، إذ تؤدي هذه القوى العاملة الوافدة إلى زيادة الإنتاج في السوق المحلية، فضلاً عن المساهمة في إعادة توزيع الدخل. كما يتميز المهاجرون العُمّال بعملهم في مجموعة متنوعة من المهن، وخاصة تلك التي لا يرغب السكان الأصليون في الالتحاق بها[1].

ب- هجرة الكفاءات العلمية:

تعد هجرة الكفاءات العلميةً تحولا عالميًا للموارد يتجسد في شكل رأس المال البشري وتشمل بشكل عام ولكن ليست محصورة ذوي الاختصاصات والمهارات العالية من المتعلمين مثل المهندسين والأطباء والعلماء وغيرهم من حاملي الشهادات الجامعية العليا ولا تقتصر ظاهرة هجرة الكفاءات على دول معينة بل تمتد لتشمل جميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[2].

4- الهجرة حسب معيار المدة الزمنية:

تُشير الهجرة سواء كانت دائمة أو مؤقتة إلى فترة غياب المهاجرين عن موطنهم الأصلي ومدى إقامتهم في منطقة الاستقبال، بمعنى آخر يُمكن تفسير الهجرة من حيث الزمن الذي يقضيه الناس في مناطق استقبالهم حيث يمكن أن تكون الهجرة وقتية، أي لفترة محدودة، أو دائمة. إذا كانت مدة الهجرة سنة واحدة أو أكثر، تُعتبر هجرة دائمة، أما إذا كانت مدتها أقل من سنة فهي هجرة مؤقتة[3]، يمكن تقسيم الهجرة حسب المدة الزمنية الى نوعين:

أ- **الهجرة الدائمة:**

يشمل هذا النوع من الهجرة جميع الأفراد الذين استقروا في الدول التي هاجروا إليها حيث يندمج المهاجرون في مجتمعاتهم الجديدة بعيداً عن مجتمعاتهم الأصلية ولا يعبرون عن رغبة في العودة إلى مواطنهم الأصلية ويمثل هذا النوع بشكل خاص المهاجرين من الدول النامية بما في ذلك العقول المبدعة الذين ينتقلون إلى دول أمريكا وأوروبا الغربية[4].

(1) دلال ملحس إستيتية، علم الاجتماع السكاني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2013، ص185.

(2) ستار جبار الجابري، هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية-جامعة بغداد، 2019، ص1.

(3) خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص67.

(4) فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، 2014، ص185.

ب- **الهجرة المؤقتة:**

الهجرة المؤقتة تتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان إلى آخر مدة زمنية محددة، حيث يعود المهاجرون إلى مواطنهم الأصلية بعد انتهاء هذه الفترة. تتميز هذه الهجرة بكونها مقيدة بمدة زمنية معينة، ومن أمثلة ذلك هجرة العمال، وانتقال الطلاب، ورجال الأعمال، حيث يعود المهاجرون إلى مناطق سكناهم بعد تحقيق أهدافهم أو إنهاء أعمالهم[1].

5- حسب المعيار الارادة والرغبة:

تُصنَّف الهجرة وفقًا لمعايير الرغبة والإرادة فالهجرة الإيجابية تتعلق بالقرارات التي يتخذها المهاجر من تلقاء نفسه ودون أي ضغط أو تأثير خارجي. في المقابل تشير الهجرة القسرية إلى الحالات التي يهاجر فيها الفرد أو الجماعة رغماً عن إرادتهم كما يحدث في الحالات الناتجة عن الحروب والكوارث والمجاعات وتعرف بالهجرة السلبية[2] وتقسيم إلى نوعين:

أ- **الهجرة الاختيارية:**

الهجرة الاختيارية أو الطوعية التي تتم بالمبادرة الفردية من الأشخاص بأن يتحركوا من مكان لآخر بغرض الهجرة سعيا وراء ظروف أفضل، التي تتم بناءً على اختيار المهاجر ورغبته في الانتقال من مكان إلى آخر دون أي ضغط أو إجبار، يتوفر فيها عنصر الرغبة والاختيار وغالباً ما يكون الدافع الاقتصادي واختلاف مستوى الدخل بين المواطن الأصلي والمواطن الجديد هو السبب الرئيسي وراءها حيث يسعى المهاجر إلى تحسين وضعه. كما أن المهاجر يملك حرية العودة إلى موطنه الأصلي متى أراد[3].

ب- **الهجرة القسرية:**

تُعرَّف الهجرة القسرية بأنها انتقال مجموعة من الأفراد للعيش في مجتمع آخر نتيجةً للاضطهاد الذي يتعرضون له[4]، وتعد ظاهرة الهجرة القسرية بأنها حركة الهجرة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق سواء بفعل

(1) محمد منصور سيف الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1986، ص45.

(2) عصام خوري عبد الرحيم بوادقجي، علم السكان ط١، للنشر جامعة دمشق، 1977، ص105.

(3) احمد علي اسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1989، ص69.

(4) نبيل عمران موسى الخالدي، الهجرة القسرية في العراق دراسة اجتماعية في بعض مشكلات المهجرين في مدينة الديوانية، مجلة كلية الآداب، لعدد84، 2018، ص526.

البشر أم بفعل الطبيعة، مثل اللجوء أو النزوح داخلياً، والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو الكوارث الكيميائية أو النووية[1].

نلاحظ أن الهجرة القانونية تتم وفق القوانين والإجراءات الرسمية وتوفر حماية وتسهيلات للمهاجر، بينما الهجرة غير الشرعية تحدث دون احترام القوانين، مثل الدخول بدون وثائق أو البقاء بعد انتهاء التأشيرة، وغالبًا ما تكون نتيجة صعوبات السفر أو البحث عن حياة أفضل، وتمثل تحديًا للدول خاصة في شمال وجنوب إفريقيا.

ثانيا: الأسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية إلى الدول الأوربية

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للهجرة وثمة ارتباط وثيق بين الحالة المعيشية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت الهجرة نظامية أم غير نظامية، اذ تدفع الازمات الاقتصادية بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين، ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمامهم للبحث عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم،[2] وتتمثل أهم تلك الأسباب في دوافع (الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية وديني، وبعضها مناخية ونفسية) وكما يأتي:

أولاً: الاسباب الاقتصادية:

تعد الأوضاع الاقتصادية احد اهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة سواء كانت الهجرة شرعية أو غير شرعية اذ تباين من أهم الأسباب الاقتصادية في دول افريقيا، تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والبطالة، وما ترتب عليها من تدن لمستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية وسوء التغذية وتفشي الأوبئة والأمراض المتزامن مع فشل السياسات الحكومية المستمر، فاستمرار عجز حكومات المنطقة في طرح حلول جذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة وعدم القدرة على توفير فرص عمل يبحث المجتمع عن الاستقرار الدائم لغياب إمكانية تحقيق حياة أفضل، ما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاغتراب التي تدفع الشباب إلى محاولات الهجرة الى دول اتحاد الأوربي[3].

(1) تقرير الهجرة الدولية، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، 2015، ص118.

(2) وليد رشاد محمود، دوافع وتأثيراته الهجرة الأفريقية غير مشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري، مجلة جامعة القاهرة، مجلدة 45، العدد1، ص4.

(3) توفيق المدني، ما هي أسباب ودوافع الهجرات الأفريقية عابرة الحدود، على الرابط https://arabi21.com/story

الهرب من الظروف الاقتصادية السيئة، أملاً في تحقيق ربح مادي هو من الوسائل الزائفة التي تستخدم في خداع الأشخاص، وفي إقناع الأسر الفقير ببيع أطفالها، ففي الكثير من دول إفريقيا تلجأ هذه الأسر إلى تسليم أطفالها إلى بعض تجار الرفيق لتشغيلهم، لتعتمد هذه العائلات على مداخيل أبنائها من الأعمال الضعيفة التي يقومون بها[1]، وهناك للعديد من الدراسات تعد العوامل الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الدخل والبطالة المقنعة والفقر أهم الأسباب التي تدفع الاشخاص وخاصة في الدول افريقية الى الهجرة الى مناطق مزدهرة بحثا عن فرص اقتصادية أفضل، سواء كانت الهجرة داخلية ام خارجية، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع في الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية إلى الدول الأوروبية.

1- الفقر وهو منتشر في كثير من الدول الأفريقية.

2- تعرض معظم الدول الأفريقية إلى أزمات اقتصادية طاحنة.

3- انخفاض الانتاجية.

4- والعوز المادي وسوء الاحوال الاقتصادية في أفريقيا[2].

5- تدني مستوى المعيشة، وضعف القوة الشرائية.

6- تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.

7- انتشار البطالة الناتج عن الانفجار السكاني أهم الأسباب الهجرة غير الشرعية.

8- نقص فرص التقدم.

9- ادخال الآلات الزراعية للعمل بدلا من العنصر البشري وعدم توفير مصادر دخل بديلة لأنشطة الزراعة.

10- استنفاذ الموارد الطبيعية.

11- الكوارث الطبيعية.

12- وجود بعض التقاليد الاجتماعية التي لا تسمح بتقسيم الملكية مما يجبر بعض الشباب أفريقيا على الهجرة بهدف البحث عن وظائف في الدول الأوروبية[3].

---

(1) مهيرة نصيرة، خلفية محمد، الهجرة غير الشرعية نقطة الفصل بين الجريمة الاتجار بالأشخاص وجريمة تهريب المهاجرين، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، 2021، ص100.

(2) وليد رشاد محمود، مصدر سابق، ص6.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2001، ص20.

وبالمقابل هناك أسباب اقتصادية محفزه في الدول الأوربية (دول الاستقبال) لفت أنظار الشباب أفريقيا يدفعهم للهجرة منها.

الدوافع الاقتصادية التي تجذب المهاجرين افريقية الى الهجرة أوربية.

1- توفير فرص عمل جيدة

2- توفير دخل مرتفع.

3- توفير ظروف عمل مناسبة.

4- توفير خدمات جيدة.

5- النمو السريع للصناعة والتجارة الذي ينتج عنه توفير فرص العمل في دول أوربية.

6- التقدم التكنلوجي والتغيرات الثقافية التي تساهم في تطوير المجتمع.

7- البحث عن انشطة ثقافية وترفيهية افضل[1].

إذ لا تزال الهجرة الإفريقية تواجه ضغوطًا تصاعدية مستمرة، مما يمتد إلى نمط دام على مدار(20)عامًا، تعد الفرص الاقتصادية المحدودة، والصراعات، والحكومة القمعية، وتزايد أعداد الشباب، هي الدوافع الرئيسية وراء ما يقرب من مليون مهاجر جديد وهذا يضاف إلى ما يقدر بنحو (43) مليون مهاجر إفريقي بشكل عام، وأغلب هؤلاء ومعظمهم من الشباب والمهاجرين غير المتزوجين، يظلون في القارة باحثين عن فرص عمل في المراكز الحضرية ويسعى آخرون للحصول على وظائف خارج القارة، خاصةً في أوروبا، على الرغم من أن الأفارقة يشكلون في عام (2024) نسبة (6.6 و8.2%) فقط من جميع المهاجرين في تلك المناطق على تولي، يمكن ان تساهم مجموعة من العوامل الهيكلية والإدارية في الزيادة المطردة في الهجرة الأفريقية، والتي، وإذا استمرت الاتجاهات، ستشهد وصول الهجرة الأفريقية عبر الحدود إلى ما بين (11 إلى 12) مليون شخص بحلول عام (2050)، ورغم ان افريقيا حققت نموا اقتصادية قويا مستداما منذ عام (2000) فإن المنطقة لاتزال تتمتع بالأدنى متوسط لدخل الفرد في العالم ويعيش ما يقدر بنحو (35) في المائة من سكان المنطقة جنوب الصحراء الكبرى في فقر مما يخلق ضغوطًا هائلة على أفراد الأسر الذين يكسبون الدخل لتأمين فرص العمل لتلبية الاحتياجات الأساسية[2].

(1)عبد الله عبد الغني، مصدر سابق ، ص25.

(2)Africa Center for Strategic Studies،African Migration Trends to Watch in 2023، Infographic،January 9، 2023،p10.

كما تُعتبر الدوافع الاقتصادية، من الدوافع الأكثر جاذبية للهجرة، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي (60%) من سكان منطقة شمال إفريقيا سواء بالنسبة للراغبين أو غير الراغبين في الهجرة بدون أوراق رسمية، يريدون مغادرة بلدانهم الأصلية، ويكمن العامل الثاني الأكثر تداولاً في البحث عن فرص التعليم والارتقاء المعرفي والعلمي بين الراغبين في الهجرة النظامية (9.7%) وغير النظامية (14.6%)[1]، هذا ما تتمثل بالفقر الذي تعاني منه بعض الدول إفريقيا مما يدفع بها إلى الهجرة إلى غير دولة التوجه نحو أوروبا إضافة إلى ذلك انخفاض في مستوى الدخل والبطالة الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة المصدرة للمهاجرين واحتياجات العمالة في الدول المستقبلة للعمالة، مما يؤدي إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى دول أخرى التي يجدون فيها فرص عمل لكسب الرزق، إذ يرتبط الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديمغرافي، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي مما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية الهائلة والمتزايدة وينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثير إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دولة أخرى، فالبطالة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان خاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية من بلادهم بحثاً عن فرص عمل في دول أخرى لقلة أو انعدام فرص العمل في دولهم[2].

حيث شهدت أعداد الفقراء زيادة بمعدل (110) مليون فقير، خلال المدة ما بين (2000-2024)، فإن النسبة البطالة ما زالت عالية بين الشباب في إفريقيا، حيث بلغت في وسط القارة (8.2%) وفي غربها (9.1%)، بينما وصلت النسبة شرق القارة إلى(10.7%)، و(13.9%) في الشمال، و(18.0%) بدول الجنوب، وذلك من اهم أسباب فشل الدول في القضاء على الفقر، إلى هو اعتماد تنمية أقسام معينة دون الأخرى، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة وانعدام الصناعات مما أدى الى الهجرة الشباب إلى دول أوربية مختلفة[3].

(1) جيهان عبد السلام عباس، الهجرة الأفريقية غير الشرعية قراءة في الدوافع والآثار وسيناريوهات المواجهة، مركز فأروس مختص بالدراسات وشؤون افريقيا، 2024، على الرابط، https://pharostudies.com/

(2) رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية الحراقة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009، ص43.

(3) منظمة الامم المتحدة حول الهجرة في إفريقيا، مصدر سابق، على الرابط، https://www.aa.com.tr

نستنتج من ذلك أن العوامل الاقتصادية تمثل المحرك الأساسي للهجرة الإفريقية، إذ يسهم الفقر المتزايد، وارتفاع البطالة، وتدني مستوى الخدمات الأساسية في دفع الشباب للبحث عن فرص أفضل وظروف معيشية مستقرة خارج وطنهم. وفي المقابل، توفر الدول الأوروبية فرص عمل ودخل مرتفع وبيئة اقتصادية مستقرة، مما يجعل الهجرة وسيلة لتحقيق الاستقرار المعيشي وطموحات الأفراد في حياة كريمة.

ثانياً: الأسباب سياسية:

تعد الأسباب السياسية من أبرز العوامل التي أسهمت في تسارع وتيرة الهجرة الأفريقية، حيث يغامر عدد كبير من الشباب بحياتهم ويتركون ديارهم وأهاليهم بحثًا عن ظروف معيشية أفضل معتقدين أنهم سيجدونها في ما يُعرف (بارض الأحلام)على الضفة الأخرى من البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية تعد من أهم الدوافع للهجرة غير الشرعية، فإن تأثيرها لا يقتصر على الأوضاع الداخلية للدول المصدرة فقط، بل يمتد أيضًا إلى سياسات الدول المستقبلة، التي قد تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على الهجرة إليها. ومن أبرز هذه الأسباب الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو الدينية، إضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء هذه الحروب ما يدفع الأفراد إلى النزوح من المناطق غير الآمنة نحو أخرى أكثر أمانًا [1]، وتؤدي الصراعات التي لم يتم حلها في القارة إلى توليد أعداد قياسية من السكان المهاجرين قسرًا، أدت ظروف الحكم الاستبدادي والقمعي في بعض الدول الأفريقية إلى تقييد الحريات الأساسية مما يسهم في مزيد من عمليات النزوح. ويجبر النزوح القسري الممتد الشباب على الانتقال إلى المناطق الحضرية ومن ثم ربما خارج القارة، عدم الاستقرار في منطقة الساحل وغرب أفريقيا التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية تدفع بشكل كبير نحو الهجرة، أدى اندلاع الصراع بين الفصائل العسكرية في السودان في عام(2023)إلى حدوث(6)ملايين إلى الهجرة عبر الحدود، ويضيف هذا إلى التحركات السكانية الناجمة عن الصراعات في جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وغيرها[2].

(1) شادي ابراهيم، الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات، 2023، على الرابط. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

(2) جيهان عبد السلام عباس، مصدر سابق.

وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي، وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وافريقيا بصفة عامة من اهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية وهي حدود مصطنعة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الأوربية الذين تبعا مؤتمر برلين[1]، ومن بين الاسباب سياسية هو عدم القدرة على احداث تغيرات سياسية إيجابية من قبل الدولة لشعوبها كونها أحد اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على الدولة بالضعف او الفشل أو الانهيار، الأمر الذي يترتب عليه ضعف الشعور بالانتماء الى هذه الدولة من قبل الطبقات الدنيا خاصة باعتبارها أكثر الطبقات تهميشا وحرمانا من المشاركة السياسية مما يدفع الشباب إلى البحث عن بدائل أقرب الى المجازفة عن طريق الهجرة، ان غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ الحكم الجيد، فقلة نصيب الشباب من ممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الإحباط والشعور بالتهميش الذي تتخذه الهجرة أحد أكثر اشكاله التعبيرية، عدم الرضا عن الأوضاع السائدة، وتشكو دول افريقية من الحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير عن الراي والديمقراطية وغياب مبادئ حقوق الانسان، واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدى الافراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي[2].

من العوامل المهمة التي لا يمكن إغفالها عند دراسة اي ظاهرة بالقارة الأفريقية وخاصة ظاهرة الهجرة، وذلك ربما يرجع لخصوصية المراحل التاريخية التي مرت بها دول القارة التي أدت دوراً كبيراً في رسم الخارطة السياسية للقارة الأفريقية حيث تعددت النظم السياسية ومعها تعددت الإيديولوجيات التي تأسست عليها المعطيات التي انطلقت منها فنجد النظام الملكي والجمهوري ونظام الحزب الواحد وتعدد الأحزاب[3]، ذلك زيادة الهجرة ترتبط بالدوافع السياسية المتمثلة بالآتي:

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الافريقية الكسار دائم ام انحسار مؤقت دار الفجر النشر والتوزيع، القاهرة،2005، ص9.

(2) حاج سروي محمد، بطيمي حسين، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي الجزائر انموذجاً، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد23، العدد2، 2012، ص143.

(3) بشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الافريقية، مجلة دراسات، العدد28، 2007، ص43.

1- تضييق مساحات الحريات السياسية أو الحرية في التعبير أو ما يسمى بالتغيب على المستوى السياسي.

2- الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، وما ينتج عنها من ترهيب للمدنيين عبر ارتكاب جرائم ضدهم، مما دفع بمواطني للهجرة إلى أوروبا.

3- وجود اضطرابات أمنية داخلية[1].

4- ضعف الاستقرار السياسي.

5- تدهور الوضع الأمني[2].

وسوف تتناول اهم الاسباب السياسية التي أسهمت في الهجرة من الدول الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي والتي تتمثل بالآتي:

1- الحروب الأهلية:

تعد الحروب الأهلية كعامل طرد رئيسي للمهاجرين في أفريقيا، اذ تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من ابرز الظواهر الافريقية اذ لا يكاد يخلو اقليم من اقاليم القارة الافريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها اثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وانما على كافة مناحي الحياة في القارة الأفريقية وتتسم ظاهرة الصراعات الاهلية في القارة الأفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها او اسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ويمكن القول ان العوامل المؤدية الى اندلاع الحروب والصراعات الأهلية في افريقيا تنقسم الى العوامل ذات الصلة بالبنية الداخلية للمجتمعات الأفريقية كالتعددية الأثنية والعوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل ذات الصلة بالبنية الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والاقليمية في الصراعات الافريقية[3]، شهدت إفريقيا العديد من الحروب الأهلية التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية ومن أبرز هذا الحروب التي حدثت من (2000 الى 2024)، حرب اهلية جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حدث في (1998

(1) عباسة دربال صورية وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، دار الرافد ناشرون، بيروت، 2014، ص81 – 82.

(2) كريم طه ظاهر الشريف، الهجرة غير الشرعية الجهود الدولية معالجتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، مجلد 19، العدد35، 2000، ص188.

(3) حارث قحطان عبد الله، أياد رشيد محمد، ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا – دراسة لنموذج دار فو، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 4، العراق، 2007، ص130.

الى 2003)المعروفة باسم حرب أفريقيا العالمية او حرب أفريقيا العظيمة، كانت صراعًا بسيطًا بدأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد عام واحد فقط من الحرب العالمية الأولى، اندلعت الحرب في البداية عندما انقلب الرئيس كيلي لوران ديزيريه كابيلا على الحلف السابقين من رواندا وأوغندا، الذين ساعدوه في طلب السلطة، اتسع نطاق الصراع عندما حشد كابيلا تحالفًا من الدول الأخرى للدفاع عنه، شاركت فيها تسع دول أفريقية، مما اجبرهم على الفرار والهجرة إلى البلدان أوروبا يقرب من(2) مليون شخص مهاجر، انتهت رسميًا في عام (2003)[1]، والحرب الأهلية في كوت ديفوار حدثت في عام (2002 الى 2007) التي اندلعت بعد محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس لوران غباغبو وانقسمت البلاد إلى شمال تسيطر عليه المعارضة وجنوب تسيطر عليه الحكومة تسببت في نزوح آلاف الأشخاص[2]، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية، ما دفع العديد من الشباب نحو الهجرة منطقة الساحل الأفريقي تعد من أكثر المناطق تصديرا للمهاجرين غير الشرعيين[3]، والحرب الأهلية في تشاد حدثت في عام (2005) اندلعت، بسبب تمردات ضد حكم الرئيس إدريس ديبي خاصة من قبل جماعات مدعومة، من السودان وانتهت في عام (2010)، الحرب الأهلية الصومالية منذ(2009 الى عام 2024) الصراع بين الحكومة الفيدرالية المدعومة دوليا وحركة الشباب، مع استمرار سيطرة الجماعة على أجزاء واسعة من الجنوب، والحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ (2012 إلى عام 2024) اندلعت بعد استيلاء تحالف سيليكا المسلم على السلطة، مما تسبب في أعمال عنف طائفية واسعة، والحرب الأهلية في جنوب السودان منذ (2013 الى عام 2018) نشبت بسبب صراع سياسي بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار وتحولت إلى نزاع قبلي، أجبرت النزاعات المسلحة أعدادًا كبيرة من المدنيين على الهرب نحو شمال أفريقيا ومن ثم محاولة العبور إلى أوروبا عبر طرق غير نظامية[4]، والحرب في منطقة تيغراي، إثيوبيا من عام (2020 الى عام 2022) اندلعت بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي وأسفرت عن آلاف القتلى وجرائم ضد الإنسانية، أدت إلى موجات نزوح ضخمة خاصة نحو السودان ثم شمالاً عبر ليبيا أو مصر. آلاف اللاجئين من هذه

(،Second Congo War 1) https://en.m.wikipedia.org/wiki/Second_Congo_War

(2) صموئيل مومودو، الحرب الأهلية الإيفوارية الأولى (2002-2007)، على الرابط https://www.blackpast.org/global-african-history/first-ivorian-civil-war-2002-2007 /

(3)Yahya Zoubir،Security Challenges،Migration، Instability،and Violent Extremism in the Sahel،2017،p12.

(4)Professor Walter Kalin، UNHCR Root causes of displacement in Africa, 2015, p8.

المناطق يعبرون الصحراء الكبرى في ظروف قاسية للوصول إلى البحر المتوسط[1]، والحرب في السودان منذ (2023) مستمرة في عام (2024)، مواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، أدت إلى مقتل آلاف المدنيين، الحروب الأهلية في أفريقيا تخلق بيئة غير مستقرة تدفع الأفراد إلى البحث عن الأمان والفرص في أماكن أخرى وغالبا ما تكون أوروبا الوجهة المقصودة، رغم المخاطر والتحديات التي تواجههم في الطريق[2].

2- الارهاب:

ويقصد استخدام متعمد ومخطط للعنف يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها، فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية باستثناء الاستيلاء على الأموال و المنافع الاقتصادية[3]، أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه، استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[4]، والإرهاب يمثل أحد العوامل المعقدة التي تؤثر على الهجرة في إفريقيا، وتؤدي إلى موجات من النزوح والهجرة لأسباب تتعلق بالأمان والاستقرار، زيادة النزوح بسبب العنف، تشهد العديد من الدول الإفريقية، خصوصًا في منطقة الساحل والقرن الإفريقي، نشاطات إرهابية من جماعات مثل بوكو حرام والقاعدة وداعش، هذه الجماعات تتسبب في موجات من النزوح للعائلات والمجتمعات، حيث يهرب السكان من مناطق النزاع بحثًا عن الأمان، والهجرة غالبًا ما تجبر الظروف الناتجة عن الإرهاب المواطنين على مغادرة بلدانهم

(Mixed Migration Centre dynamics Eastern Route 1)2024، p14،

(2) تونج دميرتاش، فهم الحرب الأهلية السودانية 2023 الجذور التاريخية والديناميات الحالية والآفاق المستقبلية، مجلة الأبحاث الدراسات، 2023، ص18.

(3) محمد غربي، من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والامن حالة منطقة البحر الابيض المتوسط، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد1، 2009، ص95.

(4) دريس لكريني، مكافحة الارهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وقائع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 163، بيروت، 2006، ص195.

بطريقة غير نظامية، يُستغل اليأس الذي يعاني منه هؤلاء الأفراد، مما يؤدي إلى مغامرات مهددة للحياة في محاولة للوصول إلى أوروبا أو مناطق أخرى أكثر أمانً ازدياد التوترات العرقية والقبلية، غالبًا ما تستخدم الجماعات الإرهابية التوترات العرقية والقبلية لتأجيج الصراعات، مما يؤدي إلى إمكانية حدوث نزوح جماعي عند استهداف جماعات معينة، هذا التوتر يشجع الهجرة نحو الأماكن في دول أوربية التي تعد أكثر أمانً[1]، الجدول (5) يوضح عمليات تنظيم ارهابي في الدول افريقية.

جدول (6) العمليات الإرهابية في بعض الدول الأفريقية للمدة(2015 – 2024)

العام	بوركينافاسو	مالي	نيجيريا	النيجر
2015	39	30	14	19
2016	41	29	13	19
2017	44	31	13	20
2018	45	27	14	21
2019	47	21	14	18
2020	37	16	14	19
2021	36	19	12	21
2022	29	14	16	20
2023	21	13	15	24
2024	21	14	15	19

المصـــــدر: عمـــــل الباحثـــــة باعتمـــــاد علـــــى بيانـــــات صـــــادرة عـــــن صـــــندوق الســـــلام https://fragilestatesindex.org/country-data

وفقًا للجدول (6) نجد أن الدول الأربعة (بوركينافاسو – مالي – نيجيريا – النيجر) قد احتلت ترتيب عالي في مؤشر الدول عمليات تنظيم ارهابي خلال العشر سنوات الأخيرة، ان عمليات تنظيم ارهابي تدفع الناس إلى الهجرة البحث عن ملاذ في دول اوربية أكثر أمانًا.

ونستنتج من ذلك أنّ الهجرة في إفريقيا تنبع من تراكم الأزمات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحروب الأهلية، النزاعات الداخلية، الإرهاب، وضعف الاستقرار السياسي والأمني، وانعدام

(1) محمد محمود، ظاهرة الإرهاب في أفريقيا وجنوب الصحراء وازمة الدول الوطنية مجلة الدراسات والسياسية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2024، ص15.

الحريات الأساسية، مما يجبر السكان على النزوح داخليًا وخارجيًا بحثًا عن الأمان وتحسين ظروف حياتهم، وبالتالي فإن الهجرة ليست مجرد قرار فردي، بل هي نتيجة حتمية للظروف الهيكلية والسياسية والاجتماعية المعقدة.

ثالثاً- الاسباب الاجتماعية:

تُعاني القارة الإفريقية من مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تُسهم في دفع الأفراد نحو الهجرة، لعل أبرزها تفكك الأسرة وضعف أو انعدام الروابط الاجتماعية والأسرية، إلى جانب غياب التوافق مع العادات والتقاليد أو وجود مظاهر التمييز بين فئات المجتمع. وتُضاف إلى ذلك الظروف المعيشية القاسية، وضيق الفرص المتاحة للتطور وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل من غياب الفرص الحقيقية عاملاً طارداً رئيسياً يدفع الشباب إلى خوض مغامرات محفوفة بالمخاطر قد تنتهي حياتهم خلالها. وفي المقابل، تُشكل دول الشمال الأوروبي وجهة جاذبة بما تتمتع به من استقرار اقتصادي وسياسي، وتوافر فرص واعدة تسمح للمهاجرين بتحقيق طموحاتهم والعودة لاحقاً إلى أوطانهم وهم في وضع اجتماعي واقتصادي أفضل. هذا الواقع أدى إلى تحولات اجتماعية ملحوظة؛ فعلى مستوى القرى الزراعية التي تُعد الأكثر طرداً لشبابها، تراجعت حرفة الزراعة وتم تجريف مساحات واسعة من الأراضي لأغراض البناء. أما على المستوى الاجتماعي، فقد تبدّلت المكانة الطبقية من ملاك الأراضي الزراعية إلى ملاك رؤوس الأموال العائدين من الهجرة، كما تغيرت منظومة القيم بحيث أصبح معيار الرجولة والزواج مرتبطاً بما يملكه الفرد من أموال، مما انعكس سلباً على قيم الولاء والانتماء وأضعف الرغبة في التعليم[1].

تعد المشكلة الاجتماعية الانحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه، فالمشكلة الاجتماعية هي توقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع، أو البيئة الاجتماعية، وينجم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه وعليه فإن البناء الاجتماعي يتأثر بالمتغيرات، مثل الحراك الاجتماعي والثقافي، والعوامل الاقتصادية والسياسية، وكثافة السكان، وعمليات توزيع الثروة والدخل، والعمل غير العادل، وما ينتج عن البطالة من معاناة إلى درجة أصبح الوطن لا يطاق فبدأ الصراع واضحاً، مما دفع بعضهم إلى البحث عن منافذ الهجرة

(1) محمد اعصام العروسي، محركات الهجرة وارتداداتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، على الرابط، https://dimensionscenter.net/ar

السرية[1]، فيما يخص الأسباب الاجتماعية أن هناك مجالين مختلفين ديمقراطياً، أحدهما به زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عند الدول عن تلبية الطلب الوطني من العمل والسكن والخدمات الاجتماعية، والثاني انخفاض في عدد السكان وخاصة الفئة العمرية من الشباب، ومن النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي مشكلة البطالة والتي تعد أحد الأسباب بل السبب الرئيسي للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل، وتزداد حدة البطالة، ففي أفريقيا تعتبر البطالة من أعلى معدلات البطالة وقد سجل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من (33%) مواصلا الاتجاه الذي شهد زيادة عدد العاطلين عن العمل بأكثر من(60%) خلال عام (2024) بينما انخفض في شمال إفريقيا(31.3٪)[2]، وترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية او هجرة شرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة. تدور الهجرة في مجالين مختلفين سكانيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيا للارتفاع على مدى العشرين عاما وسيصل عددهم إلى ما يقارب (500) مليون نسمة في عام (2025). فضلا عن فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض.... وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده القضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين، إن ما يعرف بنظرية الجذب والدفع التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية الاقتصادية، تدفع إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول هي الدول الأوروبية[3].

(1) السائح احمد محمد، عبد السلام علي مصباح، الهجرة غير الشرعية الأفريقية الأسباب والدوافع الآثار والحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد – جامعة سرت، المجلد1، العدد2، ليبيا، 2018، ص143.

(2) بنك الدولي إحصاء معدل البطالة في أفريقيا، على الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=XQ

(3) أحمد عبدالله الماضي، ناظر احمد منديل، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد 1، العدد1، 2017، ص 189.

يتضح من ما تقدم أن الهجرة في إفريقيا نتجت عن عدة عوامل اجتماعية واقتصادية، أبرزها تفكك الأسرة وضعف الروابط الاجتماعية، إلى جانب صعوبة الظروف المعيشية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما يسهم تأثير صورة النجاح التي يُظهرها المهاجرون العائدون في تعزيز جاذبية الهجرة، مما يجعل الدول الأوروبية وجهة مغرية لتحقيق حياة أفضل وتحقيق الطموحات الفردية.

رابعاً: الأسباب الدينية واللغوية والقبلية والعرقية:

نظرا لاختلاف نظرًا لاختلاف الانتماءات العرقية والدينية والقبلية واللغوية في إفريقيا، يعتنق البعض الديانات السماوية، بينما يلتزم آخرون بالديانات التقليدية. ويعتبر الولاء للقبيلة غالبًا أقوى وأعمق من الولاء للدولة الوطنية، التي غالبًا ما تشكلت بطريقة مفروضة خلال فترة الاستعمار، وما زال هذا الواقع سببًا رئيسيًا للنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة عدم الانسجام والاختلاف في العادات والتقاليد والموروث الثقافي. وتُعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر المناطق تنوعًا دينيًا ولغويًا، حيث تتميز بتعدد لغوي كبير يشمل ما يقارب ألفي لغة ولهجة، منها خمسون لغة رسمية، إضافة إلى اللغات المحلية المتنوعة مثل اللغات الأفروآسيوية ولغات النيجر والكونغو [1]، فتلكم الاختلافات ولدت شحن ترتب عليه نشوء سواء على الصعيد العرقي أو الإثني أو الطائفي في المنطقة ومثال لذلك دولة السودان والنزاعات بين جنوب السودان مع الحكومة المركزية في السودان وهي نزاعات متعلقة بإقامة الحكم الذاتي، الاستقلال عن الشمال الذي يدعو أنه لا يلبي مطالبهم ورغباتهم، وهو ما كان بالفعل بانفصال جنوب السودان والاستقلال في عام (2011) ولم يكتفي الأمر عند هذا الحد بل تخطاه إلى نزاع داخل الدولة حديثة النشأة بين الحكومة والمعارضة فضلا عن أن الدولة الحديثة وعدم قدرتها على التكيف لذا ترى جنوب السودان في أغلب إلا لم يكن كل المؤشرات في أدنى المراتب والمراكز في تصنيف تلك التقارير، وتضم لها دولة الصومال والكونغو وبورندي، ورواندا والتي اندلعت الحرب الأهلية بسبب عرقي والتوتر بين قبائل التونسي والهوتو ووصول حدثه للتطهير العرقي[2]، وحتى السودان حيث ونزاع دارفور ورغبة ذلك الإقليم بالانفصال عن السودان كل ذلك نتيجة التعدد الإثني والعرقي والقبلي واللغوي حتى الديني الذي ولد كيانات هشة ضعيفة لا تقوى على

(1) الحسن الفاتح المهدي النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص39-40.

(2) السيد علي أبو فرحة، العوامل المؤثرة على وضع أفريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مجلد 3، العدد 2، مصر،2015، ص74.

أن تحافظ حتى على الحدود التي جمعتها ونسيج مجتمعها فسقطت أثيرة لضالتها ومنه تدنت مراكزها في تلك المؤشرات أقله المستهدفة في الدراسة، أما على الصعيد الديني فارتفعت إجراءات التقييد الحكومي في نيجريا وأفريقيا الوسطى على حرية الدين بالإضافة للكاميرون وتشاد والنيجر نتيجة تعرضها للهجمات الإرهابية تحت طائلة الدين لتتخفى وراءها في تنفيذ لدغاتها السامة في جسد تلك الدول وبالتالي ازداد العداء الاجتماعي كنتيجة حتمية لما تشهده تلك الدول وما أكد عليه مؤشر الحرية الدينية وبالأخص نيجيريا وأفريقيا الوسطى، الكاميرون النيجر، وتشاد[1].

يعد التعصب الديني وانتشار الانقسامات والصراعات الطائفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى الحروب المستمرة في إفريقيا. فعندما يُحرم الأفراد من ممارسة شعائرهم الدينية أو التعايش ضمن طوائفهم بحرية، يجد البعض أنفسهم مضطرين للتخلي عن دينهم أو التمسك بدين آخر رغماً عنهم، بينما يضطر آخرون إلى الهجرة، سواء الشرعية أو غير الشرعية، بحثًا عن الأمان والحياة الكريمة، رغم التكاليف الباهظة للانتقال إلى دول أجنبية. وتشكل الصراعات الدينية وانعدام التسامح الديني أحد أقدم أسباب الهجرة، إذ تحولت هذه النزاعات أحيانًا إلى أعمال عنف أودت بحياة آلاف الأشخاص، ما دفع الناجين إلى الهجرة غير الشرعية، والتي غالبًا ما كانت تتم عبر عبور الحدود خلسة، معرضين خلال ذلك لخطر القتل أو الاستغلال أو البيع في أسواق العبيد [2]،شكل الدين في العديد من مناطق إفريقيا قوة خلافية، حيث استُخدم أحيانًا لتبرير العنف والتمييز والقمع، كما تورطت بعض المنظمات الدينية في النزاعات نتيجة علاقاتها بمجموعات أو أطراف محددة. وعلى الرغم من أن مبادرات بناء السلام الديني تهدف إلى التخفيف من الصراعات، فإنها قد تؤدي أحيانًا إلى تفاقم التوترات الدينية وزيادة حدة الصراعات.

وهناك أشكال متعددة من الصراعات الدينية وتتمثل مما يأتي:

1- **التطرف الديني:** يعد التطرف الديني الذي يولد العنف والصراع، قد تستخدم الجماعات المتطرفة الدين لتبرير أعمال العنف، مما يؤدي إلى صراعات دينية أو طائفية، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أعمال عنف طائفية بين المجتمعات المسيحية والمسلمة منذ عام (2012)، وقد أدى الصراع إلى مقتل الآلاف وقد

(1) الحسن الفاتح المهدي، مصدر سابق، ص41.

(2) بهية هوادف، الهجرة غير الشرعية اسبابها واليات مكافحتها، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجيلان2021، ص45.

هاجر أكثر من مليون شخص وغالبًا ما تستخدم الاختلافات الدينية كمبرر للهجمات على الأفراد والمجتمعات.

2- **التعصب الديني:** عندما يتبنى الأفراد أو الجماعات آراء جامدة أو عقائدية حول دينهم، فقد يصبحون غير متسامحين مع الأديان أو المعتقدات الأخرى، مما يؤدي إلى التمييز أو الاضطهاد أو حتى العنف، كما في نيجيريا – عملاق أفريقيا الكبير شهدت العديد من النزاعات الدينية بين المسيحيين والمسلمين وان هذا الاختلافات الدينية تلعب دورًا مهمًا في الهجرة بعض المسيحين إلى الدول أوربية[1].

من خلال ما تقدّم، يتبين أنّ الاختلافات العرقية والقبلية واللغوية والدينية في إفريقيا تساهم بشكل كبير في نشوء النزاعات الداخلية والهجرة، حيث تؤدي الصراعات الإثنية والدينية إلى انقسامات مجتمعية، حروب أهلية، قمع وتمييز، وانتشار التطرف والتعصب الديني، ما يجبر الكثير من الأفراد على الهجرة الشرعية أو غير الشرعية بحثًا عن الأمان والاستقرار.

خامساً: الأسباب التغيرات المناخية:

يُعد تغير المناخ أحد أكثر التحديات إلحاحًا التي تواجه افريقيا وآثاره على حركة السكان أصبحت واضحة وفي إفريقيا، تُهدد ندرة المياه والجفاف المتزايد وارتفاع مستوى سطح البحر سبل العيش والمجتمعات، مما يدفع العديد من الناس إلى الهجرة غير الشرعية، وتعد البلدان الأفريقية من بين أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ حيث تعاني من الآثار الوخيمة لأزمة المناخ[2]، جراء تغير المناخ، إذ أن الضغوط البيئية وتغير المناخ أصبحت دوافعا للصراع في أفريقيا، والكثير من تلك الضغوط تتناسب طرديا مع الزيادة الهائلة للسكان، بحيث يعيش ثلث سكان القارة في مناطق معرضة للجفاف والتي تتسم بسرعة التأثر إزاء تأثيرات الجفاف والفيضانات، مما ساهم في الهجرة والنزوح[3].

(Ade 1، The dynamics of in tolerance in some African multi-religious and multi-cultural contexts. African Social Science and Humanities Journal، 6 (1) 2024، p13.

(2) منظمة الهجرة الدولية تغير المناخ في أفريقيا على الرابط، https://www.aletihad.ae/news

(3) شريفة كلاع، التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وتأثيرها على التنمية، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، 2018، ص110.

بما في ذلك الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة المناخية المتطرفة وارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة شدة العواصف، إلى دفع مزيد من الناس إلى الهجرة الداخلي داخل بلدانهم أو الهجرة خارج حدودها، في عام (2020)، هاجروا (4.3) مليون من إجراء الكوارث الطبيعية وهو ما يمثل حوالي (40%) في جميع حالات الهجرة الداخلي وفي بعض الدول أفريقية (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، وموزامبيق، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان) إلى دول أوربية من جراء الكوارث الطبيعية[1]، تم تسجيل أكثر من (7.5) مليون مهاجر بسبب الكوارث في أفريقيا وذلك في عام (2022)، حيث تؤدي التغيرات المناخية في قارة افريقيا إلى انخفاض بنسبة (34%) في نمو الإنتاجية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو اسهم بشكل أكبر في انعدم الأمن الغذائي غير المسبوق في القارة، لذلك فأن التغير المناخي هو المحرك الأساسي في الهجرة الأفريقية، وأن سبل العيش الريفية صبحت اكثر هشاشة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، فأن النسبة متزايدة من المهاجرين من بين (70 –110) مليون شخص من دول الافريقيا هاجرت الى دول اتحاد الاوربي في عام (2020)، فأسهمت الكوارث الطبيعية من فترات الجفاف الطويلة إلى العواصف والفيضانات القوية في زيادة معدلات الهجرة اذ تعرضت بالنسبة (2.5) مليون أفريقي في المتوسط سنويًا للتشريد بسبب الكوارث الطبيعية. يؤثر الضرر المتكرر للبنية التحتية وسبل العيش في عدم القدرة على الصمود، الأمر الذي يتسبب في الهجرة المزيد على المدى الطويل، أو حتى بشكل دائم[2].

أبرز الكوارث الطبيعية في أفريقيا (2000–2024)

1 الجفاف والمجاعات:

1. (2000–2011): جفاف شديد في القرن الأفريقي (الصومال، إثيوبيا، كينيا)
2. (2015–2017): جفاف قوي مرتبط بظاهرة النينيو في جنوب وشرق أفريقيا
3. (2020–2024): موجات جفاف متكررة في القرن الأفريقي تُعد من الأسوأ منذ عقود
4. الآثار: مجاعات، نزوح سكاني، انهيار الأمن الغذائي [3].

(1) مركز الرصد والنزوح الداخلي في أفريقيا، على الرابط
https://www.inter-displacement.org/sites/default/files/publica 2022-

(2) محمد ابراهيم، تقرير استعراض حالة أفريقيا في المناقشة العالمية بشأن المناخ، 2022، ص31.

(3)Emdat، report on natural disasters ،EM-DAT Report، Centre for Research on the Epidemiology of Disasters CRED,2024,p30

2- **الفيضانات:**

1. (2000): فيضانات موزمبيق (من أسوأ كوارث القرن)
2. (2010): فيضانات السودان وجنوب أفريقيا
3. (2020): فيضانات واسعة في السودان ونيجيريا
4. (2022–2023): فيضانات مدمرة في نيجيريا وتشاد وجنوب أفريقيا
5. الآثار: تدمير البنية التحتية، خسائر بشرية، انتشار الأوبئة

3- **الأعاصير المدارية:**

1. (2000): إعصار إيلين (موزمبيق)
2. (2019): إعصار إيداي (موزمبيق، زيمبابوي، مالاوي)
3. (2022): إعصار باتسيراي (مدغشقر)
4. (2023–2024): أعاصير متكررة في جنوب شرق أفريقيا
5. الآثار: دمار واسع، وفيات، خسائر اقتصادية كبيرة الزلازل
6. (2005): زلزال الكونغو الديمقراطية
7. (2016): زلزال تنزانيا (ضحايا وخسائر مادية)
8. نشاط زلزالي متكرر في منطقة الأخدود الأفريقي العظيم
9. الآثار: أضرار عمرانية، تهجير محدود للسكان

5 -البراكين:

1. (2002): ثوران بركان نيراغونغو (الكونغو الديمقراطية)
2. (2021): ثوران قوي لنفس البركان أدى إلى نزوح آلاف السكان
3. الآثار: تدمير مناطق سكنية وزراعية

6- التصحر وتدهور الأراضي (كوارث بطيئة)

4. (2000–2024): توسع مستمر للتصحر في:
5. منطقة الساحل الأفريقي
6. شمال أفريقيا
7. الآثار: انخفاض الإنتاج الزراعي، زيادة الهجرة الريفية.

7 -**الانهيارات الأرضية:**

1- (2017): انهيارات أرضية في سيراليون

2- (2022–2023): أوغندا ورواندا

3- الآثار: خسائر بشرية كبيرة في مناطق جبلية

4- تُعد الفترة (2000–2024) من أكثر الفترات تأثرًا بالكوارث الطبيعية في أفريقيا.

5- التغير المناخي أسهم في زيادة تكرار وحدة الكوارث ادت هذه الكوارث إلى:

6- تصاعد الهجرة والنزوح الداخلي

7- تفاقم الفقر وعدم الاستقرار[1].

يتبين مما تقدم أن التغير المناخي يعد من أبرز العوامل التي تسهم في تصاعد معدلات الهجرة في القارة الإفريقية، حيث أدت موجات الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة إلى تدهور سبل العيش الريفية وازدياد معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي دفع أعداداً كبيرة من السكان إلى النزوح الداخلي أو الهجرة غير الشرعية خارج القارة. وبذلك أصبح التغير المناخي عاملاً محورياً في تشكيل أنماط الهجرة المعاصرة في بعض من دول إفريقيا .

سادساً: الأسباب النفسية:

نفسية تتمثل في الانبهار بالرفاه الذي تعيشه غيرهم من الشعوب لاسيما في الدول افريقية التي تعيش حروب وصراعات داخلية وطريقة عيشهم والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب ومن هذه الأسباب النفسية هي ظروف نفسية تخص الشاب وتولد يأسا وإحباطا يشعر به الشاب، والإغراء الذي يتلقاه الشباب البلد الآخر والصعوبات والعراقيل الكبيرة الغير قانونية المتمثلة في الحصول على تأشيرة الزيارة العالم الغربي فالظروف التي يعيشها الفقر والبطالة تدفع به إلى اليأس والإحباط وهذا يدفعه إلى الهجرة للتخلص من الظروف التي يعيشها[2]، تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام

(1)United Nations Office for Disaster Risk Reduction ، Horn of Africa floods and drought ، UNDRR،2023،p45

(2) الاء محمد حسن، مصدر سابق ص227.

فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دوار بارزا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية. ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض، الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى اضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية. كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به أيضا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع[1].

يمكن أن تشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي:

1- الشعور بالغربة الناجمة عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط.

2- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية والرغبة في المغامرة لتحقيق ما يحلم به.

3- ضعف الرابطة الأسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الاجتماعية وضعف شعور الارتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه[2].

يتضح من خلال ما سبق أن الدوافع النفسية تمثل عاملاً مهماً في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تسهم مشاعر الإحباط واليأس وضعف الانتماء الاجتماعي في دفع العديد من الشباب إلى الهجرة بحثاً عن واقع أفضل، مما يشير إلى أن الظاهرة لا تقتصر على الأسباب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً نفسية واجتماعية عميقة.

(1) عبد العزيز عقبة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جزائر، 2019، ص29.

(2) أحمد عبد الله الماضي، مصدر سابق، ص191-190.

المبحث الثاني

الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الدول (المصدرة والمستقبلة)

تهميد:

تعد ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة الايجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة أو المستقبلة لها، يعد قرار الهجرة مدعوما بالعديد من العوامل فإن الشخص لا يتخذ هذا القرار الا في اوقات الياس وبعض الاحيان تنجح هذا الخطوة وقد يكون القرار مثمرا، وتعتمد هذه القرارات على تصورات كبيرة ليس لها أساس قوي، ومما يؤدي إلى ان يجد المهاجرين انفسهم في اوضاع صعبة للغاية، التي تؤثر عليهم بصورة كبيره، في كثير منهم، يواجه بعض من الناس الضيق لأنهم لا يعرفون إذا كان احبائهم على قيد الحياة، وأن المهاجرين لا يعرفون حقوقهم بشكل صحيح فإنهم خائفون أيضا من الاستفادة من وسائل الراحة الأساسية مما يزيد الكثير من معاناتهم ومعانات أطفالهم، وكذلك تشمل بعض العواقب الترحيل والمنع من البلاد لفترة معينة وقد تكون اضرارها متفاوتة، إن تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لعا آثار وخيمة على مستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي[1]، وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تتركها الهجرة على البلاد المستضيفة، إلا أنه قد تظهر بعض السلبيات التي تؤثر عليها، منها انعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ونفسية التي تترك اثار على دول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين من هذا انعكاسات السلبية وايجابية ما يأتي:

أولاً: الانعكاسات الاقتصادية:

يعد الجانب السلبي من الناحية الاقتصادية التي تتأثر كل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجرة إليها، فهو ينعكس على الدولة المستقبلة للمهاجرين وكذلك على الدول المصدرة لهم وحيث يتمثل هذا التأثير الشديد على الدول المصدرة للمهاجرين وخاصة إذا كان بعض من المهاجرين (ذوي المهارات والخبرات) من العقول المفكرة وقد يتبع ذلك خسارة على اقتصاديات تلك الدول، وذلك لعدم إمكانية الاستفادة منهم وعلى العكس تماما نجد أن الدول المستقبلة لتلك العمالة استفادت، وما

(1) قوي محمد الأسعد ابن عبد الحفيظ بوعلام، الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر،2021–2022، ص23.

زالت تستفيد منهم، وقد تمكنت بفضلهم من تحقيق قدر كبير جدا من استغلال مكانيات المهاجرين وخبراتهم الأمر الذي يترتب علية نجاح اقتصادها وزيادة في دخله[1]، كما أن فقدان هذه العقول يؤثر سلبا على معدلات تطوير (العلمي والابداعي والابتكار) وتالي على معدلات التنمية البشرية المستدامة في تلك الدول.

من أبرز الانعكاسات السلبية التي تترتب على الهجرة غير الشرعية لكفاءات:

1- انخفاض رصيد رأس المال البشرية للدول المصدرة وخاصة عند هجرة الأشخاص ذوي الخبرات المهنية العالية.
2- قد تتعرض التحويلات المالية للعمالة الماهرة للتراجع أو إلى التوقف التدريجي بعد فترة زمنية معينة.
3- حيث يتم حدوث قدر أكبر من استنزاف العقول عند الحصول الطلاب على تعليمهم على نفقة الدولة أو في اوطانهم أو تلقيهم التعليم في الخارج من مواردهم الخاصة.
4- يؤدي انخفاض النمو والانتاجية نتيجة إلى انخفاض رصيد رأس المال البشري.
5- تتكبّد الدولة خسائر مالية نتيجة الاستثمارات الكبيرة الموجّهة لدعم قطاع التعليم.
6- زيارة الفجوات التباينات الدخل في البلد الأصلي.
7- تدهور جودة الخدمات في مجال التعليم[2].

كما تتأثر موازين المدفوعات في كلٍّ من الدول المصدِّرة والدول المستقبِلة للهجرة، إذ يؤدي تدفق المهاجرين إلى مزاحمة الأيدي العاملة المحلية في الدول المستقبِلة، ولا سيّما في القطاع الخاص، حيث يلجأ بعض أصحاب العمل إلى تشغيلهم بسبب انخفاض أجورهم. وينعكس ذلك سلبًا على سوق العمل في الدولة المضيفة من خلال ارتفاع معدلات البطالة. وفي المقابل، تتأثر الدول المهاجر منها، ولا سيما بخروج الكفاءات والطاقات البشرية، ما ينعكس سلبًا على اقتصاداتها نتيجة عدم الاستفادة من هذه الموارد البشرية المؤهلة. كما تسهم بعض الممارسات غير القانونية التي يمارسها المهاجرون في

(1) هشام بشير، الهجرة العربية غير مشروعة إلى أوروبا اسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها، مجلة السياسية الدولية، لعدد 178، القاهرة،2010، ص6.

(2) Piyasiri Wickramasekara، Policy Responses to skilled Migration، Retention, Return and Circulation،Perspectives on Labour Migration،International Labour Office،vol. 5 E 2003, p. 11

بروز ظاهرة العمالة غير المشروعة، خاصة في قطاعات مثل ورش البناء والمطاعم، باعتبارها عمالة منخفضة التكلفة، الأمر الذي يؤثر في نسب التوظيف في الدول المستقبِلة، فضلًا عن ظهور شركات وهمية تمارس أساليب النصب والاحتيال [1]، كما تعد جريمة منظمة من الجرائم الناتجة عن دخول اراضي دولة ما بدون إذن مسبق منها وسلطة تلك الدولة تجاه المهاجرين، كما هناك بعض عصابات منظمة يقوم هيكلها التنظيمي على تصدير هؤلاء المهاجرين وتهريبهم وتحصيل عوائد مالية ضخمة ناتجة عن بعض التجار[2]، وقد يترتب على الهجرة الاثار الاقتصادية الايجابية فبإمكانها تقديم مساندة هامة لميزان المدفوعات كما أن منشأ لضمان استقرارها النسبي مساعدة الحكومات على التقين بحجم المتوقع منها ويمكن لعب دورها مفيد عن احتياطات النقد الأجنبي.

أ- الانعكاسات الإيجابية الاقتصادية بالنسبة للدول الأوروبية (الدول المستقبلة):

1- انعكاسات الإيجابية للهجرة بشكل عام أنها توفر القوة المنتجة التي تحرك اقتصاديات الدول المستقبلة حيث استطاعت هذه الدول أن تحقق قدراً كبيراً من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات، والموارد المتاحة لديها، وتحقيق نسبة كبيرة من التطور الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، أدى بدوره إلى زيادة ازدهار ورفاهية المعيشة لشعوب تلك الدول.

2- تعد هجرة الكفاءات العلمية عاملًا مسهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة توفر الأيدي العاملة المتخصصة بأجور أقل نسبيًا من الدول المصدِّرة لها[3].

3- دعم سوق العمل في بعض القطاعات، تساهم الهجرة غير الشرعية في تلبية احتياجات سوق العمل الأوروبي، لا سيما في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة مثل، البناء الزراعة، وغالبا ما يقبل المهاجرون العمل في ظروف صعبة وبأجور منخفضة، ما يجعلهم خيارًا مفضلاً لدى أصحاب الأعمال[4].

---

(1) محمد حسن خمو، هيرش فاضل شاكر، الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية المنظمات العالمية والاتحاد الاوربي انموذجا، مجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد7، العدد 2، دهوك، 2019 ص200.

(2) أحمد مرجان، الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة في ضوء الدستورية واحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص10.

(3) خليفة صالح اللافي الزائدي، الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، ليبيا، 2018، ص145.

(4)European Commission، Labour Market Integration of Migrants،2020 ،p6.

4- تساعد الهجرة في الحصول على الجنسية من البلاد الدول الاوربية.

5- قد ينتج انتعاش في السوق من خلال قيام بعض المهاجرين الاستثمار اموالهم في أسوق الدول الأوربية[1].

6- اصبحت الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمتميزة في اقتصاديات هذه الدول والتي بفضلة استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لها مما ترتب عليه التطوير وزيادة الدخل لقومي ورقابة المجتمع[2].

7- تحفيز الاقتصاد غير الرسمي يساهم المهاجرون غير الشرعيين في تنشيط الاقتصاد غير الرسمي، مما يخلق نوعا من الحركة الاقتصادية داخل بعض المجتمعات الأوروبية، رغم عدم خضوعهم للنظام الضريبي الرسمي[3].

فإن الأمر لا يخلو من الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة تتمثل:

ب- من أبرز الانعكاسات السلبية الاقتصادية لدول الأوروبية (المستقبلة):

1- زيادة مشكلة البطالة لعدم توفير فرص العمل لأبناء الدول الأوروبية

2- توسع وانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الانتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازنة للعمالة المسؤولة التي تقبل بأجور اقل وشروط بعمال قاسية

3- زيادة الاقتصاد غير قانوني وفقدان الإيرادات الضريبية، توضح دراسة في مركز الهجرة المختلطة إلى أن الاعتماد على العمالة غير النظامية يؤدي إلى خسائر مالية، مثل فقدان الإيرادات الضريبية وزيادة تكاليف الإنفاذ[4].

ج- الانعكاسات الإيجابية الاقتصادية بالنسبة للدول الإفريقية (المصدرة):

1- نقل المهارات والخبرات يكتسب المهاجرون خبرات ومهارات جديدة في الدول الأوروبية، والتي يمكن أن تنقل إلى بلدانهم الأصلية عند عودتهم أو من خلال التواصل مع مجتمعاتهم، مما يسهم في تطوير المهارات والقدرات المحلية[5].

---

(1) وليد رشاد محمود، مصدر سابق، ص 691.

(2) لواء حمدان شعبان، الهجرة غير مشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، 2006، ص6.

(3)European Commission، Labor Market Integration ofMigrants، 2020،p10.

(4) مركز الهجرة المختلطة، https://mixedmigration.org

(5) تقرير الهجرة في العالم 2022، ص375.

2- فالإيجابيات تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق من مواطنيها المهاجرين تحويلات مالية تعزز اقتصادات الدول الأفريقية اذ يقوم المهاجرون بإرسال تحويلات مالية إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة هناك هذه التحويلات تعتبر مصدرًا مهما للدخل في العديد من الدول الأفريقية، وتساعد في دعم الاقتصاد المحلي[1]. حيث تساهم في التنمية الاقتصادية، والرفع من مستوى المعيشة للسكان فهي تولد منافع كبيرة للمهاجرين، ولأسرهم، ولبلدانهم الأصلية فالأجور التي يتقاضاها المهاجرون في الخارج قد تبلغ أضعاف ما قد يتحصلون عليه من وظائف مماثلة في بلدانهم الأصلية.

وتؤدي الأرباح كذلك إلى تحسينات كبيرة في مستوى المعيشة لأسر المهاجرين، وتنميتهم البشرية بشكل مباشر وغير مباشر، كما تعمل الهجرة في بعض الأحيان على توفر التعليم، والصحة وتحسين مستواها لدى المهاجرين، وأفراد أسرهم، تعمل الهجرة على التقليل من البطالة، ونقص العمالة، وتساهم في الحد من الفقر؛ كما يمكنها أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع بطرق مختلفة في البلدان الأصلية؛ من خلال السياسات الداعمة والمناسبة، كما تؤدي الهجرة إلى نقل المهارات، والمعرفة والتكنولوجيا، وهي أثار يصعب قياسها، لكن لها دور كبير في الإنتاج والنمو الاقتصادي، وتولد الهجرة منافع اجتماعية كبيرة بالنسبة لبلدان المنشأ، بما فيها الدول الفقيرة والهشة، حيث يمكن للمهاجرين أن يساعدوا في عملية إعادة الإعمار، والانتعاش بعد انتهاء الصراع[2].

إذ تمثل تحويلات المغتربين الأفارقة في الدول الأوروبية أداة تنموية بامتياز، ولا شك أنها إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا وفعالا في تنمية اقتصادات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة للاستثمار والتي تمكنها من أداء هذا الدور بالشكل الصحيح والمطلوب تشكل عائدات الشتات الإفريقي مصدرا أساسيا من مصادر الدخل في عدد كبير من الدول النامية ولما يصطلح على تسميته بالاقتصادات العائلية الفقيرة، وخاصة في الحالات التي تكون فيها المرأة رئيسة بمفردها لعائلة كاملة، أو يوكل الأمر إلى المسنين والعاطلين عن العمل. كما تعطي هذه التحويلات دفعة مهمة للتنمية الاقتصادية في بلدان المهاجرين الأصلية، حيث تشكل التحويلات المالية نحو دول مثلا المغرب العربي تونس الجزائر بحكم أنها أكثر البلدان التي يتدفق عمالها على الدول الأوروبية جزءا مهما من الناتج القومي المحلي لهذه الدول من 2% إلى

(1) لواء حمدان شعبان، مصدر سابق، ص9.

(2) خليفة صالح اللافي الزائدي، مصدر سابق، ص164.

20%، وتمثل هذه النسبة(85%)إلى(90%)من إجمالي الأموال التي يتم تحويلها من أوروبا إلى هذه البلدان بغية الادخار أو الاستثمار. تسهيلات الاستثمار للشراكة الأور متوسطية إلى أن تحويلات أموال بعض العمال المهاجرين في أوروبا نحو بلدانهم الأصلية بلدان الإفريقية تقارب(7.1)مليارات يورو يجري تحويلها سنويا من دول أوروبا نحو دول جنوب المتوسط بالطرق الرسمية، ويرتفع المبلغ إلى (12) إلى (14) مليار يورو إذا أخذنا بعين الاعتبار الأموال التي تحول بطرق غير قانونية، أن التحويلات المالية تشكل هيكلا أساسيا اقتصادي ومصدرًا حيويا من موارد دعم التنمية في الاقتصادات الناشئة، حيث تمثل مصدرًا مهما من مصادر العملة الصعبة وعاملا مهما من عوامل تقليص حدة الفقرة لكونها تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر الدخل للكثير من العائلات في الدول افريقية وبالأخص إذا تعرضت للنسب المرتفعة للبطالة في الدول الموقدة إذ تبلغ هذه النسب مثلا (12%) و (23.7%) و (15%) في كل من المغرب والجزائر وتونس تباعًا لذا يلجأ المهاجر عادة في وضعه الطبيعي إلى ترشيد الاستهلاك وتخفيض النفقات إلى حدها الأدنى إذ يتوقف حجم الأموال المتوفرة عند المهاجرين بالأساس على عوامل معينة، منها:

- ظروف المعيشة والحياة في بلد الاستقبال من حيث مستوى المعيشة والغلاء
- درجة اندماج المهاجر في المجتمع المرفه وتبنيه للنمط السائد للاستهلاك.
- مستوى المعيشة والخدمات وتوافر العمل ومدى ارتفاع الأجور.

وأخيرا، على التسهيلات المصرفية للتحويل ونقل الأموال فضلا عن النسبة المئوية لهذه العملية[1]. تستفيد البلدان الأصلية من هذه التحويلات هذه الأموال إلى بلدانهم بغرض تضامني مع عائلاتهم بالدرجة الأولى، حيث أكثر من نصف هذه التحويلات يكون الهدف منها تلبية الحاجيات الأساسية كالغذاء، والسكن لعائلاتهم، وتشكل هذه التحويلات نسب مهمة من معدلات التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين، وقد تصل في بعض الدول إلى معدلات كبيرة كما هو في الصومال، حيث تساهم هذه الأموال في بناء البلاد[2].

(1) الشيخ باي الحبيب، الشتات الإفريقي أي دور للاقتصاد المهاجر، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/201511166551568947 5.html

(2) بوعلام غيشي، تحويلات المهاجرين الرئة المالية لاقتصادات أفريقية منهكة، على الرابط https://www.infomigrants.net/ar/post/3945

د- الانعكاسات السلبية الاقتصادية بالنسبة للدول الإفريقية (المصدرة):

1- ندرة الكفاءات والمتميزين مما يؤدي إلى حدوث اختلال مهني انتشار المشاريع الوهمية.

2- تزايد جرائم غسل الأموال.

3- الشعور بعدم الولاء المؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

4-دور التحويلات المالية في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الاتفاق الاستهلاكي[1].

ثانياً: الانعكاسات الأمنية:

الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية تمس جميع الأطراف سواء الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقده من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف، حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من الفقر الذي يطاردهم في بلادهم، يهاجرون بقوارب عبر البحر المتوسط ويتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا، منهم من يصل إلى وجهته بعد أن يتم إنقاذه من الغرق ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه البحر المتوسط، هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوربية[2].

فبالنسبة للدول المصدرة للهجرة، أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة السرية يكون غير ملتزم بالقوانين والأعراف في مجتمعه، فمن الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنيا لدى الدول المصدرة للهجرة فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يصبح المجال مفتوحا للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة[3].

---

(1) سايح نور الهدى، بوزيان سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة، مولاي الطاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2016، ص66.

(2) رابح طيبي، مصدر سابق، ص64.

(3) على الحوات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، 2007، ص134.

أما الدول المستقبلة للهجرة أن مشكلات المهاجرين غير الشرعيين وتحدياتهم تتكاثف وتتضاعف في الدول، فمشكلات البطالة والتمييز العنصري، وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة والفقر واليأس، هي أوضاع تشكل أرضية حقيقية لانتشار الجريمة بكل أشكالها والانحراف بكل أنواعه والمخدرات بكل أصنافها، وبالتالي فإنه مع ازدياد حجم وكثافة هذا النوع من المهاجرين يصبح المجتمع معرضا لغياب الوضع الأمني والأخلاقي، وكلما كانت الصعوبات والتحديات أمامهم كبيرة ازداد احتمال حدوث الجريمة والانحراف في البلدان المستقبلة لهؤلاء المهاجرين[1].

ويشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر، حيث تزيد هذه الظاهرة من معدلات الجريمة وتنوعها خاصة عند عدم التعرف على مرتكبيها فقد تساعد الهجرة غير شرعية في دخول الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة أمن الدول و كذلك ظهور الأفكار المتطرفة وتسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعي إلى زعزعة الأمن داخل البلاد، دون أن ننسى الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد حاجياته أو ترويج المخدرات أو الانخراط في شبكات منظمة، تزيد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تشغل وعند المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي[2]، تشير الدراسات إلى أن تهريب البشر يعد حضر اعلى الأمن الوطني و السياسي فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجريين غير الشرعيين، مما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية الأحداث غلائل ونزاعات في الدول المستقبلة[3]، كما قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور الأفكار المتطرفة فقد يستغل بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة أمنها واستقرارها[4].

من خلال ما تقدّم، نلاحظ أنّ الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى آثار أمنية كبيرة، تشمل انتشار الجريمة والانحراف، تهريب الأسلحة والمخدرات، ظهور الجماعات الإرهابية، وزعزعة الاستقرار في الدول المصدرة والمستقبلة على حد سواء.

---

(1) على سعد وطفة، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية، ط1، للنشر والتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص93.

(2) لواء دكتور، حمدي شعبان الهجرة غير مشروعة الضرورة والحاجة، مجلة مركز الاعلام الأمني، مصر، 2006، ص11.

(3) سايح نور الهدى، بوزيان سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر الأمن الإنساني، مصدر سابق، ص64.

(4) رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر، مصدر سابق، ص65.

ثالثاً: الانعكاسات الاجتماعية:

للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية واسعة تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه، اذ يعمل العاملين المهاجرين عادة في ظروف قاسية وأكثر سواء من غيرهم من العمال وهناك عداد كبيرا من اصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل تحقيق الربح بأقل تكاليف وفي اسوء الظروف فإن العمال المهاجرين يعملون بشكل اشبه بأعمال العبودية، هم نادرا ما يلجون للقضاء خشية التعرض للطرد أو أبعاد، كما تتأثر الدول المستقبلة من خلال تكتل أحياء عشوائية وفوضوية تنتشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية حيث هذا يؤثر حتى على مكونات وقيم مجتمع الدولة المستقبلة، يشاهد المحللون الاجتماعيون العديد السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة في الدول المستقبلة للهجرة أو المصدرة الها، وقبل ان نعرض هذا السلبيات يجب أن نشير (98%) من المهاجرين الذكور الذين تتراوح أعمارهم من (20 – 45) سنة، مما يترتب على جود هذه الفئة في بلدان المهاجرة الكثير من التداعيات، كما يترتب على غيابها عن أوطانها العديد من سلبيات[1].

أ- الانعكاسات السلبية الاجتماعية للدول الأوربية (المستقبلة):

1- ظاهرة الزواج من اجنبيات: تعد ظاهرة الزواج من اجنبيات نتيجة بحث المهاجرين عن مبرر بحيث يضمن لهم الأمن داخل الدولة، وكما هنام نوعين من الزواج متعارف عليهما لمن يريد الانتقال والعيش في أوروبا، فالأول يدعي (الزواج الأبيض) هو عبارة عن اتفاق بين الطرفين يحرر فيه بدفع الوافد إلى أوروبا للمقيم فيها، او قد يكون حامل الأوراق مالا مقابل العيش بشكل قانوني، أما النوع الثاني فهو (الزواج الرماد) وهو أن لا يكون هناك اتفاق بين الطرفين، ولكن أحدهما يخطط لزواج مصلحة ينتهي بعد أن يحصل الوافد إلى أوروبا على أوراق الإقامة[2].

وغالبا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه طلاق، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء، وترسيخ قيم دونية، والعمل اليدوي لدى

(1) لواء دكتور، حمدي شعبان الهجرة غير مشروعة الضرورة والحاجة، مصدر سابق، ص10.

(2) امين لونيسي، القران الوهمي للمهاجرين في اوروبا (زواج ابيض ونهاية السوداء)، موقع الإنترنت اندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com/node/55343

أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين، ودخول عادات غربية على المجتمع، وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع والبطالة[1].

2- ظاهرة الاقليات: حيث يتواجدون في بعض من أماكن المعينة التي تجمعهم ثقافتهم الخاصة، وحيث ويتجهون تدريجيا نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل أحيانًا إلى درجة العنف.

ب- الانعكاسات السلبية الاجتماعية بالنسبة للدول أفريقيا (المصدرة):

1- فقد وغياب الزوج عن منزل حيث يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم وتعليمهم مما قد تتعرض نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين الشباب منحرفين سلوكيا وأخلاقيا.

2- زيارة في نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن المنزل، وعند عودته إلى أفراد أسرته يشعر بالغربة وذلك نتيجة فقد الاحساس بالأبوة، تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية. إحساس الزوج – لدى عودته بالغربة بين أفراد أسرته نتيجة لضعف كما قد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة.

3- تأثر ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين نتيجة العمل في أعمال ضارة بالصحة وذات تأثير سلبي على مستوى الخصوبة، المناجم والمحاجر وغيرها، وفي المقابل قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال الباقين في بلادهم ويفشلون في الهجرة، وترتفع دخولهم ويزداد اقبالهم على الإنجاب لتوافر الموارد المالية[2].

رابعاً: الانعكاسات نفسية:

للهجرة غير الشرعية الآثار صحية ونفسية يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراضا متوطنة، مثلا الملاريا والإيدز والسل من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب، ولعل الذي دفع الكثير من بلدان شمال إفريقيا إلى فرض الشهادات الصحية بالنسبة العاديين احتياطيا وحماية من انتشار الأمراض المعدية، ولذلك فإن

(1) سايح نور الهدى، بوزيان سلطانة، مصدر سابق، ص67.

(2) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مصدر سابق، ص82.

المهاجرين السريين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لدفع نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي[1]، هناك عواقب والآثار النفسية للهجرة تكون العواقب النفسية كبيرة، قد يواجه المهاجرون مشاكل الصحة العقلية خلال مراحل الهجرة المختلفة، منها ما قبل الهجرة وفي أثناء الهجرة وما بعد الهجرة، وقد أن تكون الآثار النفسية طويلة المدى للهجرة مماثلة لتلك الموجودة اضطراب ما بعد الصدمة، مما يتضمن أعراض مثل (القلق، فقدان الإحساس، والصمت حول تجربة الهجرة، والتهيج، والذعر، وصعوبة التركيز) غالبا ما يواجه المهاجرون صعوبة في التكيف مع موطنهم الجديد بسبب الصدمات التي تعرضوا لها في بلدهم الأصلي، (والحواجز الثقافية واللغوية، والتمييز) مما قد يؤدي إلى الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة وارتفاع خطر الانتحار، ومع ذلك فأن المهاجرون يواجهون عقبات كبيرة في الوصول إلى رعاية صحية نفسية المناسبة، بما في ذلك الصعوبات المالية، ونقص وافتقار الخدمات المناسبة ثقافيًا ولغويا، وفقدان الثقة في مقدمي خدمات الصحة العقلية[2].من خلال ما تقدّم، يتبين أنّ الهجرة غير الشرعية تسبب للمهاجرين مشاكل صحية ونفسية كبيرة، تشمل الأمراض المعدية، وصعوبات العلاج، فضلا عن القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وصعوبة التأقلم في البيئة الجديدة.

(1) علي الحوات، مصدر سابق، ص137.

(2) التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة وشمال أفريقيا، ٢٠٢٢، ص٥.

الفصل الثالث

مسارات والمنافذ للهجرة غير الشرعية داخل أفريقيا وخارجها والوسائل المستخدمة والآثار المترتبة عليها

المبحث الأول :المسارات والمنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية داخل أفريقيا وخارجها

المبحث الثاني: الوسائل والأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا والآثار المترتبة عليها

المبحث الأول

المسارات والمنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية داخل أفريقيا وخارجها

أولاً- مسارات الهجرة غير الشرعية داخل أفريقيا وخارجها:

تمهيد:

تعد الهجرة من أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها القارة الإفريقية، حيث تتخذ مساراتها اتجاهين رئيسيين داخلي داخل حدود القارة، وخارجي نحو أوروبا وأمريكا، تدفع عوامل مثل النزاعات المسلحة، الفقر، وتغير المناخ مما دفع الملايين من الأفارقة إلى الانتقال سواء داخل دولهم أو إلى دول مجاورة بحثا عن فرص أفضل للحياة[1]، فإن أكثر من(80%)من الحركات السكانية الإفريقية تظل داخل القارة، مما يدل على قوة الروابط الإقليمية وأهمية الهجرة الداخلية، ومع ذلك، فإن الهجرة الخارجية، خاصة نحو أوروبا، تشكل هاجسًا للعديد من الدول الإفريقية والأوروبية على حد سواء، نتيجة للتحديات المتعلقة بالاندماج الأمن وسوق العمل[2]، هناك مسارات الهجرة غير الشرعية داخل القارة وخارجها وتشمل مسارات الهجرة داخل إفريقيا مما يأتي:

1- المسار من غرب أفريقيا إلى شمال أفريقيا:

يعد هذا المسار من أكثر المسارات نشاطا، حيث تنطلق موجات كبيرة من المهاجرين من دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا، مالي، السنغال بوركينا فاسو، والنيجر باتجاه دول شمال إفريقيا مثل ليبيا الجزائر والمغرب. وتشكل هذه الدول محطات عبور نحو أوروبا، ويعد الفقر، البطالة، وانعدام الفرص الاقتصادية من أبرز الدوافع، إضافة إلى الأمل في تحسين المستوى المعيشي أو الهروب من الأزمات الأمنية في بعض المناطق أفريقيا[3].

---

(1)International Organization for Migration World Migration Report 2022. https://www.iom.int/wmr

(2)Bakewell، Keeping Them in Their Place،The Ambivalent Relationship between Development and Migration in Africa،Journal of International Development، 20(5)، 2018, p578.

(3)Aderanti،Internal and international migration within Africa،Pretor،HSRC Press، 2006،p26.، Adepoju

2- المسار من القرن الإفريقي إلى شمال أفريقيا:

يتدفق المهاجرون من دول إثيوبيا، الصومال، وإريتريا عبر السودان نحو ليبيا أو مصر، في محاولة للوصول إلى أوروبا أو الاستقرار في دول الشمال، وتعد الحروب الأهلية الاضطهاد السياسي، وسوء الأوضاع الإنسانية الدوافع الرئيسية لهذا النوع من الهجرة، ويعاني المهاجرون في هذا الطريق من ظروف خطيرة أثناء الرحلة، تشمل التهريب والعنف والاستغلال(1).

3- مسار داخل منطقة غرب أفريقيا:

ويمثل المسار الثالث نمطًا من الهجرة الإقليمية داخل منطقة غرب إفريقيا نفسها، حيث ينتقل الأفراد من دول مثل النيجر وبوركينا فاسو وتوغو إلى دول ذات اقتصادات أقوى نسبيا كنيجيريا وساحل العاج وغانا. وتسهل اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب الإفريقية، التنقل بحرية الحركة والعمل بين الدول الأعضاء الجماعة الاقتصادية(2).

4- المسار من شرق وسط أفريقيا إلى جنوب أفريقيا:

يتمثل هذا المسار في انتقال الأفراد من دول زيمبابوي ملاوي موزمبيق تنزانيا، والكونغو الديمقراطية إلى جنوب إفريقيا التي تعد من أكبر الاقتصادات في القارة. وتشكل فرص العمل في القطاعات الزراعية والصناعية عامل جذب رئيسي، غير أن المهاجرين يواجهون أحيانًا مشكلات تتعلق بالتمييز أو التوترات المجتمعية(3).

5- المسار من وسط أفريقيا إلى الدول المجاورة:

تشهد مناطق النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية موجات هجرة باتجاه الدول المجاورة مثل الكاميرون تشاد، وأنغولا. وغالبا ما تكون هذه الهجرات نتيجة مباشرة

(1) Richard Black،Russell King،Migration، return and small enterprise development in Ghana،A route out of poverty،International Migration، 2004،p24.

(2)Vincent Williams،International migration and development،Dynamics and challenges in South and Southern Africa،United Nations،Department of Economic and Social Affairs, 2005, p12. ،Jonathan Crush

(3) Christopher Horwood،Victims of Necessity، International Organization for Migration (IOM)، Geneva، IOM Publications، 2009، p25

للنزاعات المسلحة الاضطرابات السياسية، والانهيار الاقتصادي، وتتم في سياق اللجوء أو النزوح الجماعي[1].نلاحظ أن مسارات الهجرة في إفريقيا تختلف بحسب الدوافع والوجهات حيث تمثل الهجرة من غرب إفريقيا إلى شمال إفريقيا بحثًا عن فرص اقتصادية، بينما تهدف الهجرة من القرن الإفريقي إلى شمال إفريقيا للهروب من النزاعات، أما الهجرة داخل غرب إفريقيا فهي حركة إقليمية للحصول على فرص اقتصادية مدعومة باتفاقيات التنقل بين الدول.

شهدت القارة الإفريقية نوع أخر من الهجرة يتم، داخل إفريقيا أي التنقل من دولة إفريقية إلى أخرى، ويعد هذا النوع شائعاً في القارة، بالرغم من أن معظم الدول الأفريقية لا ترغب في استقبال مهاجرين بطريقة شرعية أو غير شرعية، ومن الصعوبة تقدير حجم هذه الهجرة فهي تتم بشكل مستمر، كما أن هذه التنقلات في الكثير من الأحيان تتم بين جماعات متجانسة تعود إلى قبيلة واحدة، اذ لا تعبر الحدود السياسية الأفريقية عن واقع اجتماعي أو جغرافي أو اقتصادي، بل هي ميراث يعكس رغبة المستعمرين، وتتميز الهجرة في داخل القارة افريقيا بالعديد من المميزات منها.

حركة الهجرة الداخلية في القارة الأفريقية تعود إلى التباين المكاني في سوق العمل، ففي ظل معاناة بعض الدول من نقص اليد العاملة الوطنية تكون الفرصة متاحة أمام العمالة القادمة من دول الفيض السكاني للعمل في هذه الدول، وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدول التي تشكل مقصداً للمهاجرين ومنها ليبيا وجنوب أفريقيا وساحل العاج وزامبيا وسيراليون والغابون وغامبيا، ولكن الأوضاع تغيرت من دولة أفريقية ترغب في استقبال العمالة المهاجرة وخاصة غير الشرعية.

الهجرة داخل أفريقيا تفوق الهجرة إلى خارجها، حيث يُقدّر أن حوالي 80% من حركة التنقل في القارة تحدث بين الدول الإفريقية نفسها[2]، إن الهجرة الأفريقية الداخلية أصبحت تكتسي طابعاً قانونياً في الكثير من الأحيان فهناك الكثير من المنظمات الإقليمية والفرعية الأفريقية مثل الاتحاد

---

(1) UNHCR، Regional Overview، Central Africa and the Great Lakes، United Nations High Commissioner for Refugees، 2020، https://www.unhcr.org

(2) International Organization for Migration (IOM)، Africa Migration Report، Challenging the Narrative، 2020، p5.

الأفريقي واتحاد المغرب العربي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، والجماعة الانمائية لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها تعكس مواثيقها وبرامجها رغبة الدول الأعضاء في تسهيل حركة تنقل الأفراد بينها ورفع القيود المفروضة عليها، بل وإعطاء الأفراد حقوقاً مثل التملك والإقامة وهو من شأنه إذا ما تم تطبيقه أن يفتح المجال أمام حراك بشري كبير داخل القارة[1].

معظم الدول الأفريقية تشجع مواطنيها على الهجرة والعمل في الخارج، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالعمالة العادية، من خلال تسهيل تنقلهم وسفرهم إلى الخارج، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن هذه الدول تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، كما أن العمالة المهاجرة تحول مبالغ مالية هامة بالعملة الصعبة وتساهم في إعالة الكثير من الأسر، وتدعم خطط التنمية المتواضعة، فدولة مثل مصر لديها حجم هام من العمالة في دول الخليج وليبيا وأوربا وكذلك الحال بالنسبة لدول أخرى في شمال أفريقيا مثل تونس والجزائر والمغرب فهذه الدول لها جاليات في أوربا، وهناك دول أفريقية أخرى رائدة في تصدير العمالة مثل السودان وجزر القمر وملاوي وموزنبيق وأنجولا وتشاد والنيجر ورواندا وزيمبابوي والرأس الأخضر ومالي والنيجر وموريتانيا والسنغال وبوركينا فاسو وليستو وسوازيلاند وغيرها[2].

مما سبق يتضح أن الدول الأفريقية في معظمها لا تعير اهتماماً كبيراً لموضوع الهجرة، وفي المقابل تساهم قضية الهجرة في تصدير مشاكل الدول المعنية إلى الخارج رغم أن تأثير الهجرة وخاصة غير الشرعية متفاوتة التأثير على الدول الأفريقية، فبعض الدول الأفريقية تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير الشرعية، حيث تحولت بعض هذه الدول إلى دول مقصد للهجرة ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوربا ومثال ذلك ليبيا فضلا عن المغرب وتونس تمثل أهم المحطات في الهجرة غير الشرعية نحو أوربا وخاصة عبر البحر إلى إيطاليا وإلى اسبانيا، الجانب الآخر المتعلق بالهجرة غير الشرعية في أفريقيا، النظرة الأفريقية تجاه أوروبا كونها مسؤوله تاريخياً عما تعانيه من واقع سيء، فأوربا مسؤولة أخلاقياً جراء احتلالها الطويل للقارة الأفريقية واستغلال

(1) طبيب كمال، مصدر سابق، ص45.

(2) محمود أبو العينين، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور (دراسة حالة المغرب العربي)، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المملكة المغربية، 2010، ص1.

ثرواتها والمتاجرة بالإنسان الأفريقي نفسه، وبناء على ذلك أيضاً تعبر شعور أفريقي عام بأن الأوروبيين مطالبون بضرورة أن يقوموا بالتعويض عما ألحقوه بالقارة الأفريقية من أضرار مباشرة وغير مباشرة، ولذلك لابد لهم من المساهمة في حل مشاكل القارة الأفريقية، ومن هذه المشاكل الفقر والبطالة، وأن ذلك قد يكون بالتعاون من أجل تنمية القارة الأفريقية واستيعاب بعض العمالة المهاجرة[1].

وتمثل إفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط سواء كان أولئك، المهاجرون من دول الشمال الإفريقي أم من بقية أجزاء القارة، وتتسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعانيها القارة، بالإضافة إلى النزاعات والحروب في الدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين غائبهم من الشباب – من الجنسين إلى الهجرة نحو الشمال بحثاً عن حياة أفضل[2].

وبطبيعة الحال هناك فروق كبيرة بين المهاجرين، وبين اللاجئين والنازحين الذين تجبرهم ظروف الأزمات إلى الهجرة خصوصاً أن الأخيرين تساندهم القوانين الدولية وتنظم أوضاعهم، غير أن ظروف النزوح واللجوء بسبب الأزمات تمثل أكبر دافع للهجرة غير الشرعية، فكثيراً ما يتحول أولئك اللاجئون إلى مهاجرين غير شرعيين حيث إن أعداداً كبيرة من أولئك المهاجرين تكون وجهتهم دولاً داخل القارة، وربما يتخذونها مهجراً أساسياً، أو معبراً إلى خارج القارة[3].

أما فيما يتعلق بمسارات الهجرة غير الشرعية خارج إفريقيا وخيارات المهاجرين للوجهات في الفترة الممتدة من (2000 إلى 2024) فتعد الدول الإفريقية الأكثر تضررًا بالمقارنة ببقية المسارات احد عشر مسار والتي يمكن تقسيمها على المسارات الأربعة التالية:

1- الهجرة داخل القارة الإفريقية:

يتجه العدد الأكبر من المهاجرين داخل القارة بنسبة تصل لنحو (53%) وتتوزع الكتلة الأكبر على الدول التالية بالترتيب: (جنوب السودان، والسودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوركينا فاسو، ومالي، وكوت ديفوار، وزيمبابوي، ونيجيريا) بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بنحو، (21)

(1) حريدي صبرينة، مصدر سابق، ص117.

(2) أحمد اسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب، العدد 21، 2012، ص66.

(3) اسماعيل آدم الهجرة من إفريقيا إلى إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 2، 2007 ،ص28.

مليون مهاجر. وفي دراسة أخرى، أكدت أن عدد المهاجرين يتمثل (51.3%) من إجمالي المهاجرين الأفارقة لعام (2021)[1].

تتنوع اتجاهات الهجرة في أفريقيا، حيث يتنقل معظم المهاجرين داخل القارة وحتى داخل المنطقة، كما هو الحال في شمال وغرب وشرق وجنوب أفريقيا، والطرق المعروفة بأنها محفوفة بالمخاطر بالنسبة للأشخاص أثناء التنقل.

أ- شمال أفريقيا:

لقد كانت شمال أفريقيا منذ فترة طويلة مكانًا لمنشأ الهجرة وعبورها ووجهتها. وكانت المغرب وليبيا على وجه الخصوص منذ فترة طويلة وجهة للمهاجرين الباحثين عن فرص الدراسة أو العمل أو الفرار من الاضطهاد، ومع ذلك، أدى تزايد تأمين الحدود وعدم الاستقرار السياسي إلى زيادة الحركات غير النظامية إلى هذه البلدان وعبرها. يتعين على المهاجرين الذين يسافرون بشكل غير نظامي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكثير منهم من دول غرب أو شرق أفريقيا، أن يقطعوا مسافة طويلة عبر الصحراء الكبرى، هذه الرحلة خطيرة بطبيعتها بسبب الظروف البيئية القاسية ومدتها، ولكن أيضًا فيما يتعلق بضوابط الحدود وممارسات التهريب، أصبح اتخاذ طرق برية نائية لتجنب الاكتشاف، والركوب في مركبات محملة بأكثر من طاقتها، ووضع سلامتك بشكل عام في أيدي وسطاء التهريب والمتاجرين أمرًا شائعًا وضروريًا للأشخاص الذين يقومون بهذه الرحلة، للحصول على معلومات حول الهجرة غير النظامية والمهاجرين المفقودين على الطرق من شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط[2].

ب- غرب أفريقيا:

تنتشر الهجرة بشكل أكبر يبلغ(8.4) مليون في عام (2024) غرب أفريقيا مقارنة بأي منطقة أخرى في القارة، ويرجع ذلك جزئيًا على الأقل إلى اتفاقية حرية التنقل بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إن الحركة داخل هذه المنطقة غير مقيدة إلى حد كبير، مما يعني أن المهاجرين يمكنهم عمومًا التحرك بحرية في أمان نسبي، ومع ذلك، فإن المناطق الشمالية من النيجر ومالي وبوركينا فاسو يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر بسبب زيادة تأمين العديد من المناطق

(1) شادي ابراهيم، الهجرة السرية الأفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

(2) محمد اعصام العروسي، مصدر سابق.

الحدودية المستخدمة للهجرة عبر الصحراء الكبرى، يستخدم المهاجرون، أيضًا الطريق الأطلسي إلى جزر الكناري من ساحل غرب أفريقيا وجنوب المغرب عبر امتداد المحيط الأطلسي للوصول إلى جزر الكناري الإسبانية.

ج- شرق أفريقيا:

الهجرة غير النظامية في شرق أفريقيا هي هجرة داخلية وخارجية، ويسلك المهاجرون من شرق أفريقيا ثلاث مسارات رئيسية: عبر البر والبحر من القرن الأفريقي إلى اليمن غالبًا ما يشار إليها في شرق أفريقيا باسم الطريق الشرقي، أو عبر الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا وفي بعض الأحيان إلى أوروبا الطريق الشمالي أو على الطريق الجنوبي إلى جنوب أفريقيا. وينتشر استخدام وسطاء التهريب على هذه المسارات، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو اختطاف المهاجرين والاتجار بهم على طول الطريق.

د- وسط وجنوب أفريقيا:

الهجرة غير النظامية في هذه المناطق من أفريقيا ليست مفهومة بشكل جيد مقارنة بمناطق أخرى في القارة، حيث لا تتوفر سوى مصادر بيانات قليلة حول طرق معينة، ومن أكثر الطرق توثيقًا الطريق من شرق أفريقيا إلى جنوب أفريقيا وزامبيا وملاوي وموزمبيق، يتميز هذا الطريق الذي يبلغ طوله (4000) كيلومتر بظروف بيئية وسفر قاسية، مع عدم وجود إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية في كثير من الأحيان الذي يستخدمه المهاجرون لباحثون عن عمل في جنوب أفريقيا[1].

اعداد المهاجرين في داخل أفريقيا:

وفقًا للبيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام (2020) نجد أن أعداد المهاجرين ارتفعت خلال (20) عامًا من (2000 إلى 2020) بنسبة تقدر بنحو (40٪) مرتفعة من (17) مليون مهاجر إلى (28.5) مليون مهاجر، ينظر الى (الجدول1) و(الشكل1).

(1) Word Migration Report 2024,Chapter 3,Migration and Migrants,Regiona Dimensions and Developments2024،https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2024-chapter-3

جدول (7) عدد المهاجرين من قارة أفريقيا ومعدل الزيادة السنوية خلال مدة(2000 – 2020)

السنة	2000	2005	2010	2015	2020
عدد المهاجرين	1632137	17624813	20161228	26340710	28516556
نسبة الزيادة السنوية	_%4.69	%3.05	%15.24	%35.13	%40.08

المصدر :بيانات مركز الجزيرة للدراسات على الرابط، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

اعداد المهاجرين حسب الأقاليم الجغرافية في داخل أفريقيا:

وفقًا لبيانات الأمم المتحدة يعد إقليما شرق وغرب إفريقيا الأعلى من حيث عدد المهاجرين، تصدَّر إقليم شرق إفريقيا باقي الأقاليم بعدد مهاجرين. يبين الجدول تطوّر أعداد المهاجرين داخل الأقاليم الإفريقية خلال المدة(2000–2020)، يلاحظ اتجاه عام نحو الزيارة مع تباين واضح في حجم النمو بين الأقاليم سجل إقليم وسط أفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً في إعداد المهاجرين ،اذ أرتفع العدد من(2847751)عام (2020)إلى (5688613)عام (2020)مما يعكس تصاعد عوامل الطرد المرتبطة بالنزعات وعدم الاستقرار،أما إقليم شمال افريقيا فقد اتسم بتذبذب في بداية المدة اذ انخفض العدد من (4489001)عام (2000)إلى (7187491)عام (2005)،ثم أرتفع تدريجيا ليصل (926673)عام(2020)، بما يدل على تنامي عبور للهجرة ،وفي حين شهد إقليم شرق افريقيا استقرار نسبياً بين (2000و2010)من (1198474الى 657743)قبل أن يسجل زياره كبيرة بعد ذلك ليصل إلى (8016827)،وسجل إقليم غرب افريقيا أعلى اعداد المهاجرين خلال مدة الدراسة اذ أرتفع من (1312615)عام (2000)إلى (0975527)عام (2020) نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية،أما إقليم جنوب افريقيا فقد أرتفع عدد المهاجرين من (6952617)عام (2000)إلى (9034773)عام (2015)ثم انخفض نسبيا ليبلغ (0721253)عام (2020)يظهر الجدول أن الهجرة داخل القارة الإفريقية تتركز بشكل رئيس في إقليمي غرب وشرق إفريقيا، مع تزايد ملحوظ في شمال إفريقيا خلال العقد الأخير، مقابل نمو أقل نسبياً في جنوب إفريقيا. ينظر الى الجدول (8) وشكل (1)

جدول (8) اعداد المهاجرين بحسب الإقليم الجغرافي داخل أفريقيا للمدة (2000الى 2020)

السنة	2000	2005	2010	2015	2020
إقليم وسط أفريقيا	2847751	9519611	802432	9114793	5688613
إقليم شمال أفريقيا	4489001	7187491	0409521	9181382	9261673
إقليم شرق أفريقيا	1198474	6497884	6577434	9226966	8016827
إقليم غرب أفريقيا	1312615	0489575	6373216	1380677	0975527
اقليم جنوب أفريقيا	6952671	7215821	5413522	9034773	0721253

مصدر: بيانات مركز الجزيرة للدراسات على الرابط، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

شكل (1) اعداد المهاجرين بحسب الاقليم الجغرافي داخل أفريقيا للمدة (2000الى2020)

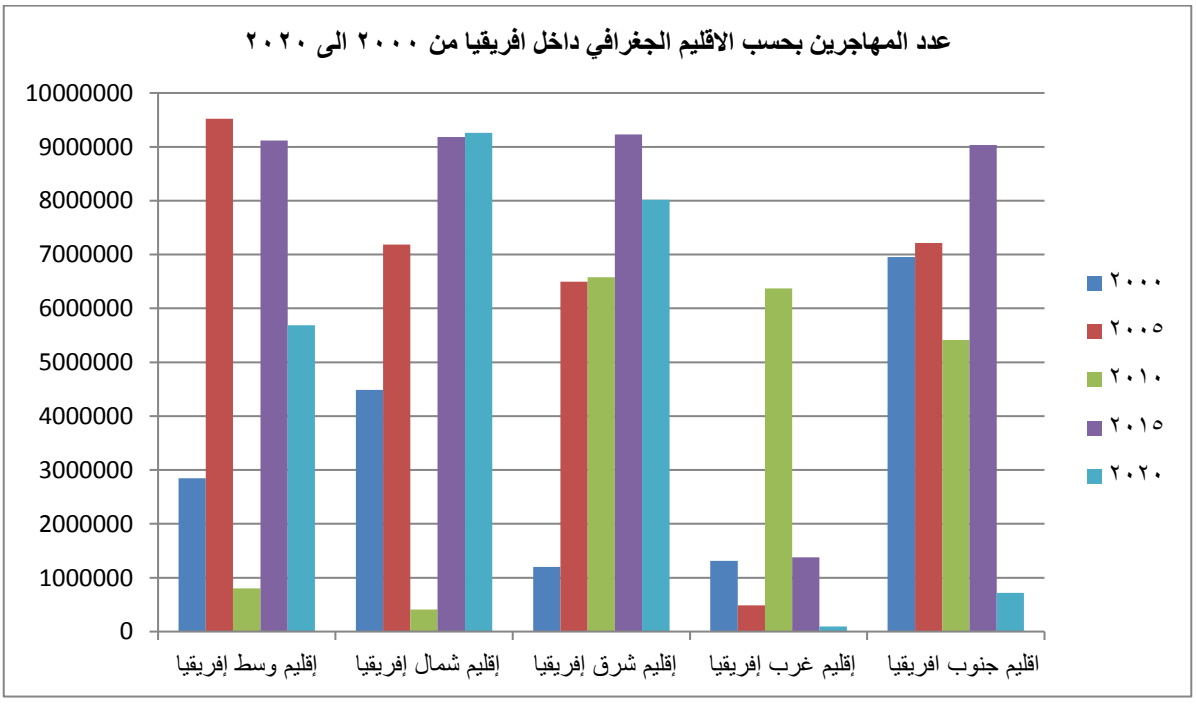

مصدر: بيانات مركز الجزيرة للدراسات على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

2- الهجرة الى دول اتحاد الاوربي:

تأتي اوروبا مقصدًا ثانيًا مفضلًا للمهاجرين بنسبة تصل لنحو (28%) في عام (2021)وتتوزع الكتلة الأكبر على الدول التالية بالترتيب (المغرب والجزائر وتونس ومصر وليبيا) التي تعد نقط تجمع للعديد من المهاجرين القادمين من نيجيريا وجنوب إفريقيا والكونغو والسودان بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بنحو (11) مليون مهاجر(1).

أصبحت الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة، بسبب العقبات المفروضة على هجرة اليد العاملة أو حتى دخول اللاجئين، بدء من الضوابط الحدودية الصارمة لمتطلبات التأشيرة، مما يدفع المهاجرين للمخاطرة واتباع طرق غير قانونية للتهرب من الضوابط والتحايل على الإجراءات، مثل الدخول بتأشرات سياحية[2]، ومع تشديد الرقابة على الحدود، أضحت الهجرة تنطوي على الكثير من المخاطر، أقصاها موت المهاجر قبل وصوله إلى الأرض الأوروبية الموعودة، وقد يستغرق الهجرة من عدة أيام[3]، ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسياسات الدولة، فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي والسياسي والقانوني، وليست ظاهرة اجتماعية مستقلة، وهنا توجد طريقتان للمخالفة: إما مدخل قانوني وما يليه مثل تجاوز مدة الإقامة، وهو الشكل الأكثر شيوعا للهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي، والثاني، غير قانوني أو سري[4].

حيث تتعرض دول الاتحاد الأوروبي لضغوط متزايدة من أجل إصلاح ممارساتها الخاصة بالهجرة وقد اكتسبت هذه القضية أهمية اقتصادية وإنسانية ملحة، إن دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من الشيخوخة السكانية، والتي تعاني العديد منها من انخفاض معدلات المواليد، تواجه نقصاً في العمالة في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، يواصل الآلاف من الأفارقة القيام برحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر المتوسط بحثاً عن عمل وحياة أفضل. وقد أصبحت المشكلة حادة بشكل خاص في دول جنوب أوروبا على طول البحر المتوسط، وفي حادثة (2007)، تُرِك سبعة وعشرون مهاجراً أفريقياً متشبثين بحظيرة تونة

(1) شادي ابراهيم، مصدر السابق.

(2) أحمد خميس، أمن الحدود وتأثيراته على الهجرة غير الشرعية الأفريقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 2019، ص82.

(3) Susana Ferreira Human Security and Migration in Europes Southern Borders, Palgrave Macmillan، Portugal،2019،p40.

(4)Duvell،Paths into Irregularity،The Legal and Political Construction of Irregular Migratio،European Journal of Migration and Law، vol 13،2011،p267.

مالطية قبالة الساحل الليبي لأن مالطا لم ترغب في تحمل المسؤولية عن استقبال المهاجرين، وقد حال الخلاف بين الدول الأعضاء دون إحراز أي تقدم نحو تبني سياسة هجرة أكثر توحيداً في الاتحاد الأوروبي[1]، وتعد الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا مهمة يشرع العديد من الأشخاص من البلدان الأفريقية الأقل نمواً في الرحلة الخطرة إلى أوروبا، على أمل حياة أفضل في أجزاء من أفريقيا، وخاصة شمال أفريقيا المغرب وموريتانيا وليبيا أصبحت تجارة المهاجرين إلى أوروبا أكثر ربحية من تجارة المخدرات، غالبا ما تتم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بالقوارب عبر البحر المتوسط أو في بعض الحالات عن طريق البر في الجيبين الإسبانيين سبتة ومليلية، يخاطر العديد من المهاجرين بإصابات خطيرة أو الموت أثناء رحلتهم إلى أوروبا ويتم ترحيل معظم أولئك الذين رفضت طلبات اللجوء الخاصة بهم إلى أفريقيا، ليبيا هي نقطة المغادرة الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى أوروبا، ومع ذلك، فإن المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في أوروبا لم يدخلوا أوروبا بالضرورة من خلال طرق غير مصرح بها دخل العديد منهم بتأشيرات صالحة تجاوزوا مدة إقامتهم. وفي مواجهة الاستبعاد المتزايد من جانب سياسات الهجرة الأوروبية، لا يجد العديد من المهاجرين الأفارقة أي خيار سوى الدخول والإقامة بشكل غير قانوني.

ومنذ عام (2000)، بدأت دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في الهجرة الى اوروبا[2]، خلال الفترة (2000-2005)، هاجر ما يقدر بنحو (440) ألف شخص سنويًا من أفريقيا، إلى أوروبا حد كبير من المهاجرين غير الشرعيين، مدفوعين بالصراع والفقر أن المهاجرين غير الشرعيين غالبًا ما يكونون متعلمين جيدًا وقادرين على تحمل التكلفة الباهظة للرحلة إلى أوروبا، يزعم أن الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا، تغذيها الطلب الهيكلي على العمالة المهاجرة الرخيصة في القطاعات غير الرسمية. يهاجر معظمهم بمبادرة منهم، بدلاً من أن يكونوا ضحايا للمتاجرين، ترى وسائل الإعلام والتصورات الشعبية أن المهاجرين غير الشرعيين يصلون في الغالب عن طريق البحر، فإن معظمهم يصلون في الواقع بتأشيرات سياحية أو بوثائق مزورة، أو يدخلون عبر الجيوب الإسبانية سبتة ومليلية، ويذكر أن أغلب المهاجرين الأفارقة غير النظاميين

(1)Julia Choi، African Migration to Eurpoe، Rerport،2017 https://web.archive.org/web/20200424173818/http://www.cfr.org/world/african-migration-europe/p13726،

(2)De Haas،Hein،The Myth of Invasion،the inconvenient realities of African migration to Europe،Third World Quarterly،p29

يدخلون أوروبا بشكل قانوني ثم يتجاوزون مدة تأشيراتهم. فإن الأرقام الفعلية تبدو صغيرة للغاية – على الرغم من الافتقار المفاجئ إلى الدقة في البيانات[1].

في (2007) أن المنظمة الدولية للهجرة تقدر أن حوالي (4.6) مليون مهاجر أفريقي يعيشون في أوروبا، لكن معهد سياسة الهجرة يقدر أن ما بين (7 و8)ملايين مهاجر غير شرعي من أفريقيا يعيشون في الاتحاد الأوروبي، بين (2013 و2014) أدارت الحكومة الإيطالية عملية بحرنا، وهي عملية بحرية وجوية تهدف إلى الحد من الهجرة غير المصرح بها إلى أوروبا وحوادث حطام السفن المهاجرة قبالة سواحل لامبيدوزا، أوقفت الحكومة الإيطالية العملية لأنها اعتبرت غير مستدامة، حيث شملت نسبة كبيرة من البحرية الإيطالية. تم استبدال العملية بعملية حماية حدودية مشتركة للاتحاد الأوروبي أكثر محدودية، تسمى عملية تريتون التي تديرها وكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، زعمت الحكومات الأوروبية الأخرى، بما في ذلك حكومة بريطانيا، أن العمليات مثل بحرنا تعمل على توفير عامل جذب غير مقصود يشجع على المزيد من الهجرة.

في عام (2014)، تم تسجيل وصول (170.100) مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا عن طريق البحر، زيادة عن (42.925) مهاجر مسجل في عام (2013)، منهم (141.484) مهاجرًا غادروا ليبيا. وجاء معظمهم من والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا، وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أنه بين بداية عام (2015) وصل (21000) مهاجر إلى الساحل الإيطالي وتوفي (900) مهاجر في البحر المتوسط. في (2023)، وصل إلى الجزيرة أكثر من (120) قاربًا تحمل ما يقرب من (7000) مهاجر من أفريقيا – وهو عدد يفوق إجمالي عدد سكان لامبيدوزا[2]، وفي عام(2024) وصل أكثر من (43 ألف) شخص إلى جزر الكناري الإسبانية بعد انطلاقهم من غرب إفريقيا على متن قوارب صغيرة، ما يشكل زيادة كبيرة تفوق الأعداد التي سجلت سابقاً[3].

---

(1) World migration، Managing labour mobility in the evolving global economy Volume 4 of IOM world migration report sers ،International Organization for Migration، Hammersmith Press، 2008،p38.

(2) يوسف محمد، الهجرة الأفريقية إلى أوروبا على الربط، https://en.m.wikipedia.org/wiki/African_immigration_to_Europ

(3) منظمة الهجرة الدولية، اهم الاحداث المتعلقة بالهجرة إلى أوروبا، على الرابط، https://www.infomigrants.net/ar/post/6197

نقاط المغادرة الرئيسية المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى اتحاد الأوربي

- هي الساحل الغربي لأفريقيا شمال موريتانيا والصحراء الغربية وجنوب المغرب حيث يتجه معظمهم إلى جزر الكناري.
- شمال المغرب للعبور إلى سبتة ومليلية أو عبور المضيق إلى إسبانيا.
- تونس وليبيا للقوارب المتجهة إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية وصقلية ومالطا.

لكن يتعين على المهاجرين أولاً أن يقطعوا مسافات كبيرة والطرق الرئيسية هي الطريق:

1-ساحل غرب أفريقيا الوجهة جزر الكناري، عبر: ليبيريا سيراليون، غينيا، بيساو السنغال، غامبيا، موريتانيا والصحراء، الغربية إلى الساحل الشمالي للمغرب، المخاطر عبور البحر إلى جزر الكناري من المهاجرون من هذه البلدان بشكل أساسي.

2-الطريق الصحراء الغربية الوجهة جزر الكناري عبر مالي موريتانيا، الصحراء الغربية أو جنوب المغرب، المخاطر عبور الصحراء العصابات المسلحة من معظمهم مهاجرون من ساحل العاج وغانا وبوركينا فاسو وتوغو وبنين.

3-المسار الصحراء الكبرى الوجهات جزر الكناري، إسبانيا، إيطاليا عبر النيجر، شمال موريتانيا، الصحراء الغربية أو جنوب المغرب شمال المغرب تونس أو ليبيا، المخاطر عبور الصحراء والبحر من المهاجرون بشكل رئيسي من دول جنوب النيجر، عبر الكاميرون ونيجيريا.

4-الطريق الصحراء الشرقية الوجهات لامبيدوزا وصقلية ومالطا عبر تونس وليبيا المخاطر عبور الصحراء والبحر، من معظمهم مهاجرون من دول جنوب الصحراء الأفريقية.

5-الطريق من القرن الأفريقي إلى ليبيا الوجهات لامبيدوزا وصقلية ومالطا عبر السودان، المخاطر عبور الصحراء والبحر من معظمهم من الصومال وإثيوبيا.

6- وبعد الهجرة، يرسل العديد من المهاجرين الأموال إلى عائلاتهم التي تركوها وراءهم. ويتم إرسال مليارات الدولارات كل عام إلى أفريقيا وفي بعض الحالات تشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للبلد الأصلي[1].

(1) Key facts: Africa to Europe migration، BBC News،2 July 2007،Retrieved 6 June 2015،p11.

3- الهجرة إلى دول الشرق الأوسط:

تأتي دول الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى (13%) من المهاجرين في عام (2021)، وتتوزع الكتلة الأكبر للمهاجرين على الدول التالية بالترتيب: مصر، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بـ(5) ملايين مهاجر[1]، يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على حركة التنقل، بما في ذلك الهجرة الى الشرق الأوسط[2].

4- الهجرة إلى أمريكا الشمالية:

تأتي أميركا وكندا بنسبة منخفضة بالمقارنة مع بقية الوجهات حيث تصل النسبة من إجمالي الوجهات بنحو (6%) بمتوسط عدد مهاجرين يقدر (3) ملايين مهاجر[3].

لم تكن فقط دول أوروبا هي الوجهة الأكثر استقبالا للمهاجرين الأفارقة، بل ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كأحد اهم الوجهات أيضاً، إذ أصبح يشكل المهاجرون الأفارقة عنصرًا متزايدًا وواضحًا بشكل متزايد من سكان الولايات المتحدة تطور أعداد الهجرة الأفريقية إلى الولايات المتحدة من عشرينيات القرن التاسع عشر إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أن الهجرة الأفريقية إلى الولايات المتحدة كانت صغيرة نسبيًا حتى فترة الستينيات تقريبًا من القرن العشرين، واستمر الأمر كذلك، لكنه بدأ في الانطلاق في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وبدأ في التسارع بشكل ملحوظ بعد ذلك. وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح هذا النمط من النمو السريع واضحًا، وذلك بعد تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية. إذ أدى قانون الهجرة والجنسية لعام 1965 إلى توسيع المسارات أمام المهاجرين من غير أوروبا الغربية للقدوم إلى الولايات المتحدة، وذلك من خلال الروابط العائلية بشكل رئيسي، كما أدى قانون اللاجئين لعام 1980 إلى زيادة قبول اللاجئين الفارين من الصراع، بما في ذلك من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا، وأنشأ قانون الهجرة لعام 1990 تأشيرة التنوع لتعزيز الهجرة من البلدان الممثلة تمثيلًا ناقصًا، بما في ذلك بنين والكاميرون. كما سهّل قانون عام 1990 على المهاجرين ذوي المهارات العالية الهجرة للعمل، وفتح الباب أمام

(1) شادي ابراهيم، مصدر السابق.

(2) المنظمة الدولية للهجرة التحديث الإقليمي الشهري الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح – في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرابط https://dtm.iom.int/reports/middle-east-and-north-africa-%E2%80%94-monthly-regoral-update-march-2020

(3) شادي ابراهيم، مصدر السابق.

العمال المتعلمين والطلاب الدوليين من دول مثل غانا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، وصل العديد من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما دفع إدارة الرئيس السابق (ترامب) إلى منع مؤقت لمعظم الوافدين من أفريقيا خاصة من أربع دول وهي (تشاد وإريتريا ونيجيريا والصومال)[1]، وعلى الرغم من ان إدارة بايدن رفعت القيود الا انه من غير الواضح تأثيرها على المدى الطويل على الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية فبشكل عام، زاد عدد المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في الولايات المتحدة بمقدار (16) ضعفاً منذ عام (1980).

كما أقام ما يقرب من (2.1) مليون مهاجر من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الولايات المتحدة في عام (2019)، وهو ما يمثل (5%) من إجمالي السكان المولودين في الخارج البالغ عددهم 44.9 مليون نسمة[2].

تؤكد الاحصائيات أن عامل القرب الجغرافي هو عنصر رئيس في تحديد وجهة المهاجرين، كما تشير إلى أن الدول الإفريقية هي الأكثر تضررًا من حيث تحمل أعباء المهاجرين بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بالاستقرار وتوافر فرص العمل. كانت تلك الصورة مهمة في فهم وزن المهاجرين من إجمالي عدد المهاجرين من إفريقيا.

ثانياً- المنافذ الرئيسية للهجرة غير الشرعية في أفريقيا:

هناك منافذ الرئيسية للهجرة في افريقيا منها منفذ الشمال الإفريقي ومنفذ الطريق الشرقي ومنفذ الطريق الجنوبي ومنفذ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث يسعى العديد من المهاجرين للعبور إلى أوروبا.

1- منفذ الشمال الإفريقي:

تكون هذه المنافذ عبر دول الشمال الإفريقي، (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا ومصر) باتجاه شمال المتوسط إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل دول الشمال الإفريقي وينتقل المهاجرين غير الشرعيين من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب سفريات غير قانونية

(1) Mamadi Corra، Immigration ،from Africa to the United States ،key insights from recent research Frontiers Media 08، 2023،p9.

(2) Jane Lorenzi and Jeanne Batalova, Sub-Saharan African Immigrants in the United States, the Migration Policy Institute, MAY 11, 2022

منتشرة عبر كل أنحاء القارة الإفريقية. فالمهاجرين غير الشرعيين من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر في ظروف صعبة وقاسية في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الايطالية، خريطة (3)، وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب، وهناك مسالك غرب ليبيا تمتد حتى زوارة ينتقل منها المهاجرين غير الشرعيين إلى صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى (60) ميلا بحريا عن تونس وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو ميناء حلق الوادي. أما رحلة المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر فتنطلق من وهران لمدة (12) ساعة، إلى مالاقا الاسبانية، وتكون وجهة المهاجرين غير الشرعيين من المغرب إما من سبتة أو مليلة برا أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية أو إلى جزر الكناري، وكذلك الشأن بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من موريتانيا الذين يتوجهون في غالب الأحيان إلى تلك الجزر، وفي حال فشل محاولة المهاجرين غير الشرعيين دخول الدول الأوروبية فان الأمر ينتهي بالغرق في مياه البحر المتوسط أو الاحتجاز لبعض السنوات، ويستمر الأهل في تحمل العبء المالي الناتج عن سداد ما تبقى من تكاليف رحلة السفر، بينما يعود الأبناء إلى وطنهم الأصلي وهم يشعرون بخيبة أمل[1]. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى نحو مليوني شخص قد نزح إلى المملكة المغربية، برا من بعض الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، من(2023-2024)وتوجه هؤلاء إلى اسبانيا بحرا ما يعرضهم إلى الكثير من الأخطار، وقد وصل خلال عام(2024)أكثر من(27)ألف لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة وغير مؤهلة للرحلات البحرية، كما وصل حوالي(14)ألف إلى الأراضي الإيطالية بينما وصل أكثر من(1600)مهاجر غير شرعي إلى الأراضي المالطية[2].

يتضح أن منفذ الشمال الإفريقي يمثل مسارًا رئيسيًا للهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي ومصر وموريتانيا نحو أوروبا، حيث تعتمد شبكات التهريب على استغلال ضعف الرقابة ونقص الوسائل الآمنة لنقل المهاجرين، مما يعرضهم لمخاطر كبيرة تشمل الغرق والاحتجاز الطويل

(1) دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد5، 2014، ص140.

(2) أحمد رحيم محمد، الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى اتحاد الاوربي، على الرابط، https://carnegieendowment.org/sada/2017/02/north-africa-europes-las

والتكاليف المالية الباهظة، كما تشير الإحصائيات الحديثة إلى استمرار هذه الظاهرة وارتفاع أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى إسبانيا وإيطاليا ومالطا عبر البحر المتوسط.

خريطة (3) أبرز الطرق التي يسلكها المهاجرون

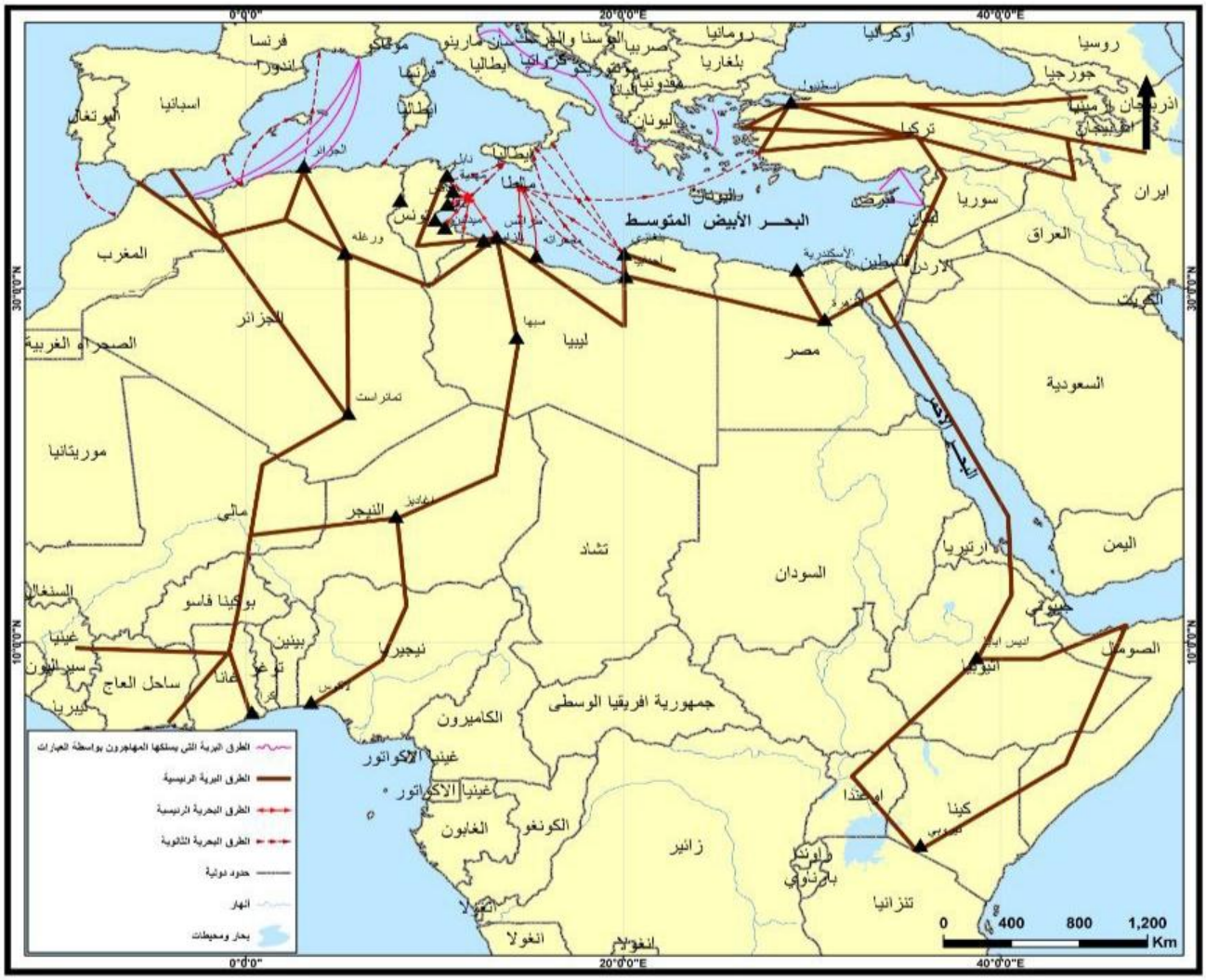

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مركز الدراسات الأوروبي، على الرابط

https://www.europarabct.com/?p=35820

2- منفذ الطريق الشرقي:

يوصف بأنه واحد من أكثر ممرات الهجرة ازدحامًا وخطورة في العالم، يستخدمه مئات الآلاف من المهاجرين سنويًا – معظمهم من (إثيوبيا وإريتريا والصومال)، وغادر ما يقرب من (3000) ألف مهاجر إثيوبيا نحو شواطئ جيبوتي والصومال في عام (2023)، وصل أكثر من (92.500) مهاجرًا

من القرن الإفريقي إلى أوروبا خلال هذه الفترة، أي بزيادة قدرها (26) بالمائة عن العام (2022) ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الهجرة على طول هذا الطريق في عام(2025).

وبالإضافة إلى المخاطر البيئية التي تهدد الحياة (مثل الجفاف والتعرض للمخاطر والغرق)، قُتل المئات على يد السلطات الحدود وقد تم إطلاق النار على المهاجرين من مسافة قريبة، وتعرضوا لهجمات بقذائف الهاون وغيرها من المتفجرات، وتعرضوا للاغتصاب، ولا تزال المشاعر المعادية للمهاجرين وغياب الحماية القانونية للمهاجرين تمثل تهديدات خطيرة[1].

يتبين أن منفذ الطريق الشرقي يُعد من أخطر مسارات الهجرة في العالم، حيث يواجه المهاجرون مخاطر بيئية وجسدية كبيرة تشمل الغرق، التعرض لإطلاق النار، الهجمات المسلحة، والاغتصاب، بالإضافة إلى غياب الحماية القانونية وارتفاع التوترات المعادية للمهاجرين، ما يجعل هذا الطريق شديد الخطورة ويستلزم تكامل الجهود الإنسانية والأمنية لمعالجة الظاهرة.

3- منفذ الطريق الجنوبي:

الطريق الجنوبي الذي يمتد على طول الساحل الشرقي لإفريقيا باتجاه جنوب إفريقيا عبر كينيا وتنزانيا، بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به طرق الهجرة غير النظامية الأخرى في القارة. ومع ذلك، فإن التقارير الدورية عن وفيات المهاجرين في الأجزاء الخلفية من الشاحنات أو حاويات الشحن تأتي بمثابة التذكير بالظروف القاتمة التي يعيشها الكثيرون. استخدم ما يقدر بنحو (65) ألف شخص الطريق الجنوبي في عام (2023)، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع في عام (2025) هناك توثيق متزايد لمختلف أشكال العنف والإساءة، والتي تضم التعذيب، والاعتداء الجسدي، والإساءة النفسية والعاطفية، والعنف الجنسي، والتي يرتكبها المهربون والجهات الفاعلة الأخرى على هذا الطريق[2].

(1) وينـــدي ويليـــامز، توجهـــات الهجـــرة الإفريقيـــة الواجـــب مراقبتهـــا فـــي عـــام 2024 علـــى الـــرابط، https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2024

(2) المنظمة الدولية للهجرة، على الرابط

https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2024/article/horn-africa-and-yemen-mrp-0

4- منفذ الطريق البحر المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا:

يعدا هذا المنفذ من الطرق الرئيسية للمهاجرين من خلال العبور البحر من دول شمال إفريقيا، مثل ليبيا والمغرب نحو أوروبا خصوصا ايطاليا ومالطا، خريطة (4)، ويعد هذا الطريق خطيرا للمهاجرين يواجه ظروف قاسية، وكذلك طريق غرب البحر المتوسط (المكون من عدة طرق فرعية تربط المغرب والجزائر بإسبانيا) وطريق غرب إفريقيا الأطلسي (من دول ساحل غرب إفريقيا والمغرب إلى جزر الكناري في إسبانيا)، في عام (2022) تم تسجيل ما يقرب من (2800) حالة وفاة واختفاء على طول طريق وسط البحر المتوسط، وطريق غرب إفريقيا الأطلسي، وطريق غرب البحر المتوسط وطرق أخرى في غرب ووسط إفريقيا، ونظرًا لعمليات البحث والإنقاذ المحدودة، فمن المرجح جدًّا أن تكون هذه الأرقام أقل من التقديرات الحقيقية، طريق غرب إفريقيا عبر المحيط الأطلسي خطيرًا للغاية بسبب طول الرحلة غالبًا ما يعلق المهاجرون في البحر لفترات طويلة على قوارب غير مناسبة في مناطق المحيط الأطلسي التي تفتقر إلى عمليات الإنقاذ المخصصة، وبالرغم من تلك المخاطر فقد وصل في نفس العام أكثر (29.000) مهاجر من غرب وسط إفريقيا إلى أوروبا عبر هذه الطرق المختلفة، إذ وصل ما يقارب (58%) منهم إلى إيطاليا،(17%) إلى اسبانيا (21%) إلى قبرص ومالطا و(4%) إلى اليونان[1].يلاحظ أنّ الطرق البحرية نحو الشواطئ الأوروبية تحظى باهتمام كبير من السلطات الأوروبية، حيث تقوم دوريات الحدود بجمع البيانات حول محاولات عبور الحدود التي يتم اعتراضها منذ عام (2009). وقد تم تسجيل نحو(1.37)مليون محاولة عبور لمواطنين أفارقة خلال خمسة عشر عامًا، بمعدل يقارب(91,000)مهاجر سنويًا. وبينما يشكل عبور الحدود سرًا نسبة أقل، إلا أنّ أعداد المهاجرين الأفارقة غير النظاميين تزداد ببطء في عامي (2023-2024). وتشير البيانات إلى أنّ مواطني غينيا وكوت ديفوار وتونس والمغرب ومصر والجزائر يشكلون أكبر ستة مصادر إفريقية لعبور الحدود، حيث تمثل هذه الدول مجتمعة أكثر من نصف محاولات العبور المعترضة. ولمواجهة هذه الظاهرة، اتخذت دول شمال إفريقيا، بناءً على طلب الاتحاد الأوروبي، إجراءات صارمة تشمل نقل المهاجرين من المدن الساحلية أو ترحيلهم قسرًا إلى الصحراء أو إلى دول مجاورة مثل تشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس، أحيانًا دون مراجعة قانونية [2].

(1) أفروبوليسي، اتجاهات الهجرة الأفريقية عام 2024، المركز الابحاث ودارسة، https://afropolicy.com

(2) ويندي ويليامز، مصدر سابق.

نلاحظ ان الطرق الجنوبية والبحرية لعبور المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا تنطوي على مخاطر كبيرة تشمل العنف وسوء المعاملة والموت أحيانًا مع ارتفاع مستمر في أعداد المهاجرين ما يبرز الحاجة إلى تعزيز المراقبة وحماية حقوق المهاجرين.

خريطة (4) الهجرة الرئيسية من شمال أفريقيا

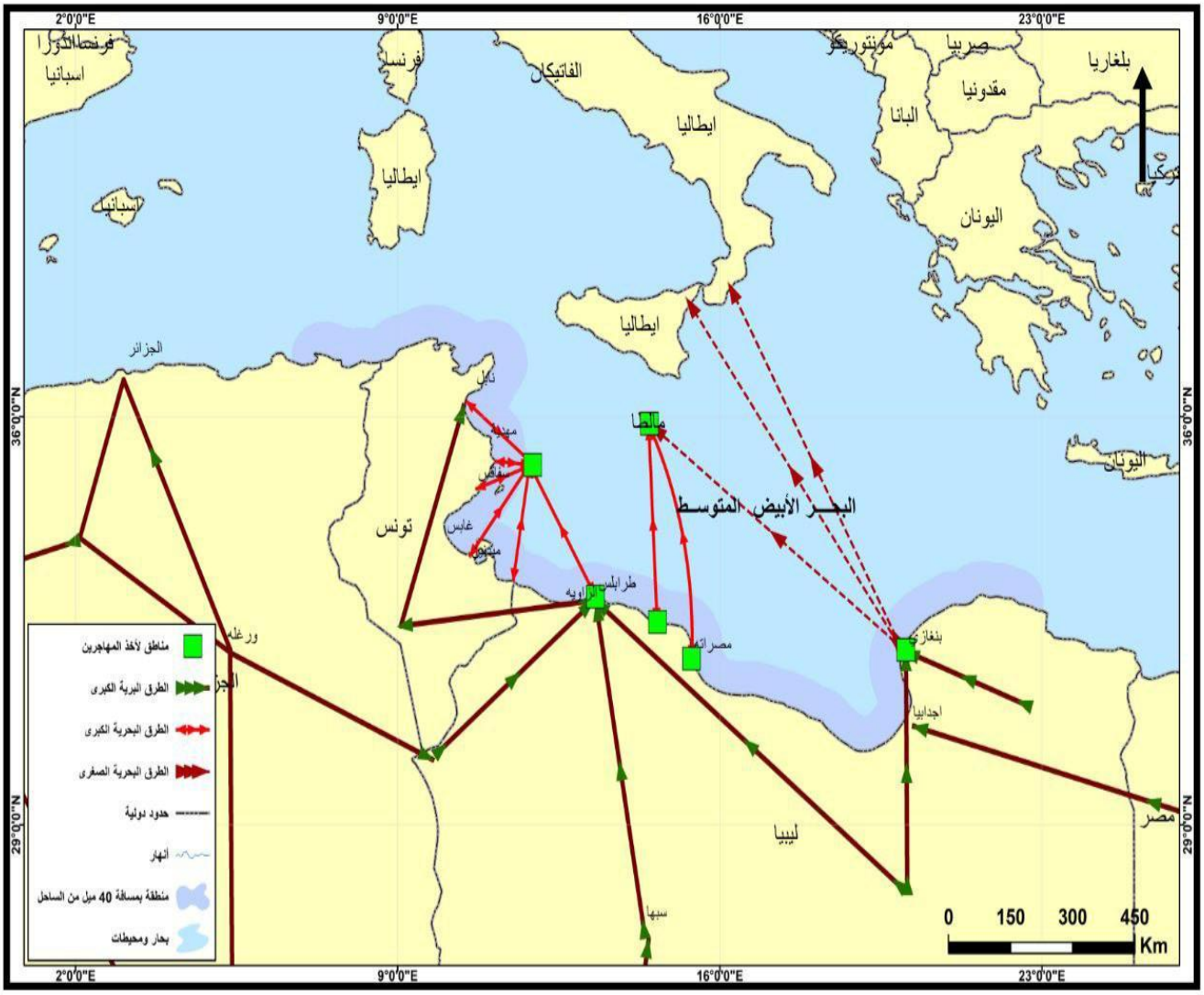

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مركز الدراسات الأوروبي، على الرابط

https://www.europarabct.com/?p=35820

المبحث الثاني

الوسائل والأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا والآثار المترتبة

أولاً- الوسائل الهجرة غير شرعية من أفريقيا الى أوروبا

تمهيد:

تتعدد الطرق والوسائل التي يعتمد اليها المهاجرون غير الشرعيين من الافراد والجماعات للانتقال من بلد المصدر الى دولة المقصد، ويغلب استخدام سفن او قوارب لنقل المجموعات من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحار من دولة المنشأ، وعادة ما تكون بلدان الوصول هي دول الجذب التي تحاذي سواحل البحار والمحيطات و الخلجان، مثل دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط، وتتم الهجرة غير الشرعية عن طريق البر تسللاً على شكل افراد يتجاوزون خطوط الحدود الدولية وبعيدا عن نقاط العبور مشيا على اقدامهم وقد يتم الانتقال برا بواسطة مركبات مخصصة لذلك خاصة اذا كان المهاجرين مجموعات وفي هذه الحالات تقوم المركبات بعبور الحدود بمنافذ الدخول الرسمية أو مواجهة دوريات أمن الحدودية وخاصة الجنوبية منها، وحدود المغرب العربي ومصر مثل هذه الطرق من الهجرة غير الشرعية، وقد تتم الهجرة غير الشرعية من قبل الافراد من خلال تزوير وثائق السفر أو وثائق اثبات الهوية الوطنية أو تأشيرات الدخول ويغلب هذا الأسلوب في الهجرة عن طريق الجو، كما قد يعتمد المسافر جوا الى اخفاء او اتلاف وثائق سفره في محطة العبور جوا ليسهل له المطالبة باللجوء في بلد الوصول او غيره[1]. هناك عدة طرق والوسائل للهجرة غير الشرعية منها ما يأتي:

1- الطرق الصحراوية:

تبدأ المخاطر مع بداية الرحلة في صحاريها الواسعة، بما فيها من حرارة شديدة وكثبان رملية، مما يعني مخاطر الموت جوعا أو عطشا او تيها في عمق الصحراء او فريسة لقطاع الطرق، فعند بداية الرحلة تحدد كمية الغذاء والماء بدقة ونتيجة لضيق المساحة داخل الشاحنة بسبب تكدس المهاجرين بكثافة، حيث يكافح الاشخاص من اجل ايجاد مكان للجلوس وأحيانا يتكدسون في أكوام

(1) ناصر بن حمد الحنايا، الهجرة غير المشروعة، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013، ص12-13.

أحدهما فوق الآخر[1]، وكذلك من المخاطر التي تهدد المهاجرون عبر الصحراء تعطل الشاحنة أو استنفاذ البنزين أو تيها في الصحراء، مما يعني الموت جوعا أو عطشا. ففي الصحراء قد تواجه القافلة اثناء رحلتها بعض الكثبان الرملية مما يجبر السائق على التوقف وطلب المساعدة من المسافرين لدفع السيارة إلى قمة[2] الكثبان الرملية، او السير على اقدامهم بقية الطريق، حتى يتمكنوا من الانضمام مرة أخرى إلى الشاحنة على الجانب الآخر من الكثبان الرملية شكل ايضا من مخاطر الازدحام الشديد تساقط بعض المسافرين من ظهر السيارة اثناء الرحلة مما ينتج عنه اصابة بعضهم أو موتهم، حيث أن بعض المهاجرين لا يقامون ضغط الاكتظاظ لظروفهم الصحية فيضطرون للنزول من السيارة في عرض الصحراء لانهم ميتون لامحالة سواء من الازدحام الشديد أو من ظروف الصحراء القاحلة[3].

لقد تمثلت الأسباب الرئيسة وراء الهجرة غير الشرعية في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي جعلت من الإنسان الذي يعيش في دول الجنوب وهو يعاني اليأس والفقر والمرض، الأمر الذي دفعه إلى الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية متحملاً أخطارها، ومعتقداً بالوصول إلى الضفة الأخرى، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدى سماسرة التهريب، فهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأفراد إلى خارج البلاد بطرق غير شرعية، حيث أن البعض منهم يقوم بمساعدة الراغبين في السفر لدول الشمال إفريقيا من خلال تذليل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول الأوروبية، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة، ويتم الاتفاق معهم بتجميعهم بمدن معينة، بحيث تتم الرحلة سرا على الأقدام في الصحراء، أو في سيارات شحن، وغالباً ما يتخلل هذه الرحلة صعوبات ما بين فقدان الطرق، أو العطش، أو أن يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من أجل البقاء.

2- الطرق البحرية:

أثناء عبور المهاجرين البحر المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر، هذا بعد نجاحهم من اجتياز الصحراء الكبرى اذ يتم الاتفاق مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سماسرة تهريب، الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد، ليتم الإبحار بها من أحد موانى الصيد إلى أن

(1) أمبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد8، 2016، ص16.

(2) الهجرة غير الشرعية في ليبيا واقعها وخطورتها على الأمن الوطني الجزء التاسع عشر، صحيفة، ص2.

(3) أمبارك ادريس طاهر الدغاري، مصدر سابق، ص7.

يتم وصولها إلى منطقة الهجرة غير الشرعية، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب المتهالكة غالباً ما ينتهي بمأساة للمهاجرين إما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أو أن تعود مرة أخرى إلى السواحل نتيجة لوجود عطل بها حتى يتم صيانتها من جديد[1]، ويعد الطريق البحري أكثر تفضيلا وانتشارا في أوساط المهاجرين غير الشرعيين نظرا لقرب المسافة بين دولة المنشأ ودولة المقصد من جهة وقصر مدة السفر من جهة أخرى، فاسبانيا مثلا تبعد عن المملكة المغربية (14) كلم فقط وتبعد مدينة ألميريا الإسبانية عن شواطئ (عين تيموشنت) الواقعة غرب الجزائر مسافة ساعتين ونصف فقط بحرا كما ان جزيرة لامبدوزيا الايطالية تبعد مقدار سفر (14) ساعة عن سواحل مدينة زوارة الليبية وصفاقص التونسية اذ كثيرا ما تشكوا السلطات الإيطالية من تدفق الألاف منم المهاجرين غير الشرعيين دوريا إلى أراضيها مبحرين من تونس وليبيا على متن قوارب متهالكة وأغلبهم قادمين من (والسودان وإثيوبيا والصومال)، ولهذا الطريق ميزة أساسية تتمثل في كثرة الهجرات الجماعية غير الشرعية[2]، ففضلا عن طول الساحل في دول ليبيا والمغرب الجزائر وتونس وتوفره على العديد من الشواطئ والموانئ جعله قبلة الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية فضلا عن انعدام أجهزة الرقابة المتطورة سهلت المهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة، فبرغم مخاطر الموت التي تنطوي على عملية التسلل نحو البواخر الأجنبية وكذا العقوبات التي يفصلها طاقم هذه البواخر المعاقبة المهاجرين السريين فور اكتشافهم في بعض الزوايا أو في عرض السفن ويحاول عشرات الآلاف من المهاجرين الوصول إلى أوروبا من شمال أفريقيا من خلال طريقين رئيسين: الأول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (من ليبيا وتونس إلى إيطاليا) الثاني: طريق غرب البحر المتوسط من (المغرب والجزائر إلى إسبانيا). وارتفع عدد المهاجرين إلى أوروبا بنسبة (86%) من أكثر من (41%) ألف إلى (77) ألف وشكل التونسيون أكبر عدد الوافدين إلى إيطاليا في عام(2020) أكثر من مليون مهاجر في اوروبا من الجزائر والمغرب وتونس، وتوجد عبر هذا الطريق طريقتان للتهريب

(1)المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط1، – برلين، 2019، ص346.

(2) رؤوف فميني، السياسية الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر 2012 – 2013، ص15.

الطريقة الأولى تعرف بركوب (البلان) وهو زورق مطاطي يركب على ظهره نحو (20) شابا، رغم أنه غير مجهز لهذه العملية، وتقدر تكلفة الفرد بـ(1700) دولار، وقد تسبب في حوادث غرق كثيرة اما الطريقة الثانية هي المركب السريع، الذي يركبه عدد قليل ويصل من لحظة الانطلاق وتقدر تكلفته بأكثر من(3500) دولار، وفي كلا الطريقتين يعتمد المهربون الى ترك القارب المطاطي والمهاجرين لوحدهم ويطلبون من احد المهاجرين تحريك الدفة ما يهدد حياتهم للخطر، ما أدى إلى غرق الكثير منها، مما جعل المهاجرين يفضلون هذا النوع من طرق الهجرة لاسيما عندما تكون اغلب الحالات الاقتصادية للمهاجرين محدودة[1].

3- الطرق البرية:

المسالك البرية كانت ومازالت أكثر المسالك استخداما من قبل المهاجرين غير الشرعيين بعد المنافذ البحرية وتتم عادة عن طريق الشمال إلى ليبيا والمغرب[2]، فالجزائر مثلا أصبحت منفذا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس وليبيا ومالي واستعمال هذا الطريق بوسائل عدة قد يكون عبر الدخول من المراكز الحدودية باستعمال وثائق مزورة أو بانتحال شخصية الغير أو التخفي في المركبات بين البضائع أو إحداث مخابئ بهيكل المركبة صعب الكشف عنها أو المرور عبر منافذ غير المراكز الحدودية فيجتاز المهاجر غير الشرعي حدود دول برا بنفسه معتمدا على إمكانية، وإما الاستعانة بشبكات التهريب المهاجرين مقابل مبلغ مالي، يومن الطرق البرية المهمة للهجرة غير الشرعية طريق الصحراء الكبرى حيث تنطلق قوافل المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا منطلقين من دول شمال افريقيا تونس وليبيا، والجزائر والمغرب والى حد اقل مصر وتعد الجزائر مركز الثقل في تنقلات المهاجرين السريين بين نحو تونس أو المغرب أو بطريقة مباشرة نحو أوروبا ويرجع بالأساس لاتساع الحدود للجزائرية مع، النيجر ومالي وليبيا، المغرب تونس الصحراء الغربية موريتانيا، وبتالي فتعدد الحدود الجزائرية واتساعها يصعب مراقبتها ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على التسلل والعبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية لأوروبا، وما زاد في تفاقم هذه الظاهر منذ عام (1990) هو تدفق أكثر من (30) جنسية افريقية هدف الإلتحاق بأوروبا عن طريق

(1) قيس لطيف علي، الهجرة الدولية من العراق واتجاهاتها بعد عام 2003 (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة العراقية، 2020، ص81.

(2) سحنين هبري، ولد الصديق ميلود، المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مجلة البحوث السياسة والقانونية، المجلد2، العدد 14، 2020، ص11.

إسبانيا مرورا بالمملكة المغربية وبأقل حدة إيطاليا عن طريق ليبيا في سنوات تدهور المستوى الأمني وانشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب[1].

4- الطرق الجوية:

تعد المطارات باعتبارها مناطق عبور إستراتيجية وحساسة بدرجة بالغة، مما جعل الدول تفكر دائما في توفير جميع الوسائل المادية والتقنية لحمايتها والمتمثلة في أجهزة: السكانير والآلات الكاشفة للمعادن تفاديا لأي حادث يطرأ على الحركة العادية للمطار، مما يؤدي غالبا إلى عرقلة السير الحسن لعمل مصالحا لأمن، لذلك فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية قليلة جدا تكاد تكون منعدمة لكون المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقها، حيث تنحصر هذه الظاهرة في دخول وخروج المواطنين، باستعمال وثائق مزورة ومن خلال القضايا المتعلقة بالتزوير المسجلة من قبل مصالح شرطة الحدود مثل تزوير جوازات السفر عن طريق تغيير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص وكذا الصورة ثم بطاقة الإقامة[2].

يمثل الطريق الجوي للهجرة غير الشرعية أقل الطرق استعمالا من طرق المهاجرين غير الشرعيين[3]، ذلك نتيجة الرقابة المشددة والحراسة الصارمة في المطارات، غير أن الأمر لا يسلم من استخدام بعض المهاجرين غير الشرعيين الجوازات مزورة أو الاستعانة بأحد الأعوان أو الموظفين التابعين إلى أحد المؤسسات المتواجدة في المطارات، كما قد يستعين العصابات التهريب[4]، إلا أن الطريق الجوي أصبح نادر الاستعمال نظرا الإجراءات المراقبة الصارمة والمشددة خاصة في ظل وجود أجهزة تكنولوجية حديثة تسهل اكتشاف المزورين الوثائق، تعد الحل الوحيد للهجرة عبر الجو هو تزوير الوثائق، وعليه فإن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا ومستحيلة[5]، تمتاز الطرق الجوية بارتفاع تكاليف الطيران من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب أتباع العديد من الإجراءات الأمنية

(1) سعاد كرباش، صايم فاطيمة، السياسية الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في قانون الوطني وقانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص21.

(2) محمد غربي وسفيان فوكة واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص26.

(3) فوزية عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2014 – 2015، ص37.

(4) اسية بني ابوعزيز، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الحاج لخضر، قسم الحقوق، 2018، ص24.

(5) سعاد كرباش، صايم فاطيمة، مصدر سابق ص24.

والمرور عن طريق العديد من نقاط التفتيش والتدقيق ودقة الإجراءات المتبعة مما يشكل خطورة على المهاجرين غير الشرعيين، إذ أن صعوبة اختراق المطارات بالنسبة للمسافرين تأتي من كونها تستخدم ما يسمى بالإجراءات (البايومترية(*))، التي تقوم بوظيفة الحصول على صورة العين والأصابع وتدخلها في قاعدة البيانات، هذا ما يجعل من المهاجرين يلجؤون إلى طرق أكثر ضمانة للحيلولة دون اكتشافه لذلك لا يفضلون المهاجرين غير الشرعيين الهجرة عن طريق الجو، لأنها الأكثر خطورة في الوقوع بيد السلطات الرسمية، فضلاً عن أن المطارات تعد واحدة من أكثر الأماكن الحيوية التي تتمتع بالحماية المشددة وقوعها في منطقة مغلقة، بحيث يكون من الصعب اختراقها[1].

نستنتج من ذاك أن طرق الهجرة غير الشرعية تتسم بخطورة بالغة وارتفاع المخاطر الإنسانية، حيث تشكل الطرق الصحراوية بيئة قاتمة بسبب الحرارة الشديدة والاكتظاظ وشبكات التهريب، بينما تشهد الطرق البحرية معدلات وفاة عالية نتيجة استخدام القوارب المتهالكة وظروف الإبحار القاسية، وتظل الطرق البرية أكثر استخدامًا ومرونة للاستفادة من حدود واسعة وضعف الرقابة، في حين تقل الهجرة عبر الطرق الجوية بشكل كبير بسبب الإجراءات الأمنية المشددة والتكلفة العالية. ويعكس ذلك الأثر الكبير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ على اختيار المسار، واستغلال شبكات التهريب للفراغ القانوني والجغرافي لتسهيل الحركة غير الشرعية.

ثانياً- الأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية في افريقيا:

هناك وسائل عدة تستعمل في الهجرة غير الشرعية على اختلافها سواء كانت برية بحرية أو جوية، وتكون إما باستعمال وثائق سفر مزورة أو وثائق صحيحة ولكن عليها تأشيرة مزورة، أو استعمال وثيقة سفر لاجي أو الدخول إلى الدولة المستقبلة دون أي وثيقة، وفيما يأتي أهم الأساليب.

(*) البايومترية: هي منظومة متطورة جدا صُمِّمت لكشف المجرمين، وبفضل واجهتها السهلة الاستخدام، يمكن لأفراد إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء تحميل بصمات أصابع وصور للوجه تتولى برمجية مقارنة شديدة الفعالية تقصّيها في البيانات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول البايومترية بحثا عن مطابقات محتملة.

(1) سعد عبد الحسين خنجر الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا الغربية رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2018، ص53.

1- استعمال وثائق سفر مزورة:

تعتبر رقابة جوازات ووثائق السفر عمل دقيق يتطلب أشخاص ذوي خبرة ومهارة، كون الدخول والخروج من البلاد محال حساس وخطير، ويكون العمل بالفحص الدقيق لبيانات هذه الوثائق والجوازات ومطابقة للصورة الموجودة بهم مع ملامح وأوصاف حامله التي يجب أن تكون مطابقة للأصل وإن لم يقتنع بها أو لم يتفحصها جيدا بالعين المجردة فإنه سيتعين بالمراقبة التقنية المستعملة الكشف عمليات التزوير كالأشعة فوق البنفسجية والعدسات المكبرة، ويمكن ملاحظة عمليات التزوير في بعض الحالات تذكر منها نزع الصورة الأصلية واستبدالها بأخرى، فيكتشف هذا العمل أو الفعل من خلال الآثار أو البصمات التي يتركها المزور عند نزع الصورة وإعادة تثبيت أخرى، وأيضا نزع إحدى صحف الجواز ووضع أخرى محلها، وتكشف هذه العملية بمقارنة الأرقام ولون والخطوط على الورقة مع باقي أوراق الجواز و يمكن أيضا استعمال المزور مواد كيميائية لإزالة بعض البيانات على جواز السفر، و ملا بيانات أخرى محلها، ويتم التأكد في حالة الشك من الألوان الموجودة بالجواز وكذلك بتعريضها للضوء فيتضح الخلاف الموجود[1].

2- استعمال جواز أو وثيقة سفر صحيحة عليها ختم أو تأشيرة مزورة:

تعد البلدان الإفريقية الخاضعة للتأشيرة غالبا ما تكون مصاريف استخراج جواز السفر أقل بكثير من المبالغ المدفوعة في القنصليات من أجل الحصول على التأشيرة مما يدفعهم إلى اللجوء إلى جهات متخصصة في التزوير تقوم بتقليد التأشيرة بوضع ختم سواء كان ختم جاف ويشمل الصفحة بكاملها أو باستعمال تقنيات الإعلام الآلي أو طبع نسخة مشابهة لها عن طريق تقنية سكانو، ولا يمكن التوصل إلى الفرق بينها و بين التأشيرة الحقيقية إلا من خلال الترقيم التسلسلي للتأشيرة، وكذلك حدوث بعض أخطاء الطبع، وتجد هذه الحالات عند سرقة جوازات السفر سواء من أشخاص أو مكاتب الجوالات و إضافة بعض المعلومات عليها، والتفرقة بين الجوازين المحتاج إلى دقة وخيرة القائمين بالعمل في حقل جوازات السفر. وكذلك استعمال الفحص المعياري، أما تقليد الأختام بالجوازات يتم عن طريق إعادة نسخها على ورقة بيضاء بواسطة الكربون يتم تحتها على قطعة خشبية ويمكن اكتشافها بتمرير أصبع اليد عليها أو مقارنة الأختام الحقيقية الواردة في

(1) طواهير عبد الجليل، غريب بولرياح، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2019، ص28.

جواز السفر أو بالمقارنة مع وثائق تتضمن جميع أنواع الأختام ومقارنة كل مقطع بنظيره من ختم الآخر [1].

3-استعمال وثيقة سفر لاجئ:

يقصد بانتحالِ الشخصيةِ الادعاءُ أو التصرفُ بصفةِ شخصٍ آخر عبر الاستيلاء أو الاستعمال غير المشروع لملفاته الشخصية كاسمه، صورته، رقمه القومي، أو أي معرّفٍ آخر بغرضِ تحقيق منفعةٍ شخصيةٍ أو مادية. ويتجلى ذلك عادةً في الاحتيال المالي، أو إجراء معاملات قانونية باسم الضحية، أو استخدام هويتها لارتكاب أفعالٍ جنائية [2].

يبقى أمام الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الوسيلتين المذكورتين سابقًا خيارٌ وحيد، وهو الادعاء بصفة اللاجئ وانتحالها عبر تقديم وثائق غالبًا ما تكون مزوّرة. ومع ذلك، فإن اللاجئين المسجلين رسميًا تحت إشراف ورعاية مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معروفون بشكل حصري. ويُعرف اللاجئ بأنه الشخص الذي يعيش خارج بلده الأصلي خوفًا من التعرض للاضطهاد بسبب جنسه أو دينه أو انتمائه إلى مجموعة اجتماعية محددة أو آرائه السياسية، ويكون غير قادر على الاستفادة من حماية الدولة التي يحمل جنسيتها.

ومع التطور التكنولوجي، أصبح بالإمكان التحقق من حالة اللاجئ داخل أراضي الدولة من خلال فحص صحة الوثيقة المعروفة باسم CTD، وهي عبارة عن كتيّب أزرق اللون يحتوي على أربعين صفحة، ومدوّن على غلافه باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية عبارة عن رخصة سفر ويتميز بوجود خطين أسودين على الجهة اليمنى. ويختص مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمنح الجوازات الأصلية (الخام) للسلطات المختصة في الدول.

4- عدم استعمال أي وثيقة:

تعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعًا بين المهاجرين الذين ينتقلون للإقامة في الدولة المجاورة مباشرةً لبلدهم الأصلي. وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب، أهمها:

---

(1) طواهير عبد الجليل، غريب بولرياح، المصدر نفسه، ص29.

(2) أحمد سليمان، الفرق بين انتحال الشخصية وانتحال صفة، على الرابط https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1612291.html

- صعوبة الحصول على جواز السفر من الدولة الأصلية نظرًا لتكلفته الباهظة.
- صعوبة الحصول على التأشيرات المطلوبة للدخول إلى الدولة المستهدفة.
- الرغبة في تفادي كشف هويتهم أمام سلطات الدولة المستقبِلة، خاصةً عند الدخول والخروج المتكرر منها.
- الإقامة لفترات مطوّلة باستخدام تصاريح الدخول أو الإقامة القانونية.
- ولادة أفراد ضمن أسر تقيم بصورة غير قانونية في الدولة المضيفة.[1]
- الحصول على جوازات سفر مسروقة أو مزوّرة بأسعار منخفضة في البلدان المستهدفة.
- محاولة تفادي الخضوع للرقابة والإشراف الذي تمارسه الجهات المختصة طوال فترة الإقامة الممنوحة، بهدف تجنّب أي مساءلة قانونية نتيجة تجاوز مدة الإقامة المقررة[2].

نستنتج أن الأساليب السائدة للهجرة غير الشرعية في إفريقيا تتنوع بين استعمال وثائق سفر مزوّرة، واستعمال وثائق صحيحة مزوّرة الختم أو التأشيرة، وانتحال صفة اللاجئ عبر وثائق مزيّفة، وعدم استعمال أية وثائق، حيث تستغل شبكات التهريب ثغرات الرقابة وتكاليف السفر والتأشيرات العالية وغياب البدائل الشرعية. وتدلّ هذه الأساليب على تحوّل الظاهرة إلى سوق انتهازي يدار تقنيًا ويدويًا معًا (تزوير ورقي وتقنيات رقمية وبيومترية)، وتؤدي إلى تعقيد مهام ضباط الحدود وإلى مخاطر انتهاك حقوق المهاجرين. ومن ثمّ يتبين أن المواجهة الفعالة تتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين تعزيز قدرات الكشف والتوثيق التقنية والقضائية، وتسهيل القنوات القانونية للانتقال، وحماية الضعفاء من الاستغلال من قبل مهربي البشر.

ثالثاً– الآثار المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في أفريقيا:

تعد الجريمة الهجرة غير الشرعية من الجرائم المستحدثة، التي تفاقم حجمها بشكل مطرد، بسبب تخصص الكثير، من الشبكات الإجرامية في نقل المهاجرين بصفة غير شرعية مقابل الحصول على مبالغ مالية باهظة وينتهي الأمر في غالب الأحيان باستغلال المهاجرين استغلالا بشعا من

(1) وئيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، ط1، للنشر والتوزيع دار الفكر الجامعي، مصر، 2016، ص79.

(2) آلاء محمد السيد عبده حميد، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة، المجلة العلمية لكلية الآداب، المجلد 12، العدد 1، مصر.

خلال ما يعرف بتهريب المهاجرين والمتاجرة بهم، وكذا الجريمة المنظمة، وفيما يأتي أهم الجرائم الناتجة عن الهجرة غير الشرعية.

1- الجريمة تهريب البشر الاتجار بهم:

تعد ظاهرة تهريب وتجارة البشر أهم صور الجريمة المنظمة، اذ تعرف ظاهرة الاتجار بالبشر بأنها تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، سائر أشكال الاستغلال الجنسي،أو الخدمة قسرا، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء البشرية[1].

جريمة الاتجار بالأشخاص من الجرائم الخطيرة وانتهاكا صارخا الحقوق الإنسان، يمس الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ممن يقعون فريسة في أيدي المتاجرين سواء في بلدانهم وخارجها، ويتأثر كل من إفريقيا وأوروبا من ظاهرة الاتجار بالبشر سواء كان ذلك البلد هو المنشأ أو نقطة العبور أو المقصد للضحايا[2]، وتعد ظاهرة الاتجار بالبشر باعتبارها صورة من صور الجرائم الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يمتد خطرها بين الدول التي أصبحت بفضل التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية[3]، اما جريمة تهريب المهاجرين وقد عرفت الأمم المتحدة ظاهرة تهريب المهاجرين من خلال بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال بأنها تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية[4].

(1) عتبة بجلبل، الهجرة غير الشرعية واستغلال البشري، مجلد الإجهاد القضائي، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد8، الجزائر، ص4.

(2) فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن، تداخلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلد جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1، الإمارات، ص714.

(3) امال عقابي، دور الإتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد 3، الجزائر، 2023، ص490.

(4) حسن الأمام سيد الاهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية واحكام القانون الدولي للبحارة، مجلة الحقوق الجزائرية، المجلد 3، العدد 6، الجزائر، 2015، ص8.

نشأت ظاهرة تهريب البشر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها الحدودية، برزت هذه الممارسات بشكل أوضح، خاصة في القارة الإفريقية[1].يُلاحظ أنّ الفارق الأساس بين الاتجار بالبشر وتهريبهم يقوم على طبيعة الإرادة، ففي حالة الاتجار، يُخضع الأفراد عادةً بالقوة أو التهديد، لتتحقق المصلحة المادية للجماعات أو العصابات المتورطة، في حين يُبنى التهريب غالباً على اتفاق رضائي بين المهاجر أو اللاجئ والمهرب بهدف الالتفاف على أنظمة الهجرة. غير أنّ هذا التمييز يظل إشكالياً، إذ تُطرح إشكالية (الموافقة) و(الإكراه) كحدّ فاصل، خاصة وأن ظروفاً مثل الفقر والجوع والمرض قد تُعتبر شكلاً من أشكال الإكراه من الناحية النظرية [2]، ونفهم من هذا التعريف التفرقة بين المفهومين وسيلتين لهما نفس الأسلوب بالنسبة للهجرة غير الشرعية وبالتالي يلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى التهريب والاتجار وسيلة للتسلل والإنتقال إلى دول أوروبا ويلجأ المهاجرين إلى عصابات التهريب للتفاهم والمفاوضة معهم على المال، مقابل تهريبهم سريا إلى بلدان المقصد وهذا ما يحدث في دول افريقيا عبر المنافذ البرية الحدود بين الجزائر ومالي والنيجر، والحدود بين مصر وليبيا وبين موريتانيا والمغرب والمنافذ البحرية (معبر جبل طارق سبتة ومليلية تونس وسردينيا مع لامبيدوزا). تستخدم عصابات تهريب المهاجرين وسائل التهريب هي (السيارات الجماعية ذات الدفع الرباعي، الشاحنات والقوارب وسفن الصيد فأصبحت ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين مشكلة وهاجس صعب أصبح يؤرق الدول الأوروبية وأصبح من الصعب معرفة وملاحقة عصابات التهريب لأنهم مجهولي الهوية مما يشكلون تهديدا للمجتمعات الأوروبية باعتبارها عامل أساسي في توافد المهجرين غير الشرعيين بصفة كبيرة جدا لأنها تملك وسائل النقل بما فيها تأمين الطريق سواء من الحدود البرية أو البحرية في دول جنوب المتوسط خاصة شمال إفريقيا إذ نجد الدول مطلة على البحر المتوسط ودول عبور منها الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر من أمثلة ذلك نجد عصابات تهريب المهاجرين في الجزائر خاصة في الحدود الصحراوية بين مالي النيجر ليبيا والتي تباشر عملياتها مع المهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا والتفاوض معهم حول سعر الرحلة حول المكان الحدودي الذي ينوي إليه هؤلاء المهاجرين من الحدود المغربية أو التونسية أو الليبية.

(1) عثامنية سارة، زنداي بسمة، مصدر سابق، ص16.

(2) فاطمة إيشر، فرود قويدر، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2020، ص39.

فتهريب البشر يكون إما بطريقة فردية أو منظمة، ففي الأولى يستخدم المهاجرون غير الشرعيين قوارب التهريب مقابل دفع مبالغ مالية معينة أو الصعود والاختباء في السفن البحرية والتجارية دون علم إدارتها وملاحيها سواء باستغلال غفلة حراسها أو بتسلقها بعد السباحة نحوها أثناء عمليات الشحن والتفريغ، ومن ثم يختفون داخل قوارب النجاة أو المخازن والمستودعات أو يتسللون من خلال النقاط البرية التي تقل فيها مراكز مراقبة حراس الحدود[1].

جريمة تهريب البشر المنظم، فتتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ مالية عبر شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم الخبرة اللازمة والمعرفة بقوانين الهجرة وتملك الجنسية وطرق الحصول على الإقامة، ومنهم من عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، حيث تستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للتفتيش ولا الرقابة الحدودية مقابل مبالغ مالية ودون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب، والتي يتعرض فيها أحياناً المهاجرين غير الشرعيين للغرق بسبب الأعداد الكبيرة التي تفوق حمولة المراكب، ويستغل المهربون الفرصة لابتزاز المهاجرين غير الشرعيين واستغلال الظروف الاقتصادية التي يعانون منها[2]، يستغل عصابات الاتجار بالبشر فئات النساء لغرض الاستغلال الجنسي التجاري وما شابه ذلك وهذا من ضمن الجرائم الخطيرة بحيث تقوم تلك العصابات بتجارة رقيق النساء نحو الدول الأوروبية بحيث لم يبقى الخطر في هذه الحالة يقتصر فقط على النساء فقط بل حتى الأطفال لأن غرض وهدف العصابات هو كسب المال وقد ساعد على توسع هذه التجارة هو الإنحلال الأخلاقي والتخلي عن بعض المبادئ الإنسانية، وبالتالي، نظرا لما يتقاضاه أولئك المجرمين من أموال خيالية مقابل اختطاف الأطفال والتجارة بهم في دول أوروبا، أصبحت تجارة البشر ظاهرة خطيرة تهدد الدول خاصة أفريقيا[3] نلاحظ أن علاقة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ مالية فتقوم عصابات تهريب البشر غالباً عن طريق البحر باستخدام القوارب ذات

(1) أمل حمدي دكاك، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية،2008، ص106.

(2) بساس محمد، سويقي حورية، السبل القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة، مجلة المفكر، جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 17، العدد 2، 2022، ص25.

(3) صدقي عبد الرحيم، الإجرام المنظم جريمة القرن الحادي والعشرين دراسة في مصر والبلاد العربية، ط1، للنشر والتوزيع دار الهاني للطباعة، القاهرة، 2009، ص69.

المولدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها، كما في حالة اتجاه الصوماليين والسودانيين والإثيوبيين والاريتريين إلى الأراضي اليمنية، حيث يتم إنزالهم عند المراسي البعيدة عن المنافذ والنقاط المراد بلوغها[1]، وغالباً ما يقوم المهربون بمساومة المهاجرين بأسعار مرتفعة، وقد يساومونهم حول إنزالهم لأقرب موقع دفع مبالغ إضافية، ومن ثم يعرضون حياتهم للخطر نتيجة إمكانية تعرضهم للهلاك غرقاً، فضلا عن إلى أن بعضهم قد يسعى لتخفيف حمولة المركب بإلقاء بعض المهاجرين للتخلص من الوزن الزائد، فضلاً عن حدوث بعض المشكلات نتيجة قيام بعض المهربين بتخدير المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم استغلالهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة تسلمهم هي الأخرى المستشفيات متخصصة في القيام بهاته العمليات غير القانونية، فتستولي على أعضائهم وتزرعها لآخرين مقابل مبالغ مالية ضخمة، حيث تبلغ أرباح تجارة تهريب البشر إلى دول الاتحاد الأوروبي وحدها نحو خمسة مليارات دولار سنويا يتعرض المهاجرين غير الشرعيين بطريقة غير قانونية إلى الاستغلال الجنسي أو الموت، مما يجعل جريمة تهريب البشر تهديداً كبيراً لحياة المهاجرين. ويستخدم مرتكبو هذه الجرائم تقنيات معقدة لتحديد مواقع خفر السواحل ونقاط المراقبة الحراس الحدود[2].

2- الجريمة المنظمة:

أنها النشاط المستمر المخالف للقانون والذي يقوم به كان منظم ويسعى إلى تحقيق هدفه الإجرامي ولو يتجاوز حدوده الوطنية[3]. عرفة الشرطة الدولية الجريمة المنظمة بأنها كل جمعية أو تجمع الأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق ارباح وفوائد دون أي التفات الى الحدود الوطنية[4]. وتتميز الجريمة المنظمة خصائص عدة تجعلها من أكثر الجرائم تنظيما وتعقيدة بحيث تحتوي على وجود جماعة إجرامية أكثر من ثلاث أفراد وذات بناء هيكلي مندرج ووجود علاقة ممتدة ومستمرة حتى في اعتقال أحد قادتها، والهدف الأساسي الذي نشأت من أجله هو تحقيق

(1) Thibault van Damme، Irregular migration and human smuggling networks in Mali،Clingendael Netherlands Institute of International Relations،2017،p7.

(2) صدقي عبد الرحيم، مصدر سابق 69.

(3) خالد بن مبارك القريوي القحطاني، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة غير الوطنية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007 - 2008، ص22.

(4) عثامنية سارة، زنداوي بسمة، مصدر سابق، ص20.

أرباح هائلة من مصادر غير مشروعة، ونلاحظ من خلال هذه التعريفات للجريمة المنظمة بأن الهدف الجوهري من القيام بهذا النوع من الجرائم وهو كسب المال وتتمثل أشكال وصور هذه الجريمة ما يأتي، تجارة المخدرات تجارة الأسلحة تجارة كل الممنوعات القتل والاختطاف خاصة الأطفال ورجال الأعمال، تجارة الأعضاء البشرية الاحتيال والنصب بمختلف أنواعه القرصنة عملية التهريب بكل أشكاله اختطاف الطائرات القرصنة البحرية والنصب البحري الفساد في الحياة السياسية ورشوة الموظفين العموميين[1].

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، ولقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى خطيرة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح[2].

تعرف الجريمة المنظمة بأنها (تلك الجريمة التي افرزتها الحضارة المادية لكي تمكن الانسان المجرم من تحقيق أهدافه الاجرامية بطريقة متقدمة، لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط نفسه من وسائل يخفي بها اغراضه الإجرامية، ولابد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين)[3].

عمليات تهريب المهاجرين والأشخاص الراغبين بالهجرة بالطرق غير الشرعية، أصبحت تعد نوعا من أنواع الجريمة المنظمة التي تعمل الدول جاهدة على مكافحتها، خصوصا دول الاتحاد الأوروبي.

وتمارس هذه الأشكال من الجرائم من طرف الشباب خاصة منهم المهاجرين سواء القانونين أو غير القانونيين في البلدان الأوروبية خاصة منهم الذين لم يدمجوا نهائيا في المجتمعات الأوروبية بسبب عدم وجود الوثائق الإدارية التي تثبت هويتهم وأقامتهم تفسير هذه العلاقة من خلال التفكك

(1) فاطمة إيشر، فرود قويدر، مصدر سابق، ص33.

(2) فايزة ختو البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010 – 2011، ص43.

(3) محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2008 – 2009، ص10.

الاجتماعي في انحراف هؤلاء الشباب المهاجر باعتبارهم أنهم انسحبوا من مجتمعاتهم الأصلية ووجودا أنفسهم في مجتمعات جديدة ويشعرون بالفشل والإحباط المعنوي بعد القيام بالهجرة وفشلوا في إيجاد طرف لتأمين حياتهم الاجتماعية ويفسر آخرون من زاوية الإجهاد الذي بات من صفات العصر حيث يتوجه الشباب المهاجر إلى طريق الإجرام الطريق منطقي للحصول بسهولة على الثروة والغني السريع خاصة منهم المهاجرين غير الشرعيين الذين فشلوفي الحصول على مناصب عمل في دول أوروبا[1]، وتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن صور الجريمة ما يأتي:

أ- الجريمة تجارة السلاح:

يقصد عمليات بيع وشراء الأسلحة بهدف تحقيق منافع مادية أو سياسية. وقد يتخذ هذا النشاط صوراً مشروعة حين يهدف التاجر إلى تزويد بلاده بالأسلحة لتعزيز قدراتها الدفاعية داخلياً وخارجياً مع تحقيق ربح مشروع، أو صوراً غير مشروعة حين يصبح الهدف التمكّن من الكسب بغضّ النظر عن أثر السلاح على الأمن العام، أو حين يُستخدم الاتجار كوسيلة للفساد والتآمر وإثارة الفوضى [2].

تشكل تجارة الأسلحة خطر أمني حقيقي يهدد دول أوروبا فهو مصدر دعم للعمليات الإجرامية كالقتل والعمليات الإرهابية مثل التفجيرات والأفعال الانتحارية التي يقوم بها هؤلاء الأفراد، وتستغل المهاجرين غير الشرعيين لتهريب الأسلحة مقابل مبالغ مالية، وتشهد تجارة الأسلحة نشاطا واسعا في أفريقيا خصوصا مع الحدود المغربية الموريتانية والحدود الجزائرية المالية والنيجيرية ونتيجة للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في غرب إفريقيا مثل النزاع النيجيري[3].

شهدت إفريقيا جفاف حاد دفع بعدد كبير من اللاجئين وحتى المهاجرين غير الشرعيين منهم طوارق مالي والنيجر إلى الالتحاق بالعصابات الإجرامية، خاصة المتواجدة في ليبيا والجزائر بحيث تمكنوا من تأسيس جبهة شعبية لتحرير الصحراء الغربية لكن أصبحت هذه الجبهة تتاجر

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، ط1، النشر والتوزيع دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص10.

(2) منى محمود محمد مصطفى، الاتجار بالسلاح من منظور إسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الازهر، المجلد1، العدد 16، مصر، 2016، ص722.

(3) بوعلام بولعراس، فريد جبابلة، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، العدد471، 2002، ص19.

سريا في الأسلحة سواء الخفيفة والثقيلة، إن تنقل وهجرة الأفراد في وسط الصحراء الإفريقية شجعت من تنقل الأسلحة حيث أن تسلل المهاجرين غير الشرعيين والمهربين للممنوعات لا يتنقلون إلا بحمل الأسلحة الخفيفة سواء للدفاع عن أنفسهم وفي نفس الوقت بيعها للجماعات الإجرامية والإرهابية[1]، ونلاحظ تجارة الأسلحة مرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتمثل مشكلة خطرة ومعقد ان المهربون يستخدمون المهاجرين كوسيلة لنقل الأسلحة لنقل تجارتهم عبر الحدود بشكل غير قانوني وتستخدم طرق سرية من الصعب على السلطات كشفهم وتفكيك الشبكات المرتبطة بتجارب الأسلحة.

ب- الجريمة تجارة المخدرات:

تعد الاتجار بالمخدرات تجارة غير الشرعية على الصعيد العالمي تتضمن زراعة، وصناعة، وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات، يتم تجارة المخدرات عن طريق المهاجرين غير الشرعيين، تعرف المخدرات في الجانب العلمي كما يأتي، المخدر مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم[2] ويعرف أيضا بأن المخدر مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتسبب تعاطيها حدوث تغيرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيطا أو اضطرابا في مراكز المخ المختلفة تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز واللمس والشم والبصر والتذوق والسمع والإدراك والنطق[3]، وهي من أخطر المواد الاستهلاكية للإنسان، فهي كل العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها، أو مركب من المركبات الكيميائية والمشروبات التي تؤثر سلبا أو إيجابيا على الإنسان بالإضافة إلى الأدوية الممنوعة والممسوحة، فكل هذه المكونات تغير من المزاج الإنساني الطبيعي، ليصبح يعتمد عليها في حياته بسبب خاصيتها المخدرة فهي تسكن الألم أو تلغيه نهائيا، وتسبب النعاس والنوم وغياب الوعي الكامل[4].

---

(1)Nicolas florquin and stephaniepezars، insurgency، pisarmament، and in security in NorthenMali، win micolasfloquin and eric،2004،p10

(2) يوسف عبد الحميد المراشدة، تجريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص19.

(3) عيشاوي محمد شمس الدين، منصوري الوردي، جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020-2021، ص11.

(4)Yves pelicier et Guy thuillier، la drogue, paris، presse universitaire de France،p13

تظهر التقارير الدولية أن الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا ترتبط بشكل متزايد بأنشطة الجريمة المنظمة، وعلى رأسها تجارة المخدرات. ووفقًا لتقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن الطرق التي يسلكها المهاجرين غير النظاميين، خصوصًا عبر دول الساحل مثل مالي والنيجر وصولا إلى ليبيا والمغرب، تستخدم أيضًا لتهريب مواد مخدرة (الحشيش) نحو أوروبا[1]، ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على الجانب الأمني فحسب، بل تتعداها إلى البعد الإنساني، حيث يستغل بعض المهاجرين من قبل شبكات التهريب في نقل المخدرات دون علمهم أو تحت الإكراه، مقابل تسهيلات في السفر أو الحماية.

كما كشفت تقارير الشرطة الأوروبية عن تورط بعض المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا بشكل غير قانوني في توزيع المخدرات على المستوى المحلي بعد تجنيدهم من قبل الشبكات[2]، وفي عام 2019، ألقي القبض في إيطاليا على شبكة تهريب كانت تنقل مهاجرين غير شرعيين من ليبيا، وتبين أنها متورطة أيضًا في عمليات تهريب كميات كبيرة من المخدرات عبر البحر المتوسط[3].

في دول شمال إفريقيا المسؤولية لدول جنوب أفريقيا من دخول المخدرات إلى أقاليمها نظرا إلى لجوي بعض العصابات المافيا المختصة في إنتاج وزرع المخدرات قصد ربح المال لأن تجارة المخدرات تشهد تجارة مربحة جدة، وغير مكلفة وتصنف تجارة المخدرات بكل أنواعها تجارة غير مشروعة وهي محضورة وممنوعة دوليا، ويجد المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم يمتهنون تجارة المخدرات بصفة مؤقتة من خلال بيع وشراء المخدرات أو نقلها إلى المكان المعين للالتقاء بأصحاب البضاعة، لكي يؤمنوا مبلغا من المال بغية التسلل للدول الأوروبية أصبحت المجتمعات الدولية بما فيها الأوروبية بسبب تزايد المهاجرين غير الشرعيين إليها والذين امتهنوا تجارة المخدرات، فأصبحت نيجيريا من أول منتجي مادة الماريجوانا بإفريقيا الغربية وأكبر مصدر لأوروبا، بواسطة المهربين النيجيريين خاصة المهاجرين غير الشرعيين الذين هجروا بسبب الظروف القاسية في بلدانهم من المهربون العاملون على الأراضي الأوروبية تم إدخالها المهاجرين

(1)Europol, European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment، European Union Agency for Law Enforcement Cooperation،The Hague،2021،p69

(2)Europol،SOC□□ 2021،□77.

(3)Italian Police Bust Major Migrant and Drug Smuggling Ring in Sicily،The Guardian، 2019، https://www.theguardian.com

سرا، عبر معابر الحدود على يد عصابات[1]، ويتم تمريرها عبر حدود الدول من مالي والنيجر باعتبارها دولتين عبور ما بين إفريقيا وجنوب الصحراء وافريقيا الشمالية بحيث تحدد المسافة بين الجزائر ومالي ب(1000)كم ومع النيجر(1500)كم وبعدما توجه التصدير بصورة سرية عبر المهربين ليتلقاها المهاجرين بما فيهم غير الشرعيين الذين يقومون بتأمين المرور عبر الحدود دون علم السلطات الأمنية والجمركية، أما المغرب الذي يعد من أكبر الدول الإفريقية إنتاجا لمخدر الحشيش والذي يزرع بكميات كبيرة من طرف مزارعين ويشغلون بصفة قانونية وتقدر كمية الإنتاج السنوية ب 10000الاف طن تعود بالربح بـ(2 مليار دولار) سنويا، كما تزرع مادة الحشيش في شمال غرب إفريقيا، بالمغرب (منطقة الريف المغربي وشفشاون عطامة)، وبعدها تهرب هذه المخدرات عبر الحدود البرية مع الدول المجاورة خاصة الجزائر لتسوق إلى أوروبا عن طريق المهربين بالتعاون مع المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات جزائرية مغربية دول إفريقيا الغربية، وتم عملية التهريب عن طريق السيارات محملة بحوالي (200 كغرام) من المخدرات وأحيانا تلتقي العصابات المهربة بحراس الحدود والجمارك فتدفع المال مقابل العبور أو إتباع المسالك الوعرة لتفادي التلاقي بذات الحرس، ويتم لعبور هذه المخدرات إلى أوروبا أن يتلقي هذه السلع كبار العصابات المروجة لها خاصة المغاربة المهاجرين، وبالتالي يتم ترويجها للاستهلاك وبهذا أصبحت أوروبا تعاني من سلبيات المخدرات التي يتواطئ فيها الاوربيين والمهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي جعل منها تشكل تهديدا وخطرا على صحة وحياة المجتمعات الأوروبية[2]، كما أن الشبكات الإجرامية تقوم بتهريب المخدرات عبر عدة مسالك منتشرة على طول الشريط الحدودي الجزائري المغربي مستغلين في ذلك المهاجرين غير الشرعيين وبواسطة الحيوانات أو السيارات أو حتى على الأقدام، حيث تستقبلها شبكات إجرامية متمركزة بالجزائر التي تعمل على نقل هذه السموم باتجاه تونس وليبيا لتأخذ مسارها باتجاه أوروبا[3]. ونلاحظ هذه الوقائع إلى أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد ظاهرة اجتماعية ناتجة عن الفقر والنزاع، بل أصبحت جزءا من شبكة معقدة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

---

(1)Observatoire geopolitique des drogues، Etatdes drogues،drogues des Etats، Editions Hachette،1994.p68

(2) فاطمة إيشر، فرود قويدر، مصدر سابق، ص36-37.

(3) بساس محمد، سويقي حورية، مصدر سابق، ص25.

3- الجريمة الإرهاب:

يقصد بالإرهاب استخدام للقوة أو العنف أو التهديد يلجأ إليها الشخص تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال والمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح[1].

الإرهاب هو الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى أو مجموعة سياسية أخرى، وتتمثل الأساليب الإرهابية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في أعمال العنف المستمرة المتمثلة في القتل والاغتيالات السياسية والخطف واستخدام الأسلحة والمتفجرات بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام[2].

من و هذه التعريفات الإجرائية للإرهاب يتبع لنا أن ظاهرة الإرهاب لها علاقة جزئية وغير مباشرة مع الهجرة غير الشرعية بحيث أن عند بداية التخطيط لتنظيم وتأسيس تنظيم إرهابي يجب إنضمام عدد وكبير للأفراد الذين يشكلون أساس التنظيم، وبالتالي تكمن هنا العلاقة بين المهاجرين غير الشرعيين والتنظيم الإرهابي، بحيث يجد المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم في دول المقصد بدون عمل ولا مأوى ولا رعاية إجتماعية ولا مال الأمر الذي يمكن أن يدفعهم إلى الإنخراط في الجماعات والتنظيمات الإرهابية مقابل كسب المال متجاهلين مصادر تلك الأموال وهدفه الوحيد هو تأمين المال لأن التنظيمات الإرهابية لديها أموال وتدعيمات مادية من طرف جماعات ضاغطة أو ما شابه ذلك لأهداف معينة، بحيث يصبح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تحت إدارة الجماعات الإرهابية واستغلالهم لأعمال عنف مسلحة ويستخدمون أكثر في جمع المعلومات والتخريب مقابل الأموال طالما أن وضعية الإقامة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في الدول الأوروبية غير قانونية لأن هويتهم مجهولة بسبب عدم وجود أي وثيقة هوية أو سفر تثبت هو يتهم وغرض وجودهم في تلك الدول وهذا

(1) أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص55.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، ط1، للنشر والتوزيع مكتبة طريق العلم، 2005، ص10.

ما يوافق ويساعد على إنضمامهم إلى مجمعات الإرهابية، وهذا ما يحصل في الدول الأوروبية وما تشهده من أعمال عنف إرهابية تستهدف أمن الدول الأوربية، مثل ما حدث في تفجيرات قطار مدريد (2004)، في محطة أتوشارينفي وقتل (191)مواطن اوربي، كما كشفت التحقيقات الأمنية والقضائية أن هذه التفجيرات انتسبت إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة باستغلالهم أفراد مهاجرين مقيمين عن طريق التعاون من طرف الأفراد المقيمين بطرق غير قانونية في اوروبا وبالمساعدة للتنظيم الإرهابي[1].

من هنا يتضح ان هناك علاقة الهجرة غير الشرعية والإرهاب بأن التنظيمات الإرهابية استغلت الفرص لضم أكبر عدد ممكن من المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين مقابل المال واستغلالهم بطرق غير مباشرة وكذلك لسبب جوهري وهو صعوبة واستحالة البحث والتحري من طرف السلطات الأمنية لدول الأوروبية (الشرطة الأوروبية) ومنظمة الشرطة الدولية على البحث المرتكبي الجرائم الإرهابية لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون أي وثيقة أو هوية خاصة الذين نجحوا في التسلل إلى الأراضي الأوروبية وفي نهاية لا تتوفر أي معلومة عن هوية الأشخاص وبالتالي لا يمكن إثبات الجرائم التي توكل إليهم.

(1) تفجيرات مدريد 2004، تقرير على الرابط، ar wikipedia.org/wiki/2004.

الفصل الرابع

الآليات والحلول المناسبة للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية المتزايدة تجاه الدول الأوربية

المبحث الأول: آليات التي استخدمها الأتحاد الأوربي لمكافحة الهجرة الأفريقية غير الشرعية

المبحث الثاني: الحلول ومعالجات للحد من الهجرة الأفريقية غير الشرعية باتجاه الدول الأوروبية

المبحث الأول

الآليات التي استخدمها الاتحاد الأوربي لمكافحة الهجرة الأفريقية غير الشرعية

تمهيد:

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد أبرز التهديدات على دول الاتحاد الأوروبي كونها من أكثر المناطق استهداف من قبل المهاجرين غير الشرعيين لذلك باشرت هذه الدول بوضع آليات مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة والدفاع عن حدودها لها جمع المخاطر التي تهدد استقرارها وتتمثل تلك الآليات بما يأتي:

أولاً- الآليات الأمنية:

وتتمثل الآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مع بداية الألفية الجديدة أصبح الهاجس الأمني تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية يحكم قبضته على مخيلة مصدر القرار الأوروبي و أدرجت هذه الظاهرة ضمن المخاطر الجديدة التي تتهدد الأمن الأوروبي إلى جانب انتشار الأسلحة النووية و قضية المخدرات و الجريمة المنظمة، وقد جسد الأوربيون هذه المخاوف ميدانيا من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية المختلفة ذات الصلة لهذه الظاهرة و على وجه الخصوص إنشاء آليات و أجهزة جديدة متخصصة تعود أساسا إلى الوكالة الأوروبية الإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في، (2004) والنظام الأوروبي المراقبة الحدود في (2013)[1]، وتصنف قضايا الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا الأمنية في أغلب الدول الأوروبية وذلك نظراً للعلاقة المحتملة بين المهاجرين والإرهاب، فقد انصب اهتمام هذه الدول على ضرورة منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا من خلال الآليات الأمنية المتمثلة بما يأتي:

1- أنظمة الرقابة الأمنية:

تمثل أنظمة الرقابة الامنية بتشكيل قوات إقليمية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وإنشاء وكالات متخصصة على النحو الآتي:

(1) مقدم عبد الرحيم، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الإنسان، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2018، ص81.

أ- تشكيل قوات القوة الأوروبية:

في عام (1995) أصدرت أربع دول أوروبية وهي (البرتغال، وفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا) في اجتماع لشبونة قراراً خاصاً بتشكيل قوات أوروبية، تهدف إلى حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية الأوروبية وتطبيقاً لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك، فهي قوة خاصة تستطيع التدخل عن طريق البحر والبر لأغراض إنسانية وأمنية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، إذ تتألف من قوة برية تعرف وأخرى بحرية، كما تتكون قيادة هذه القوات من قادة القوات البحرية والبرية في كل من (أسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا)[1] في عام (2002) وافقت الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تشكيل قوات التدخل السريع، وتعد أبرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها قوات التدخل السريع هو المحافظة على الأمن والاستقرار الأوروبي ومنع الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، والإرهاب في دول البحر المتوسط بصورة عامة ودول الشمال الأفريقي بصورة خاصة بوصفها مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا فضلاً عن التدخل في حل الأزمات التي تؤثر في مصالح الدول الأوروبية مثل حماية الرعايا الأوروبيين وحماية منابع النفط، ويعود سبب امتلاك فرنسا ودول جنوب أوروبا نفوذاً في هذا الإتحاد كونها تعد من الدول المتوسطية جغرافياً وتاريخيا، ومن ناحية اخرى لأنها مهددة بانعدام الاستقرار والأمن من منطقة البحر المتوسط قبل غيرها من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى[2].

نستنتج من ذاك أن تشكيل القوات الأوروبية وقوات التدخل السريع يعكس استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن والاستقرار، ومواجهة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات في المناطق الجنوبية والبحر المتوسطية، مع التركيز على حماية مصالح الدول الأعضاء الأكثر عرضة للمخاطر، بما يعكس أهمية الموقع الجغرافي والتاريخي لدول جنوب أوروبا في صياغة السياسات الأمنية المشتركة.

(1) سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي قراءة في هذه الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص222.

(2) فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، المجلد15 العدد 12، 2015، ص192.

ب- النظام الأوروبي لمراقبة الحدود:

هو نظام متعدد الأغراض للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و(فرونتكس[*])، يهدف إلى زيادة القدرة على الاستجابة للمخاطر الأمنية على الحدود الخارجية، وكذلك الهدف منه، منع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والمساعدة في حماية أرواح المهاجرين، و يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية ومع المراكز الأخرى[1]، وفي عام (2004) قرر المجلس الأوروبي إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود وحدد مقرها في وارسو ببولندا[2] ويُعد الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع لمراقبة الحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي كما يعد هيئة مستقلة تهدف إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال وتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء من أجل تطوير نظام المراقبة وحراسة الحدود الخارجية، وقد بدأت هذه الوكالة عملها بصورة رسمية في عام (2005)[3].

وتتلخص مهام هذه الوكالة بما يأتي

1- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وكذلك العمل مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد، ويمكن أن يتم هذا التعاون من خلال تبادل المعلومات وتحليل المخاطر والبحث والعمليات المشتركة.

2- تقديم المساعدة الفنية والتشغيلية للدول الأعضاء في الإتحاد من خلال تدريب حراس الحدود ووضع معايير موحدة للتدريب وعقد ندوات وورش عمل لموظفي الجهات المختصة[4].

(*) وكالة فرونتكس: هي الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل تعرف اختصارا باسم فرونتكس أي Frontex، هي وكالة تابعة لـ الاتحاد الأوروبي ومقرها في وارسو، عاصمة بولندا، الوكالة مكلفة بمراقبة الحدود في منطقة شنغن الأوروبية. بالتنسيق مع حرس الحدود وحرس السواحل.

(1) موقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، الهجرة والشؤون الداخلية، على الرابط،

https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/schengen-borders-and-visa/border-crossing/eurosur_en

(2)Marta Pawel Czyk، Frontex، The only organization that fights for Europe against illegal immigrants،National defense University، Warsaw، Polandd،p7.

(3) شوقي ذياب، صبرين بوعكاز، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 - 2016، ص97.

(4) Vittoria Meissner،The European border and Coast guard agency forntex beyond borders- The effect of the agencys external dimension،working paper،2011،p.10-11

وقد قامت هذه الوكالة بالعديد من العمليات من أجل لحد تدفق المهاجرين غير الشرعيين بين شمال أفريقيا وإيطاليا ومالطا[1]، وتقدم الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود اقتراح حزمة الحدود الذكية إلى المجلس الأوروبي بوصفها وسيلة لتأسيس أوروبا آمنة بالاعتماد على التكنولوجيا من خلال دعمها للمفوضية الأوروبية، إذ عملت هذه الحزمة على تسريع وتسهيل الاجراءات وحماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، وتتكون هذه الحزمة من نظام الدخول والخروج، إذ يقوم هذا النظام بتسجيل دخول وخروج المسافرين من الدول الأخرى إلى دول الإتحاد الأوروبي وحساب مدة الإقامة القصيرة بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية الحديثة بدلاً من النظام اليدوي، فضلاً عن برنامج المسافر المسجل، إذ يعمل على مراقبة المسافرين القادمين من دول العالم الثالث إلى دول الإتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص الدقيق[2]، ووفقاً للإحصائيات فقد نجحت فرنسا في إبعاد (19) ألف مهاجر غير شرعي عام (2005)، كما نجحت إيطاليا في ترحيل (142) ألف مهاجر وتسوية وضعية (517) مهاجراً غير شرعي عام (2006)، وإيقاف (8000) مهاجر غير شرعي من مختلف الجنسيات عام (2007) من قبل الجزائر بوصفها منطقة عبور إلى الدول الأوروبية، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلتها وكالة فرونتكس في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والتخفيف من آثارها، إلا أنها تبقى قاصرة ما لم تكلل بالتنسيق والتعاون بين الآليات والأجهزة الدولية والوطنية في الأتحاد الأوروبي.

نلاحظ أن النظام الأوروبي لمراقبة الحدود، بما في ذلك وكالة فرونتكس، يمثل آلية شاملة لتعزيز الأمن ومكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. ويُظهر النظام أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني والتدريبي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة مثل حزمة الحدود الذكية لضمان حماية الحدود وتسريع الإجراءات. ومع ذلك، يظل نجاح هذا النظام مرتبطًا بتكامل الجهود والتعاون بين الأجهزة الوطنية والدولية، مما يؤكد أن فعالية مكافحة الهجرة غير الشرعية تعتمد على الشراكة والتنسيق المتعدد الأطراف.

(1) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص82.

(2) عزت حمد الشيشيني المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص154.

ج- **الشرطة الأوروبية:**

قامت دول الأتحاد الأوروبي في عام (1991) بإنشاء وكالة أوروبية أطلق عليها مصطلح (اليوروبول) فهو جهاز أمني دولي يتولى مهمة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بنشاط الشبكات الإجرامية وأماكن استقرارها، فضلاً عن تنسيق الجهود بين الدول الأوروبية وتقرير التعاون بينها. ويتكون هذا الجهاز من وحدات أمنية تساهم فيها الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي ويقع مقرها في مدينة لاهاي في هولندا[1]، في عام (1999) وفي أصبحت تختص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وأعمال التهريب مثل تهريب السيارات والمواد المشعة والإتجار بالبشر، والمخدرات فضلاً عن الاختصاصات السابقة وهو ما يؤيد الطابع الدولي لهذه الهيئة[2]، وفي مجال محاربة الهجرة غير الشرعية تعتمد الوكالة على نظام شنغن للمعلومات من خلال تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطني الأوروبية[3]، كما تقوم بتنسيق التحركات والتحقيقات التي أجريت على مستوى دول الأتحاد الأوروبي، فضلاً عن دعم فرق البحث المشتركة وتطويرها، إلا أن صلاحيات هذه الوكالة لا تشمل القيام بالأعمال التنفيذية والميدانية من قبض ومطاردة وتفتيش فهي تقع على عاتق الشرطة المحلية وأجهزة الأمن الوطنية في كل دولة عضو عملاً بمبدأ السيادة[4]، ومن أهم الأعمال التي قامت بها اليوروبول التصدي لشبكات تهريب المهاجرين من شمال أفريقيا، كذلك اهتمت هذه الهيئة بحالات الزواج الذي يتم بهدف الحصول على الوثائق[5].

يتضح أن الشرطة الاوربية تمثل أداة أمنية دولية أساسية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية والتهريب والإتجار بالبشر والمخدرات. وتعكس مهامها أهمية تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق التحقيقات بين الدول الأعضاء، مع مراعاة مبدأ السيادة الوطنية حيث تظل الأعمال التنفيذية والميدانية من اختصاص الشرطة المحلية وأجهزة الأمن الوطنية. ويؤكد

(1) نزيه محمد عبد الغني القلاوي، الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019، ص127.

(2)خديجة بتقة، مصدر سابق، ص85.

(3) نزيه محمد عبد الغني القلاوي، مصدر سابق، ص127.

(4) نعيمة خلوفي آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء القانون الدولي والداخلي، رسالة ماجستير، جامعة أكلي مخلد أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص32.

(5)أحمد طعيبة، ملكية حجاج الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، 2016، ص29 – 30.

ذلك على دور اليوروبول كهيئة تنسيقية واستراتيجية لدعم التعاون الأمني الأوروبي على المستوى الدولي.

2- أنظمة الرقابة الافتراضية:

تعمل حكومات الدول في جميع أنحاء العالم سواء كانت دول نامية أو متقدمة على دمج وسائل الأعلام والاتصالات الجديدة في سياستها الأمنية، فقد أصبحت إدارة أمن الحدود ذات تقنية عالية من خلال استعمال (الأنظمة الافتراضية لمراقبة الحدود[*]). وتشمل الأنظمة الافتراضية ما يأتي:

أ- النظام المتكامل للمراقبة الخارجية:

يُعد النظام المتكامل للمراقبة الخارجية من أكبر أنظمة المراقبة الافتراضية في أوروبا، وقد جرى تطبيقه لأول مرة عام (1999) حول مضيق جبل طارق من قبل إسبانيا بصورة تدريجية، إذ يهدف هذا النظام إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من المهاجرين غير الشرعيين وذلك عن طريق استعمال التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود وأدارتها مثل أجهزة الاستشعار التي يمكنها الكشف عن دقات القلب وأجهزة الكشف الليلي وأنظمة الرادار المسافات طويلة والكاميرات الحرارية[1].

ب- نظام شنغن للمعلومات:

يُعد نظام شنغن للمعلومات أحد أهم قواعد البيانات واسعة النطاق التي تستعمل المرقابة الهجرة وضبط الحدود في الأتحاد الأوروبي، يتكون نظام من نظام مركزي، يقع مقره في ستراسبورغ في

(*) الأنظمة الافتراضية لمراقبة الحدود: النظام بين معنيين للنظام الافتراضي الأول هو المعنى الضيق يعني استعمال التكنولوجيا المتقدمة في مجالي الحاسوب والمراقبة لتطبيق قانون الحدود والكشف عن حركة الأشخاص وتحديد اتجاهاتهم مثل استعمال رادار دائرية المستوى، كما يمثل هذا النظام بمعناه الضيق الجيل الأول للتكنولوجيا العسكرية في نظام مراقبة الحدود الذي أثبت عدم فعاليته مع الاستعمال الذكي للتكنولوجيا المتطورة وأساليب التمويه المختلفة التي يتبعها المهربون الثاني هو المعنى الواسع يعني تعبئة قوات الشرطة في المنطقة الحدودية بما في ذلك الأجهزة العسكرية والاستخباراتية، فهو يشير إلى العسكرة الافتراضية الشاملة للحدود لكشف جميع الاختراقات بدقة عالية بغض النظر عن الوضع السائد.

(1) أسامة نوادري السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص51.

فرنسا وقواعد البيانات الوطنية في جميع دول منطقة شنغن[1]، وقد وضع هذا النظام بوصفه إجراء تعويضياً عن إنعدام الأمن الناتج عن إلغاء ضوابط الحدود الداخلية لدول الأتحاد الأوروبي في ظل أتفاقية شنغن، إذ إن إلغاء الحدود الداخلية يتطلب تعزيز مراقبة الحدود الخارجية وإدارتها[2]، ويستعمل هذا النظام في جميع دول منطقة شنغن من الشرطة وحرس الحدود ومسؤولي الجمارك والسلطات القضائية، ويهدف إلى جمع المعلومات عن الأفراد الذين لا يحق لهم الدخول أو البقاء في دول الإتحاد الأوروبي أو الأفراد المتورطين بارتكاب جريمة في دول ما من دول الإتحاد، إذ يجري إدخال هذه المعلومات من السلطات الوطنية في الهيئة العامة وترسلها لدول منطقة شنغن كافة عبر النظام المركزي[3]، ويركز هذا النظام على فئتين هما:

- الفئة الأولى الأفراد المطلوبون أو المتابعون قضائيا من أجهزة الأمن الوطنية في دول الإتحاد الأوروبي والأفراد المفقودون وكذلك الأفراد الخاضعون المراقبة مشددة من سلطات الدول التي يقيمون فيها.
- الفئة الثانية تشمل المركبات والأشياء المفقودة والمسروقة مثل شهادات تسجيل المركبات ولوحات وأرقام السيارات والوثائق المثبتة للهوية[4].

ويندرج خطر الأفراد غير المرغوب بهم في ضمن الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدول في نطاق منطقة شنغن، وقد جرى تسجيل ما يقارب(700,000)حظر دخول في منطقة شنغن للمدة ما بين (2008 – 2023)[5].

---

(1)Joanna parkin،The difficult road to the shengen information system II، The legacy of laboratories and the Cost for fundamental rights and the rule of Law، paper in liberty and security in Europe،2011،p1.

(2)Europen Commission،Report from the Commission to the Council and the European parliament on the functionary of the shengen Evaluation and monitoring mechanism pwsuant to Article 22 of council Regulating (EU) No 1053/2013 First multiannual Evaluation program (2015-2019)،Brussels،2020،p12.

(3) أسامة نوادري، مصدر سابق، ص50.

(4)The Shengen information system Aguide for exercising the Right of Access،This guide had been compiled by the Joint supervisory Authority of Schengen، Brassels، 2009, p4.

(5) خديجة بثقة، مصدر سابق، ص٨٩.

نلاحظ أن نظام شنغن للمعلومات يُعد أداة مركزية وفعّالة لتعزيز مراقبة الهجرة وضبط الحدود في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا بعد إلغاء الضوابط الداخلية لدول منطقة شنغن. ويبرز دور النظام في جمع وتبادل المعلومات بين السلطات الوطنية والدول الأعضاء بشأن الأفراد غير المصرح لهم بالدخول أو البقاء، وكذلك المركبات والممتلكات المفقودة أو المسروقة، بما يساهم في الوقاية من المخاطر الأمنية. وتشير الإحصاءات إلى فعالية هذا النظام في منع دخول حوالي (700,000)فرد غير مرغوب بهم بين عامي (2008) و(و2023)، ما يعكس أهميته في إدارة الحدود وحماية الأمن الأوروبي.

ت- نظام معلومات التأشيرات:

يُعد نظام معلومات التأشيرة أحد أهم الأدوات التي عمل الإتحاد الأوروبي على تطويرها لجمع ومعالجة ومشاركة المعلومات ذات الصلة بإدارة الحدود الخارجية إذ يعمل هذا النظام على تسجيل البيانات البايومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وتمكين السلطات والأجهزة الوطنية المعنية من الدخول وتحديث بيانات التأشيرة والتشاور الكترونياً بشأن هذه البيانات[1]، ويتكون نظام المعلومات من نظام مركزي لتكنولوجيا المعلومات ومن بنية تحتية للاتصالات تربط هذا النظام المركزي بالأنظمة الوطنية، كما يربط هذا النظام بين قنصليات الدول خارج الإتحاد الأوروبي ونقاط العبور الحدودية لدول منطقة شنغن ويقوم بمعالجة البيانات الخاصة بطلبات الحصول على تأشيرات الإقامة القصيرة الدخول منطقة شنغن أو العبور من خلالها[2]، واعتمد البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في عام (2008) نظام معلومات التأشيرات حيث يتيح هذا النظام الدول فضاء شنغن تبادل بيانات التأشيرات، وهو يتألف من نظام حاسوبي مركزي وبنية اتصال أساسية تربط هذا النظام المركزي بالنظم الوطنية، كما يربط هذا النظام القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوروبي وكافة نقاط العبور على الحدود الخارجية لدول شنغن يقوم هذا النظام بمعالجة البيانات والقرارات بشأن طلبات الحصول على تأشيرات الإقامة القصيرة لزيارة أو عبور منطقة شنغن كما يمكن للنظام إجراء

(1) سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار المحاربة الهجرة مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية مجلة رؤى، الاستراتيجية، 2013، ص106.

(2)European commission، op.cit،p12

مطابقة البايومترية في المقام الأول من بصمات الأصابع الأغراض تحديد الهوية والتحقق. يهدف هذا النظام إلى تسهيل عمليات التفتيش وإصدار التأشيرات لأن استخدام البيانات البايومترية للتأكد من هوية حامل التأشيرة يسمح بضوابط أسرع وأكثر دقة وأكثر أمانًا، كما يسهل النظام عملية الحصول على التأشيرة خاصة للمسافرين الدائمين فضلاً عن إلى تعزيز الأمن بحيث يساعد نظام المعلومات الإدارية على منع الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة والكشف عنها والتحقيق فيها[1].

ث- إنشاء النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر:

يتعلق هذا النظام برعايا الدول غير العضوة في فضاء شنغن الذين يعفون من شرط الحصول على تأشيرة عند عبور الحدود الخارجية، خصص هذا النظام للتحقيق في ما إذا كان الشخص الموجود في أراضي الدول الأعضاء في فضاء شنغن لا يُشكل مخاطر أمنية أو يقوم بهجرة غير قانونية، أو يشكل مخاطر أخرى، وبموجب هذا التحقيق يتم إصدار إذن السفر أو رفضه. أما عن الأهداف الرئيسية لهذا النظام فتتمثل في:

- المساهمة في تحقيق مستوى عال من الأمن من خلال إجراءات التقييم الشامل للمخاطر.
- تحسين فعالية عمليات التفتيش على الحدود.
- المساهمة في منع الهجرة غير الشرعية.
- يساهم في حماية الصحة العامة من خلال تمكينه من تقييم ما إذا كان مقدمو الطلبات يمثلون خطراً وبائياً.
- المساهمة في منع الجرائم الإرهابية أو غيرها من الجرائم الخطيرة والتحقيق فيها[2]

(1) منظمة للاتحاد الأوروبي، آليات التصدي للهجرة، على الرابط
https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/schengen-borders-and-visa/visa-information-system_en

(2) Union European،Reglement (UE)،Parlement Europeen et du Consiel، du 12 Septembre 2018, Journal officiel de lunion europeenne، L236،delivrele 19 septembre 2018.
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2018:236:FULL&from=EN

يتبين أن النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر يشكل أداة فعّالة لضبط الحدود الخارجية لمنطقة شنغن، من خلال تقييم المخاطر المرتبطة برعايا الدول غير العضوة، وتعزيز الأمن، وتحسين فعالية التفتيش على الحدود، والمساهمة في منع الهجرة غير الشرعية، وحماية الصحة العامة، والوقاية من الجرائم الإرهابية والخطيرة والكشف عنها والتحقيق فيها.

ج- اتفاقية شنغن ومراقبة الحدود الخارجية:

اتفاقية شنغن تم اتخاذ الخطوة الأولى نحو سياسة خارجية مشتركة لإدارة الحدود في عام 1985 عندما وقعت خمسة من الدول العشر الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك على معاهدة دولية. المعروفة باتفاق شنغن بالقرب من مدينة شنغن الحدودية الوكسمبورغية تعرف منطقة شنغن على أنها تلك المنطقة التي لا حدود لها والتي تم إنشاؤها بواسطة امتياز شنغن تضم حالياً 26 دولة أوروبية[1].

ح- إنشاء نظام دخول خروج:

هو نظام لتسجيل بيانات الدخول والخروج ورفض بيانات الدخول لمواطني البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يعبرون الحدود الخارجية لدول شنغن تم استحداث هذا النظام بموجب اللائحة الصادرة (2017) ومن بين أهدافه الأساسية ما يأتي:

- تحديث إدارة الحدود الخارجية من خلال تحسين جودة وفعالية الرقابة الخارجية على الحدود في منطقة شنغن.
- مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع العدد المتزايد من المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى زيادة عدد حرس الحدود.
- المساعدة في تحديد هوية مواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد الذين لم يستوفوا شروط الدخول[2].

(1)Joanna Parkin،The Criminalisation of Migration in Europe A State-of-the-Art of the Academic Literature and Research،CEPS Paper in Liberty and Security in Europe،N 61 October 2013, p3.

(2) علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص886.

خ- استحداث الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس)

تم تأسيس في عام (2004) من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بهدف رئيسي وهو تيسير تطبيق تدابير المجموعة الأوروبية الحالية والمستقبلية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية، من خلال ضمان تنسيق الدول الأعضاء للإجراءات المتخذة في تنفيذ تلك التدابير بدأت الوكالة عملها في أكتوبر (2005). ووفقًا للائحة التنظيمية التأسيسية لدى وكالة فرونتكس ستة مهام رئيسية.

- تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء بشأن إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء في تدريب حرس الحدود الوطني بما في ذلك وضع معايير تدريب مشتركة.
- تحليل المخاطر، بما في ذلك تقييم قدرة الدول الأعضاء على مواجهة التهديدات والضغوط على الحدود الخارجية.
- المشاركة في تطوير البحوث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تتطلب زيادة المساعدة التقنية والعملياتية على الحدود الخارجية.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم، بما في ذلك عند الطلب تنسيق أو تنظيم عمليات عودة مشتركة للمهاجرين[1].

مهمة إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بفعالية من خلال التصدي لتحديات الهجرة والتهديدات المحتملة في المستقبل لهذه الحدود، وبالتالي المساهمة في مكافحة الجريمة الخطيرة العابرة للحدود، وضمان مستوى عال من الأمن الداخلي داخل الاتحاد الأوروبي مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحفاظ على حرية حركة الأشخاص[2]. فضلا عن كل هذه الإجراءات الأمنية المشددة للسيطرة على الهجرة، لجأت ثلاث دول أوروبية إلى إقامة حواجز على حدودها الخارجية لمنع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى أراضيها، فمثلاً إسبانيا اكملت اعمال بناء الجدار فيها عام (2005) وتم تمديدها في عام

(1) Sarah Leonard،EU border security and migration into the European Union،FRONTEX and securitisation through practices،European Security، Vol 19، N 2، 2010،p238-239

(2) Quest-ce que lAgence europeenne de garde-cotes et garde-frontieres (Frontex)،Publiele 23.03.2018, https://www.touteleurope.eu/actualite/qu-est-ce-que-l-agence-europeenne-de -

(2009) بينما اليونان اكملت البناء في عام (2012) وبلغاريا ردا على اليونان أنجزت الجدار في عام (2014) وخلافا للمادة (14) من قانون حدود شنغن التي تنص على أنه لا يمكن رفض الدخول إلا بقرار منطقي يحدد أسباب الرفض، فقد انخرط المزيد والمزيد من الدول الأعضاء في بناء الأسوار على الحدود لمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من دخول أراضيهم الوطنية دون تمييز[1].

3- إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين:

سعت الدول الأتحاد الأوروبي في سعيها لمكافحة الهجرة غير الشرعية واكد منها ان إنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، إذ يتم احتجاز الأشخاص الذين جرى القبض عليهم في هذه المراكز التي لا تتوافر فيها أدنى معايير الإنسانية المطلوبة والاعتدال ومن ثم يجري ترحيلهم إلى دولهم الأصلية[2] وفي عام (2008) أصدر البرلمان الأوروبي قانوناً جديداً يسمح باجتياز طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم والمهاجرين غير الشرعيين بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة 18 شهراً كحد أقصى، كما سمح بحظر الدخول إلى الأتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات[3]، إلا أن هذا القرار تعرض للعديد من الانتقادات فقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي الحقوق الإنسان مدة الاحتجاز الواردة في القرار فضلاً عن الانتقادات التي وجهتها بعض المنظمات الحقوقية كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الصليب الأحمر بسبب المعاملة السيئة وغير الإنسانية التي يتعرض لها الأفراد المهاجرون في مراكز الاعتقال. وقد اقترحت كل من ألمانيا وبريطانيا في أثناء عقد قمة الأتحاد الأوروبي في عام (2003) نقل معسكرات الاعتقال الخاصة بالاتحاد الأوروبي إلى دول شمال أفريقيا وأن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين فحص ملفات، طلب اللجوء وتحديد ما إذا كان المهاجرون المحتجزون يستحقون وضعية اللاجئ أم لا، لكن هذه الفكرة لم تلق تشجيعاً من بعض الدول في الأتحاد الأوروبي على اساس أن هذه المراكز لا تتوافر فيها حقوق الإنسان الأساسية[4].

---

(1) European Parliament،Migration and Asylum، a challenge for Europe، op cit،p16.

(2) سفيان بوسنان مصدر سابق، ص222.

(3) دخالة مسعود، مصدر سابق، ص152.

(4) Boswell, Christina, and Andrew Geddes،migration and Mobility In the European Union، London،Palgrave Macmillan, 2015, pp. 142.

4-أسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعيين:

وفي عام (2008)، أصدر الاتحاد الأوروبي اتفاقية الهجرة التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على المهاجرين غير النظاميين وتنظيم عمليات ترحيلهم، مع توفير الدعم المالي اللازم لتسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. كما ينص الاتفاق على إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث تم توقيع نحو(40) اتفاقية في هذا الإطار. وفي العام نفسه، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا يُعرف باسم قرار الإعادات، الذي يحدد الإجراءات المشتركة المتخذة من قبل الدول الأعضاء لإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصورة غير قانونية وفق القوانين والمعايير الأوروبية المعمول بها [1].

نستنتج أن سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية لم تقتصر على تشديد الرقابة الحدودية فحسب، بل امتدت إلى إنشاء مراكز احتجاز وترحيل المهاجرين غير النظاميين، مما يعكس توجهًا أمنيًا أكثر منه إنسانيًا في إدارة هذه الظاهرة

ثانياً- الآليات الاقتصادية:

ترجع أهمية الآليات الاقتصادية إلى الدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في الاقتصاد الأوروبي، وتشمل هذه الآليات ما يأتي:

1- الآلية الأوروبية لدول الجوار:

هي آلية للتعاون وتمويل السياسة الأوروبية للجوار، إذ بدأ العمل فيها عام (2014) وحلت محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، تهدف هذه الآلية إلى تقديم الدعم للدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبي، فقد أكدت اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية ضرورة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغها سياسة الجوار الأوروبي وتحويل القرارات المتخذة على المستوى السياسي إلى إجراءات واقعية فعلية، وتمتاز هذه الآلية بكونها أكثر فعالية بسبب توفير الدعم للدول المجاورة بصورة أسرع وأكثر مرونة وهذا يقلل من التعقيدات وإسهاب عملية البرمجة بحيث لا يتم تقويض أهمية المساعدة، فضلاً عن تقديم الحوافز المالية للدول صاحبة الأداء الأفضل أي زيادة

(1) محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط1، ابن النديم للنشر دار الروافد القاهرة، 2014، ص219 - 220.

الدعم للشركاء الذين ينفذون ما جرى الاتفاق عليه بصورة مشتركة من خلال مقاربة المزيد للمزيد والتركيز على أهداف السياسة المتفق عليها بين الشركاء.

أهداف الآلية الأوروبية للجوار، فهي:

أ- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة وسيادة القانون والديمقراطية والحكم المدني المزدهر.

ب- العمل على تشجيع التنمية والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي الداخلي والعمل على مواجهة التغير المناخي والكوارث والحد من الفقر.

ج- تشجيع التواصل بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة الأخرى وإيجاد الظروف المناسبة للتنقل عبر حدود ذات إدارة فعالة.

د- تحقيق الإندماج التدريجي في السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي وتقرير التعاون من خلال التقريب التشريعي والتلاقي.

ه- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والاقليمي والجوار والتعاون عبر الحدود[1].

نستنتج من ذلك أن الآلية الأوروبية لدول الجوار تمثل أداة استراتيجية لدعم التنمية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي، مع تقديم الحوافز المالية للدول الشريكة الملتزمة بتنفيذ السياسات المتفق عليها، بما يساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

2- التعاون من أجل التنمية:

يُعد تعزيز تنمية اقتصاد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أحد الوسائل الفعّالة للحد من هذه الظاهرة، حيث تعمل التنمية على توفير فرص العمل وتقليل الفجوة المعيشية بين هذه الدول والدول المستقبلة للمهاجرين، مما يسهم في الحد من الهجرة غير الشرعية. ويمكن تحقيق التنمية عبر تشجيع الاستثمارات الأوروبية في الدول المصدرة للمهاجرين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها [2].

(1) رند وليد عبد الله، نبراس إبراهيم مسلم، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والاقليمي، مجلة العلوم القانون، جامعة بغداد كلية القانون، المجلد 37، العدد 1، 2023، ص802.

(2) عثمانية سارة، بسمة زنداوي، مصدر سابق، ص42.

ثالثاً- الآليات السياسية:

تعتمد الدول الأوروبية في مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مجموعة من الآليات السياسية من أجل الحد من هذه الظاهرة، وتتمثل هذه الآليات بما يلي:

1- حوار خمسة + خمسة:

برزت معالم هذا الحوار خلال المؤتمر الوزاري الأول المنعقد في روما في عام(1990)، ويضم هذا المؤتمر كلاً من المغرب وتونس وليبيا والجزائر وموريتانيا التي تمثل دول الإتحاد المغربي الخمس، كما يضم كلاً من فرنسا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا ومالطا التي تمثل دول الإتحاد الأوروبي، وقد انعقد الاجتماع الأول لهذا الحوار في الجزائر في عام(1990)، وبعد ذلك تجمد هذا الحوار لمدة عشر سنوات خلال المدة من(1991 إلى 2001) ليعود وينعقد من جديد عام(2001) خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة في مدينة لشبونة بمبادرة برتغالية[1] وقد تضمن هذا الحوار ثلاثة محاور هي المحور الأمني والمحور الإقتصادي والمحور الإجتماعي والثقافي، فعلى الصعيد الأمني ركز هذا الحوار على إيجاد حلول للقضايا الأمنية والسياسية ذات الاهتمام المشترك، فقد جرى ارسال فرق أمنية للمنطقة المغاربية والأوروبية لتعزيز وزيادة الرقابة مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والقوارب السريعة لمراقبة وملاحقة المهاجرين غير الشرعيين، أما المحور الاقتصادي فاكد ضرورة تقديم العون لتنمية ودعم إقتصاديات الدول المصدرة، للهجرة غير الشرعية من خلال توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمار وتحرير المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية، بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها، والمحور الاجتماعي والثقافي فقد ركز على الهجرة ووسائل الاتصال الفكري والحضاري والتربية وحماية التراث[2].

ثم انعقاد حوار خمسة + خمسة في تونس عام (2003)، وقد نال ملف الهجرة اهتماماً كبيراً خلال قمة تونس الخاصة بدراسة مجال الهجرة في البحر المتوسط وقد اتخذت مجموعة من التدابير المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية ومن بينها ما يأتي:

(1) نور الهدى بسايح سلطانة بوزيان، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير جامعة الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص81.

(2) أحمد طعيبة وملكية حجاج، مصدر سابق ص30.

أ- اعتماد مقاربة متوازنة وشاملة من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة والدولة المستقبلة ودول العبور وتعزيز التعاون في قضايا الهجرة غير الشرعية بين الدول التي ينتمي إليها المهاجرون من خلال دعم التعاون التقني والفني في مجال تطوير قدرات العاملين وتجهيز وسائل مراقبة الحدود، كذلك تطوير آليات مقاومة الشبكات التي يستخدمها في تهريب المهاجرين بشكل غير قانوني والإتجار بالبشر فضلاً عن توفير المساعدة اللازمة للضحايا.

ب- تبادل المعلومات والخبرات التقنية الخاصة بمسألة الهجرة بين الدول المصدرة والدول المستقبلة ودول العبور من أجل القضاء على الهجرة غير الشرعية، وكذلك تنظيم هجرة العمالة[1].

ت- اقتراح معاقبة المهاجرين غير الشرعيين لمدة (3) أشهر إلى (20) عاماً فضلاً عن فرض غرامات مالية عليهم[2].

وكذلك عقد مؤتمر آخر في الجزائر عام (2004)، كما عقد وزراء داخلية دول، خمسة + خمسة مؤتمراً في المغرب عام (2005)، بهدف مناقشة زيادة معدلات الهجرة في أوروبا واتخاذ آليات مشتركة لمكافحتها[3]، ومما تقدم نلاحظ أن هذه الاجتماعات تطرقت إلى أهم النقاط المتعلقة بمسألة الهجرة بصورة عامة والهجرة غير الشرعية بصورة خاصة وضرورة التعاون وبذل الجهود من قبل الدول المغاربية من أجل مكافحة هذه الظاهرة وتنظيم حركة الأشخاص بين الدول الأطراف والعمل على تحسين أوضاع العمال المهاجرين.

2- بيان الرباط:

في عام (2006) تم عقد المؤتمر الوزاري المعروف باسم بيان الرباط المعني بالهجرة والتنمية، يضم هذا المؤتمر عدداً من الدول الأوروبية والإفريقية وذلك من أجل وضع خطة عمل جماعية للتعاون بين الدول التي ينتمي إليها المهاجرون ودول العبور إلى أوروبا وبهدف إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى، دولهم الأصلية وتحسين ظروفهم المعيشية[4].

(1) دخالة مسعود، مصدر سابق، ص150.

(2) سليم بلحماش، الجهود الأورو متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 3، 2019، ص147.

(3) نبيل بن موسى، احلام غلسي، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، العدد 2، 2020، ص235.

(4) نزيه محمد عبد الغني القلاوي، مصدر سابق، ص136.

وبناء على ذلك طلبت (60) دولة أوروبية وأفريقية من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين المساعدة في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، فقد جذبت هذه القضية انتباه المفوضية لأن اللاجئين غالباً ما يختلطون بالمهاجرين في رحلاتهم المختلفة، فجرى الاتفاق في هذا البيان على التعاون والمسؤولية لحل قضايا الهجرة بطريقة شاملة وعملية ومتوازنة، كما دعت في هذا البيان إلى توفير الحماية الدولية للمهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم، فضلاً عن دعوة المنظمات الدولية للمساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها[1]، وقد أعلنت السويد عن توفير الدعم اللازم للخطة التي وضعها المفوض السامي الشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريش والتي تهدف إلى معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وتتطلب السلطات القضائية والشرطة في مكافحة الاتجار بالبشر وشبكات الجريمة المنظمة العاملة في مسارات الهجرة غير الشرعية[2].

يتبين أن بيان الرباط لعام 2006 مثل إطارًا شاملاً للتعاون بين الدول الأوروبية والإفريقية لمعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية، من خلال وضع خطط عمل جماعية لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، تحسين ظروفهم المعيشية، حماية حقوقهم وكرامتهم، وتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والمنظمات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

3- ميثاق الهجرة واللجوء:

صادق رؤساء الدول الأوروبية بالإجماع على ميثاق الهجرة واللجوء في عام (2008)، خلال مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد في بروكسل، ويعد هذا الميثاق التزاماً سياسياً على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من أجل التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية، فهو يسعى إلى وضع سياسة فعالة وعادلة منسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تمنحها، فقد أصبحت ظاهرة الهجرة تمثل جزءاً من العلاقات الدولية التي لا يمكن تجاهلها[3]، ويحاول هذا الميثاق النظر إلى الهجرة بوصفها ظاهرة إيجابية، فهي تمنح المهاجرين فرصة لتحقيق طموحاتهم، كما أنه يمنح الدول المستقبلة فرص أكبر للتنمية الإقتصادية والتقارب الحضاري، لذلك دعا هذا الميثاق

(1) ليندة بوعافية، برباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص60.

(2) هبة عبد الله سعيد عبد الرحمن، المسؤولية الجنائية عن جرائم الهجرة غير الشرعية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2018، ص217.

(3) فريجة لدمية، مصدر سابق، ص200.

إلى وضع سياسة موحدة بشأن مسألتي التأشيرة واللجوء من قبل دول الإتحاد الأوروبي للسيطرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1]، كما اشتمل هذا الميثاق على مجموعة من المبادئ التوجيهية تمثل قوانين غير ملزمة للتحكم بالهجرة الشرعية والحد من الهجرة غير الشرعية على خاصة، وذلك من خلال ما يسمى البطاقة الزرقاء وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات العلمية العالمية والذين يأتون من دول خارج الإتحاد الأوروبي من أجل العمل فيها، إذ يجري منحهم مع عائلاتهم حق الإقامة لمدة محددة داخل دول الإتحاد الأوروبي[2].

ومن أهم المبادئ التوجيهية التي تضمنها الميثاق

أ- تنظيم الهجرة القانونية مع الأخذ بالحسبان ظروف واحتياجات سوق العمل واليد العاملة وقدرتها على إدماج هؤلاء المهاجرين.

ب- السيطرة على الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال ضمان إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية أو بلد العبور.

ج- تشديد الرقابة على الحدود وجعلها أكثر فاعلية.

د- تكثيف التعاون مع البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية دول العبور من أجل تعزيز السيطرة على الحدود الخارجية ومكافحة هذه الظاهرة فضلاً عن رفع مستوى التنمية فيها وذلك من خلال تدريب وتجهيز موظفي هذه الدول والقائمين بالرقابة على الحدود وإدارة تدفقات الهجرة[3].

ه- إلزام طالبي اللجوء السياسي بتقديم طلباتهم خارج دول الإتحاد الأوروبي.

و- مراعاة مصالح الدول المجاورة عند صياغة سياسات الهجرة والإندماج واللجوء السياسي بعيداً عن التسوية الجماعية لمنح تصاريح الإقامة بصورة جماعية[4]، فقد أثارت كل من إيطاليا وإسبانيا حفيظة باقي دول الإتحاد الأوروبي عند قيامها بمنح تصاريح إقامة لنحو (700) ألف مهاجر غير شرعي

---

(1) عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي وتشريعات الوطنية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2017، ص120.

(2) نوال دهدوس، نجاة هوكو، التعاون الجزائري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص51.

(3) Council of the European union، the European pact on Immigration and asylum، No Prev، doc، 13189/08, Brussel،co. 13/89/08،Brussels, 2008، p4.

(4) عبد الله سعيد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص216.

دفعة واحدة، وإذا كان هناك إمكانية لتسوية بعض الحالات لأسباب إنسانية أو اقتصادية فتعالج هذه الأوضاع لكل حالة على حدة.

وقد تضمن ميثاق الهجرة واللجوء بعض الأحكام المثيرة للجدل والخاصة بترحيل المهاجرين غير الشرعيين أو الاحتجاز طويل الأمد لمدة تصل إلى (18) شهراً أو حظر الدخول إلى الإتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات متتالية، لكن المجلس الأوروبي لشؤون الهجرة واللجوء أعلن تحفظه على سياسات الهجرة الجديدة المتبعة من دول الإتحاد والتي تكون حاجزاً من دون وصول الأشخاص الذين يطلبون الحماية من الدول الأوروبية وهم بأمس الحاجة إليها، وكذلك انتقد المبادئ التوجيهية المتعلقة باحتجاز المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم الأصلية بقضايا الهجرة إلى أوروبا[1]، يتضح لنا من خلال هذا الميثاق أن الإتحاد الأوروبي يدعو إلى احترام حقوق وكرامة المهاجرين حتى وإن كان دخولهم إلى الدول الأوروبية ووجودهم فيها بشكل غير قانوني من جهة، ومن جهة أخرى يدعو إلى التعامل بقوة وحزم مع المهاجرين غير الشرعيين بحيث لا يبقى أي أجنبي بمركز غير قانوني داخل حدود الدول الأوروبية، فهو يسعى إلى الاستفادة الممكنة من المهاجرين والبحث عن وسائل تمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا.

4- سياسة الأوربية على مستوى السياسة الخارجية لمواجهة الهجرة:

اتخذ الاتحاد الأوربي العديد من الإجراءات والأساليب لغرض التصدي للهجرة غير الشرعية والحد منها أو وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها العديد من الأساليب والإجراءات.

تتمثل السياسات الأوربية على مستوى السياسات الخارجية بالتعاون الأورو متوسطي واخذ هذا التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية العديد من الأشكال وهي[2].

أ- مساعدة المهاجرين غير الشرعيين من العودة:

بدأت هذه السياسة في سبعينيات القرن الماضي، حيث اعتمدت أوروبا نهجًا مزدوجًا تجاه المهاجرين غير الشرعيين على أثر الأزمة الاقتصادية. شمل هذا النهج غلق الحدود أمام وصول المهاجرين الجدد، وتحفيز المهاجرين غير النظاميين على العودة إلى أوطانهم من خلال تقديم

(1) خديجة بثقة، مصدر سابق، ص81.

(2) أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مصدر سابق، ص16- 17.

مساعدات وتسهيلات مالية ولوجستية. وقد استهدفت هذه المساعدات خصوصًا المهاجرين غير الشرعيين الذين يعانون من البطالة، كما حصل في عام (2004) حينما عاد أكثر من (1000) مهاجر غير شرعي من إيطاليا إلى ليبيا بواسطة الطائرات.

ب-تكثيف التعاون في مجال إيقاف ومراقبة الهجرة غير الشرعية:

لجأت دول الاتحاد الأوربي إلى تقليص اعداد المهاجرين غير الشرعيين التي تؤثر على حريات وحقوق الإنسان وتتمثل هذه السياسة في الطرد والاعتقال التعاون مع الشرطة المراقبة الحدود للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين في إطار سياسة الدول غير الآمنة مثال على ذلك تطبيق قانون التعاون عبر البحر المتوسط الذي وقع بين ايطاليا وليبيا على اعتبار ليبيا منطقة عبور للهجرة غير الشرعية إلى أوربا.

ج-سياسة الجوار الأوربية:

نشأت هذه السياسة ضمن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى عام (2003)، عندما أصدرت المفوضية الأوروبية الوثيقة الرسمية بعنوان (اوروبا والجوار)، والتي أسست إطارًا جديدًا للعلاقات مع الدول المجاورة، يركز على إقامة حوار سياسي واجتماعي مع دول الشرق ودول الجنوب، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي.

وفي وقت لاحق، تطورت هذه السياسة وتم توثيقها في بيان تحت عنوان ستجابة جديدة لجوار متغير، حيث أدرجت دعائم جديدة من أهمها دعم التقدم نحو الديمقراطية، وتعزيز التعاون السياسي والأمني. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، تهدف السياسة الأوروبية إلى معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير النظامية، التخفيف من آثارها، وإعادة الأشخاص الذين لا يحق لهم الإقامة في الاتحاد الأوروبي إلى بلدانهم بطريقة كريمة، إلى جانب إبرام اتفاقيات إعادة القبول مع الدول المصدرة للمهاجرين[1].

د-الصندوق الائتماني الأوربي للطوارئ من اجل إفريقيا:

سعت أوروبا إلى محاربة الهجرة غير الشرعية عبر إنشاء الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتقليل توجه المواطنين الأفارقة إلى

(1) بن موسى نبيل، غليسي احلام، مصدر سابق ص254 – 255.

أوروبا بطرق غير نظامية. ومنذ تأسيس الصندوق وحتى انتهاء عمله في عام (2021)، تم تنفيذ أكثر من (250) مشروعًا، ركزت أهدافها على معالجة الأسباب الأساسية للهجرة، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم، وتعزيز حماية النازحين والفارين من بلدانهم، بالإضافة إلى دعم عودة المهاجرين وإعادة دمجهم في أوطانهم، وتعزيز الاستقرار في مناطق مثل الصومال والسودان وجنوب السودان ومنطقة الساحل. وقد سجل الاتحاد الأوروبي انخفاضًا ملحوظًا في عبور المواطنين الأفارقة للحدود بشكل غير شرعي بعد إنشاء الصندوق.

من بين المشاريع البارزة، أُطلق مشروع بقيمة (54) مليون يورو في السودان بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، لتقديم مساعدات غذائية لأكثر من (1.1) مليون شخص. ويبلغ حجم التمويل الإجمالي للصندوق حوالي (5.2) مليار يورو، موزعة حسب الأولويات على إدارة الهجرة بنسبة 24%، والحوكمة ومنع النزاعات بنسبة (20%)، وتعزيز الاقتصاد وفرص العمل بنسبة (10%)، وتعزيز المرونة بنسبة (17%).

كما انتهجت دول الاتحاد الأوروبي سياسة الاستثمار في المشروعات الإنمائية في الدول المصدرة للهجرة، بما يعالج الأسباب الجذرية للهجرة مثل النزاعات والفقر وعدم الاستقرار، وبناء القدرات المؤسسية لهذه الدول. وخصص الاتحاد الأوروبي تبرعات بقيمة (1.8) مليار يورو لدعم منطقة القرن الإفريقي، بمساهمات من الدول الأعضاء والجهات المانحة، مع الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز جهود منع تسلل المهاجرين، حيث أعلن جون كيري عن توجيه سفينة حربية إلى بحر إيجة للمشاركة في الفعاليات الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية[1].

نلاحظ أن الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والحد من التدفقات غير النظامية، من خلال دعم مشاريع الحماية، وإعادة المهاجرين ودمجهم في أوطانهم، وتعزيز الاستقرار في المناطق المتأثرة بالنزاعات، بالتوازي مع تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهريب.

(1) الاء محمد حسن، مصدر سابق، 232.

المبحث الثاني

الحلول ومعالجات للحد من للهجرة الأفريقية غير الشرعية باتجاه الدول الأوروبية

تمهيد:

حل مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتم ببساطة كما يتصور البعض بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولي من كافة الأطراف أخذة بعين الاعتبار وضع خطط أمنية واستراتيجية وقانونية وإعلامية والمعالجة هذه الظاهرة على أن تأخذ الخطة الاتية اعتبارات لعديده منها، تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات في العالم الثالث والدول الفقيرة والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الأدوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على أدلة لوضع أسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة كذلك انشاء شبكات التبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها فضلا عن معرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها، تعزيز آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق. المهاجرين، كذلك تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الاستخبارية، التعاون المشترك بين الوزارات المعنية في دول المنشأ لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور، حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب الفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل الحقائق الهجرة[1]. وفيما يأتي أبرز العوامل والمقومات التي يمكن من خلال معالجة الهجرة غير الشرعية.

أولاً- التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية باعتبارها العملية التي يحدث من خللها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية

(1) سامح محمد جمال أحمد حافظ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمعنا العربي، ط1، للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2023، ص7.

الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج[1]، توفير الظروف الاقتصادية في الدول المصدرة للمهاجرين عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل جيدا، توفير برامج تدريب مهني وتعليمي لتعزيز المهارات، التنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، فضلا عن إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة العامل الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر أي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على تغيير كيفي نوعي يتمثل في تغيير و تطوير بنيان الاقتصاد الوطني[2]، تعد تنمية اقتصاد للدول المصدر للمهاجرين غير الشرعيين هي إحدى طرق منع الهجرة غير الشرعية أو على الأقل الحد منها، وذلك بالاعتماد على التنمية بوصفها محفزا أو عاملاً مساعداً لتوفير فرص العمل والقضاء على الفارق المعيشي بينهم وبين الدول المستقبلة للمهاجرين ومن ثم القضاء على الهجرة غير الشرعية، وتتم التنمية من خلال تشجيع الاستثمار في الدول المصدرة للمهاجرين ودعم الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية في هذه الدول[3]، لذلك فإن اعتماد على التنمية كسبيل لمعالجة الهجرة غير الشرعية في إفريقية، شرط ضروري ينبغي تجسيده على أرض الواقع والذي يتطلب التنسيق والتعاون من طرف الدول المعنية بها سواء الدول الإفريقية أو الأوروبية على حد سواء، وذلك من خلال:

1- دعم جهود الاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام والتسوية السلمية للنزاعات وتحديد برامج إعادة الاستقرار والإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

2- التكفل بالانشغالات والاحتياجات الاقتصادية للدول الإفريقية الأكثر فقرا، من خلال تعبئة الوسائل التي من شأنها مساعدة تلك الدول على التقليل من ضغوط الهجرة.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الخامات حديثة في التنمية، الاسكندرية الدار الجامعية، 999، ص17.

(2) صابر حمونه، النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا نيجيريا انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص28.

(3) صابر عبد الفتاح المشرفي، الهجرة ودورها في التنمية الاقتصادية، المجلة قضايا فكرية، العدد 95، 2023، ص1.

3- العمل على إقامة شراكة لتنمية الأقاليم ذات نسبة الهجرة العالية من خلال تشجيع الاستثمارات المباشرة والمثمرة بهدف إيقاف تدفقات الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها، وتعزيز المشاريع الإنمائية التي تخلق فرص عمل مستدامة[1].

4- تمويل الدول الإفريقية المصدرة للهجرة غير الشرعية وتشجيع الاستثمار داخلها، من خلال إنشاء واستحداث صندوق خاص بالتنمية.

5- القضاء على اسباب الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين المستوى الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب وتعتبر الهدف الاساسي من وراء الهجرة[2].

نلاحظ مما سبق أنّ التنمية الاقتصادية تمثل عاملاً أساسياً في الحد من الهجرة غير الشرعية، عبر تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، مع ضرورة تعزيز التعاون الإفريقي–الأوروبي لدعم الاستثمار والتنمية.

ثانياً- دور الاعلام:

الإعلام أصبح يُمثل ركن رئيسي مشترك في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في ضوء قدرته على الوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، وتغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتناميها[3]، الإعلام له دور كبير وفعال في تعزيز مكانة وقيم، وتدعيم الاتجاهات السلبية نحو الهجرة غير الشرعية ان استخدام وسائل الإعلام والحملات الإعلامية لنشر الوعي حول مخاطر الهجرة غير شرعية اصبح الإعلام أكثر حرية، وجماهيرية، وانفتاحا على التكنولوجيا الحديثة، لذلك أصبح أكثر ارتباطا بالفئات العمرية المنفعلة بهذه الاتجاهات الإنسانية، المقصود بها الشباب، لاسيما مع تركز اهتماماتهم بصورة

(1) عبد الوهاب عمروش، الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمصالح الإفريقية، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014، ص231 - 232.

(2) أنيسة بدروني، محمد حاج بن علي، جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2014، الجزائر، ص200.

(3) دور الإعلام في مكافحه الهجرة غير شرعية، تقرير على رابط https://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=a

كبيرة على هذه المجالات[1]، لذلك الإعلام يستطيع أن يؤدي دوراً مؤثراً وإيجابياً في تغير سلوكيات المجتمع، وتؤصل معها عادات حسنة، فالإعلام الواعي يمكنه عبر خطة مدروسة ومنظمة أن يعزز روح التضحية والانتماء لدي الشباب باعتباره الشريحة الأكثر هشاشة في منطقة إفريقيا، وأن يحارب الكثير من العادات السلبية التي تنتشر في المجتمعات الفقيرة، وأن يتغلب على التحديات التي تواجه الحملات إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة[2]، وتقديم معلومات دقيقة حول الهجرة القانونية، وتنفيذ حملات توعية للتحدث عن مخاطر وعواقب الهجرة غير الشرعية، وتوجيه الأفراد نحو الطرق القانونية والآمنة للهجرة.

وأن المعالجة الإعلامية الشاملة لهذا الملف يجب أن تتناول ليس فقط التغطية الإخبارية لمحاولات الهجرة غير الشرعية وإنما يجب أن تشمل ما يأتي:

1- استعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي يستهين بها بعض الشباب في أغلب الأحيان.

2- عرض البدائل والفرص المتاحة في إفريقيا للارتقاء بمستوى المعيشة والدخل، مع ضرورة تعزيز روح الانتماء واحترام العمل لدى الشباب.

3- طرح التجارب الناجحة للشباب الذين تمكنوا من تحقيق أحلامهم داخل إفريقيا أو في الخارج من خلال طرق شرعية[3].

4- كشف بعض الأبعاد الخفية مثل دور شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم عن الفردوس الأوروبي ملاحظة الصعوبات المهنية والمخاطر التي يمكن أن تواجه المهاجرين من خلال وسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية عندما ترغب بإنتاج برامج خاصة عن هذا الموضوع[4].

نستنتج أنّ الإعلام يمثل أداة استراتيجية محورية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، من خلال نشر الوعي بالمخاطر، وتقديم البدائل المشروعة، وتعزيز الانتماء لدى الشباب، مما يجعله شريكاً أساسياً في السياسات التنموية والوقائية.

---

(1) زينب الموشي، دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة الهجرة الغير الشرعية ومساهمتها في الاستقرار الأمني في بلدان البحر المتوسط، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، المجلد3، العدد2، الجزائر، 2018، ص11.

(2) أحمد محمد هشام الريس، الإعلام والهجرة غير المشروعة، مجلة جامعة طنطا كلية الحقوق، مصر، 2017 ص25.

(3) دور الإعلام في مكافحه الهجرة غير شرعية، تقرير، مصدر سابق.

(4) زينب الموشي، مصدر سابق، ص12.

ثالثاً- مراقبة الحدود:

تشكل عملية مراقبة الحدود أحد أهم الوسائل الكلاسيكية في ردع مكافحة الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن حق الدولة في تنظيم الهجرة، هي حماية تمارسها على إقليمها[1]، كلما تمت عملية تأمين الحدود بشكل دقيق أسهمت في خفض مستوى الهجرة غير الشرعية الأفريقية[2]، ادارة الحدود تغير التنقل الأمن والمنتظم للأشخاص ويقلل من الحاجة إلى تهريب المهاجرين، ومن ناحية أخرى فإن سوء أو ضعف إدارة الحدود يعجل بتهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية، ويقوض الحركة السلسة، لذلك، فإن تغطية حماية ومساعدة المهاجرين واللاجئين خلال جميع مراحل الهجرة، أمر مهم وهناك التزام سياسي رفيع المستوى بتحسين إدارة الحدود في القارة كما يتضح من اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي)، باعتبارها إطارا قانونيا، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود[3]، تعزيز أمن الحدود في أفريقيا باستخدام تقنيات مراقبة الحدود الذكية، استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود باستخدام تقنيات متطورة وفعالة مثل طائرات المراقبة بدون طيار، وأجهزة بالأشعة تحت الحمراء لحماية ومراقبة الحدود، وتعتمد على توفير ربط فعال ومتكامل بين الأجهزة المختصة في الدولة، لا سيما الأجهزة الأمنية المعنية بمراقبة الحدود، وكشف محاولات التسلل أو الإختراق، وتعتمد هذه الأنظمة الجديدة على نشر مجسات وأنظمة استشعار يتم توزيعها بحيث تضمن سرعة الوصول إلى الهدف والرد عليه في أقصى وقت ممكن عن طريق اختصار العديد من الخطوات على صعيد العامل الزمني[4]، لقد صاغ الاتحاد الأفريقي العديد من التدابير السياسية الرامية إلى تعزيز أنظمة إدارة الحدود وضمان السلام والاستقرار للقارة الأفريقية من خلال التقنيات المستخدمة في مراقبة الحدود[5].

---

(1) عثامنية سارة، زنداوي بسمة، مصدر سابق، ص48.

(2) أحمد خميس، مصدر سابق، ص73.

(3) مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا، تقرير تحاد أفريقي، 2021.

(4) أحمد إيدابير، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود الحدود الذكية نموذجا، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص568.

(5)Enhancing Border Security In Africa Using Smart Border Control،
https://www.nepad.org/blog/enhancing-border-security-africa-using-smart-border-control-technologies

الآليات الحديثة لمراقبة الحدود لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- تحليل البيانات: ففي السابق كانت تجمع البيانات من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرات والمعابر الحدودية، أما اليوم أصبح الجمع من مصادر متعددة مثل شركات السفر، ووكلاء الشحن.
- التحقق من الهوية كانت عملية التحقق من هويات الأفراد عادة ما تتم باستخدام معلومات شخصية مثل جواز السفر والتي تكون أحيانا كثيرة مبنية على وثائق مزورة من قبل الشخص، أما اليوم فأصبحت تستعمل بيانات بيومترية مثل التعرف على الوجه والبصمات والمسح الضوئي لقزحية العين.
- التفتيش دون الحاجة للفتح فقد توصلت التقنية الحديثة إلى أنظمة تقنية مثل معدات التصوير باستخدام الأشعة السينية وأشعة جاما، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دونما الحاجة لفتحها، وقد استخدمت في الكشف عن الأسلحة، أو المخدرات المخفاة، والموارد الإشعاعية غير المشروعة، وأيضا في منع تهريب الأفراد. هذا فيما يخص مراكز التفتيش عبر المطارات والموانئ والمعابر الحدودية البرية[1].

أما في مجال الرصد والمراقبة عبر بقية الحدود غير المفتوحة: فقد استحدثت أنظمة تقنية حديثة ومتطورة مثل المجسات بالأشعة تحت الحمراء، والكاميرات المستشعرة للحرارة، والطائرات[2].

الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد ومعالجة مراقبة الحدود

1- التصديق على اتفاقية نيامي للتعاون عبر الحدود واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود وتنفيذهما، وتأكيد وتنفيذ المبادئ والخطوط التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

2- تكثيف التعاون عبر الوطني بين السلطات الوطنية العاملة في مجال إدارة الحدود لتيسير الهجرة والتجارة والتكامل والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية.

---

(1) سحقي سمر، الحدود الذكية كالية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود الجزائر نموذجا، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد 15، 2021، ص74.

(2) Neha Bhadwal and others،Smart Border Surveillance System using Wireless Sensor Network and Computer Vision، International Conference on Automation، Computational and Technology Management ICACCTM،2019، p183.

3- تعزيز القوانين الوطنية التي تنظم الهجرة، بما في ذلك من خلال إنشاء فئات واضحة وشفافة للقبول – الطرد ومعايير أهلية واضحة للحماية.

4- تحسين قدرات آليات إدارة الحدود وموظفيها عن طريق تحسين التكنولوجيات الجديدة لإدارة الحدود تحسين أمن وثائق السفر، والحوسبة، وفقا للمعايير الدولية، ورفع مستوى التفتيش، وجمع البيانات ونظم الاتصالات وتوفير التدريب التقني للمشاركين في إدارة الحدود، بما في ذلك التدريب على إدارة الحدود وكيفية التعامل مع الفئات الضعيفة مثل الأشخاص المتجر بهم وحقوق المهاجرين.

5- توفير معلومات كافية ومستجيبة للفوارق بين الجنسين بشأن متطلبات الهجرة وتحدياتها المتنوعة وفرصها للسكان عموما، ولا سيما للمهاجرين المحتملين من العمالة قبل عبور الحدود.

6- تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني بين موظفي إنفاذ القانون، وخدمات الهجرة والجمارك لضمان اتباع نهج أكثر كفاءة وفعالية لإدارة تدفق السلع التي تكفل حماية حقوق الإنسان للأفراد والمجموعات عبر الحدود.

7- إنشاء وصيانة نظم ملائمة تستجيب للفوارق بين الجنسين من أجل البحث والإنقاذ الفعالين في البحر والإنزال المتوقع، وضمان أن عمليات البحث والإنقاذ تعمل في ظل فهم واسع للضائقة، وضمان أن تكون هذه التدابير متفقة مع القوانين الدولية، مع الهدف الأساسي المتمثل في إنقاذ الأرواح.

8- تعزيز التعاون بين الوكالات دون الإقليمية والإقليمية التابعة للدول والمجتمع الدولي، ولا سيما في مجال إنفاذ القانون، وتبادل البيانات والمعلومات المتصلة بالهجرة، والتدريب والحوار المستمر.

9- تعزيز دور الاتحاد الأفريقي، وكذلك الوكالات دون الإقليمية والإقليمية الأخرى، في تعبئة الموارد المالية التقنية وتنسيق السياسات وبرامج العمل، وتنسيق أنشطة الدول الأعضاء من أجل إدارة فعالة للحدود.

10- تعزيز الحوار بين الدول والمشاورات الإقليمية، والتعاون من أجل إدارة فعالة للحدود[1].

يتضح أنّ إدارة الحدود الحديثة أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المتطورة والتنسيق متعدد الأطراف، وهو ما يجعلها ركيزة في السياسات الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا.

(1) مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا، مصدر سابق، ص37.

رابعاً- منع الأزمات وادارتها وحل النزاعات:

النزاع هو السبب الجذري للهجرة غير الشرعية او نزوح مهاجرين إن الهجرة الناجم عن النزاع له آثار مزعزعة للاستقرار على الأمن الوطني والإقليمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على قدرة الدول المضيفة على توفير الحماية للاجئين والأمن لمواطنيها. وبما أن الهجرة غير شرعية والنزوح القسري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنزاع، كنتيجة وسبب محتمل المزيد من الصراع، فإنه ينبغي معالجته من خلال الحوار والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري، بغية منع نشوب الصراعات وإدارتها[1].

فيما يأتي أهم الأهداف حل النزاعات:

- دعم السلم والأمن في القارة الإفريقية، ويعني ذلك التأسيس لبيئة جديدة من خلال الدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتجنب الأزمات ومنع انهيار ظروف السلام، وعليه فدعم السلام هو منع نشوب النزاعات والحروب من جديد.
- منع وتطويق النزاعات والصراعات، وصنع السلام.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان.
- إقامة نظام دفاع إقليمي مشترك.
- ضمان سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها إلا في ثلاث حالات استثنائية المتمثلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.
- الإنذار المبكر بشأن الأزمات أو النزاعات المحتملة في القارة إعادة التعمير في المرحلة التي تلي حل النزاعات، وذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات المالية للاتحاد الإفريقي، وكذا المنظمات المالية الدولية.
- محاربة الإرهاب الدولي بكل أشكاله الذي أصبح ظاهرة عالمية بصورة عامه في أفريقيا بصورة خاصة[2]. نلاحظ أن إدارة النزاعات ومنع الأزمات في إفريقيا تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية والنزوح القسري عبر دعم السلم والأمن، منع الصراعات وتعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان،

(1) محمود زكريا محمود إبراهيم، تسوية الصراعات في أفريقيا والآليات وسبل التفعيل، على الرابط https://pharostudies.com

(2) محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في الإفريقية، مجلة مدارات سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، الجزائر،2017، ص69.

إقامة أنظمة دفاع إقليمية، وتقديم الإنذار المبكر للأزمات، وفضلا عن محاربة الإرهاب الدولي بما يسهم في استقرار الدول وحماية المواطنين واللاجئين.

خامساً- إعادة الادماج:

يعد إعادة الادماج المهاجرين في أفريقيا مهم في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي لدى المهاجرين ويهدف إلى مساعدة المهاجرين الذين عادوا إلى بلدانهم بعد محاولة الهجرة بشكل غير نظامي، العنصر الأساسي السيادة الدول هو حق الدولة في أن تقرر من هم وبأي شروط الأشخاص اللذين يدخلون ويبقون في اراضيها، تشير العودة إلى عملية العودة إلى دولة ما، ويمكن أن تتم بطرق مختلفة. ويمكن مساعدة المهاجرين ويتم ذلك على أساس الإرادة الحرة للعائد إعادة القبول تشير إلى الإعادة القسرية ويحدث عندما يتم العثور على فرد داخل دولة وبقي فيها بشكل غير قانوني. ومن ناحية أخرى، وكثيرا ما يكون المهاجرين غير النظاميين، ولا سيما أولئك الذين لا يحملون وثائق، والذين يحتاجون إلى العودة إلى دولهم، مصدرا للخلاف بين الدول، وهو ما يمكن أن يعزى إلى أنه قد يكون من الصعب تحديد دولتهم الأصلية. وتتطلب عملية العودة الفعالة والمستدامة وإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين التعاون الدول[1].

يتبين أنّ إعادة الإدماج ليست مجرد إجراء إداري، بل هي عملية معقدة تستلزم تنسيقاً بين الدول وتوفير دعم اقتصادي واجتماعي يسهّل اندماج العائدين ويحدّ من إعادة محاولاتهم للهجرة غير الشرعية.

(1) جيمس دينيسون، التواصل والدعم في العودة الطوعية وإعادة الإدماج، تقرير اتحاد الاوربي، 2022، ص6.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

التي توصلت اليها الرسالة:

1- التركيب القومي في أفريقيا معقد يقترن بالتهميش والصراعات وبعد من العوامل الأساسية في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا.
2- يُعدّ الموقع الجغرافي لإفريقيا عاملاً أساسياً في الهجرة غير الشرعية، إذ تتصل بحدود برية وبحرية مع دول عدة، مما يجعلها معبراً رئيساً للمهاجرين نحو أوروبا، خاصة عبر دول شمال القارة مثل الجزائر وليبيا والمغرب.
3- تمتلك إفريقيا سواحل طويلة، خاصة على البحر المتوسط، مما يسهل عمليات الهجرة غير الشرعية عبر القوارب، خصوصا من ليبيا وتونس وتستغل شبكات التهريب هذه السواحل المفتوحة لنقل المهاجرين يعبر المهاجرون من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل النيجر ومالي وتشاد، عبر ممرات صحراوية نحو دول شمال إفريقيا، ثم يواصلون رحلتهم عبر البحر إلى أوروبا، ما يعرضهم لمخاطر متعددة.
4- الأسباب الرئيسة وراء الهجرة غير الشرعية هي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية
5- انتشار البطالة والفقر والنزاعات وضعف التنمية من الأسباب الرئيسية الهجرة غير الشرعية في أفريقيا.
6- تعد الحروب الأهلية كعامل طرد رئيسي للمهاجرين في أفريقيا، اذ تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الافريقية التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية.
7- ان عمليات تنظيم ارهابي في أفريقيا تدفع الناس إلى الهجرة غير الشرعية البحث عن ملاذ في دول اوربية أكثر أمانًا.
8- الاثار ايجابية تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق من مواطنيها المهاجرين تحويلات مالية تعزز اقتصادات الدول الأفريقية اذ يقوم المهاجرون بإرسال تحويلات مالية إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة.
9- من أبرز الانعكاسات السلبية في الدول الأوروبية تفاقم مشكلة البطالة، نتيجة عدم توفر فرص عمل كافية لمواطنيها بسبب تزايد أعداد المهاجرين.
10- تعَدّ ظاهرة زواج المهاجرين من أجنبيات إحدى الوسائل التي يلجأون إليها بحثاً عن مبرر قانوني يضمن لهم الاستقرار والأمن داخل الدول الأوروبية.

11- يُعدّ الطريق الشرقي أحد أكثر ممرات الهجرة ازدحاماً وخطورة، إذ يُستخدم بكثرة من قبل المهاجرين للوصول إلى وجهاتهم المقصودة.

12- تُعدّ السواحل الغربية لإفريقيا، الممتدة من شمال موريتانيا والصحراء الغربية وصولاً إلى جنوب المغرب، من أبرز نقاط انطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو الاتحاد الأوروبي، حيث يتجه معظمهم إلى جزر الكناري.

13- تعد المسالك البرية أكثر المسالك استخداما من قبل المهاجرين غير الشرعيين بعد المنافذ البحرية وتتم عادة عن طريق الشمال إلى ليبيا والمغرب.

14- يُعدّ الطريق الجوي أقلّ وسائل الهجرة غير الشرعية استخداماً مقارنةً بالطرق البرية والبحرية.

15- تتم الهجرة غير الشرعية من خلال تزوير وثائق السفر باستعمال وثائق سفر مزورة أو وثائق صحيحة ولكن عليها تأشيرة مزورة، أو استعمال وثيقة سفر لاجي أو الدخول إلى الدولة المستقبلة دون أي وثيقة.

16- من أبرز الجرائم الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي الجريمة تجارة السلاح وجريمة الاتجار بالبشر وجريمة المخدرات وجريمة المنظمة.

17- الإعلام أصبح يُمثل ركن رئيسي مشترك في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

18- يُعدّ نظام معلومات شنغن أحد أبرز قواعد البيانات واسعة النطاق المستخدمة في مراقبة الهجرة وضبط الحدود داخل الاتحاد الأوروبي.

19- تُشكّل تنمية اقتصاد الدول المصدّرة للمهاجرين غير الشرعيين إحدى الاستراتيجيات المهمة للحد من الهجرة غير الشرعية.

20- تُعدّ مراقبة الحدود إحدى الوسائل التقليدية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعبيراً عن حق الدولة في تنظيم حركة الأفراد والمهاجرين على أراضيها.

21- تؤدي التغيرات المناخية والتصحر دورًا متزايدًا في دفع السكان، خصوصاً في مناطق الساحل والصحراء، نحو الهجرة بحثًا عن ظروف معيشية

22- تُشير النتائج إلى أن ضعف الرقابة الحدودية وهشاشة الأمن في بعض الدول الإفريقية ساهمت في نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر، مما يعزز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

23- يُسهم انتشار الفساد في تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما يدفع الشباب إلى الهجرة كخيار وحيد للبحث عن حياة أفضل.

المقترحات:

1- تدريب حرس وأمن الحدود على الأساليب التي قد يتحايل فيها المهاجر مثل استخدام وثائق سفر مزورة.
2- معالجة الأسباب الجذرية مكافحة الفقر والبطالة في الدول المصدرة للمهاجرين، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3- نظرا لمعاناة دول جنوب شمال المتوسط كدول عبور إقامة، فمن الضروري تعاون الطرفين كشركاء متكاملين للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات الاتفاقيات الثنائية بيندول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بحيث تتولى قدارات القوى العاملة بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة بإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها، وبذلك تزداد الطلبات على هذه العمالة، مما يقلل فرص العمالة غير الشرعية، ويزيد من وتيرة الهجرة الشرعية المنظمة.
4- قيام دول إفريقيا الدفع بالإسراع في عمليات التنمية داخل دولها والتي من شأنها خلق فرص العمل والقضاء على البطالة وذلك حتى لا يتم اللجوء إلى الهجرة غير الشرعي.
5- وضع سياسات عامة تكفل الحد من الهجرة غير المشروعة والتذكير بمخاطر هذا النوع من الهجرة.
6- الاستفادة من الكفاءات العلمية عن طريق توفير الدولة لهم بيئة مناسبة علمياً واقتصاديا.
7- تعزيز التعاون الدولي وضع آليات قانونية دولية لتنظيم الهجرة، ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.
8- توفير قنوات قانونية للهجرة تسهيل إجراءات الهجرة الشرعية وتوفير فرص عمل للمهاجرين المؤهلين.
9- إنشاء آلية دائمة للتقييم والرصد المستقل كجزء لا يتجزأ من سياسات وممارسات الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الهجرة.
10- ضرورة اعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد العقوبات على اعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات غير الشرعية وايضا على الاشخاص الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

11- حماية حقوق المهاجرين: ضمان حقوق المهاجرين، سواء كانوا شرعيين أم غير شرعيين، وتوفير الحماية لهم من الاستغلال والعنف.

12- القضاء على اسباب الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين المستوى الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب والتي تعتبر الهدف الاساسي من وراء الهجرة.

13- حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وضمان عودتهم سالمين الى اوطانهم.

14- تنفيذ حملات توعية للتحدث عن مخاطر وعواقب الهجرة غير الشرعية، وتوجيه الأفراد نحو الطرق القانونية والآمنة للهجرة.

15- تشجيع الحوار الاجتماعي حول قضايا الهجرة لفهم التحديات والاحتياجات والبحث عن حلول شاملة.

16- الإقرار بأن الإغلاق المحكم للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي هو أمر مستحيل، وبأن المهاجرين سيواصلون الوصول على الرغم من جميع الجهود المبذولة لإيقافهم، وأن قمع الهجرة غير النظامية يؤدي في مرحلة إلى نتائج عكسية لأنه يسوق المهاجرين إلى مزيد من الاحتيال، وبالتالي يمكن عصابات التهريب وتخلق ظروف الإبعاد والتهميش التي تعزز انتهاكات حقوق الإنسان مثل التمييز والعنف ضد المهاجرين.

17- فرض عقوبات أكثر صرامة على الأفراد والكيانات التي تشجع على الهجرة غير الشرعية أو تقوم بتسهيلها.

18- اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لمراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية وكذلك عقد الاتفاقيات التي من شأنها أن تقلل الهجرة غير الشرعية وسن القوانين التي تضمن ردع شبكات التهريب وتقلل من وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الدولة.

19- المشاركة في مفاوضات دولية لتحديد أطر وسياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

20- تحقيق توازن بين الأمان الحدودي وتوفير فرص قانونية للهجرة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على إدارة الهجرة.

21- تشجيع الشباب على مشاركة في الأمور السياسية دون خوف أو تهديد.

22- على وكالة فرونتكس احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بما في ذلك غير النظامين في جميع عملياتها من خلال تطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان.

23- تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني الإفريقية لدعم التوعية المجتمعية حول مخاطر الهجرة غير النظامية.

24- توحيد سياسات الهجرة الأوروبية لتفادي التناقضات بين الدول الأعضاء، وتحقيق عدالة في تقاسم أعباء اللاجئين والمهاجرين.

25- عقد اتفاقيات عودة كريمة للمهاجرين تضمن احترام الكرامة الإنسانية وتوفر برامج إدماج في بلدانهم الأصلية.

26- التعاون الإقليمي في ضبط الحدود ومحاربة شبكات التهريب والاتجار بالبشر من خلال تبادل المعلومات والخبرات الأمنية.

27- تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد لضمان توزيع عادل للموارد وتحقيق الاستقرار السياسي، ما يقلل من دوافع الهجرة.

المصادر

المصادر

أولاً- القرآن الكريم

ثانياً- الكتب:

1. ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989.
2. ابو عيانة، فتحي محمد، دراسات في عام السكان، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
3. أبو عيانة، فتحي، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ط4 دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993.
4. ابو عيانة، فتحي، جغرافية السكان الأسس والتطبيقات معاصرة، ط1، مطبعه مصر، الاسكندرية، 2014.
5. ابو لوفيا، احمد، الحماية الدولية الحقوق الإنسان، ط 3، دار النهضة العربية، 2005.
6. استيتية، دلال ملحس، علم الاجتماع السكاني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
7. اسماعيل، حمد علي، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1989.
8. البدو، خليل عبد الهادي، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. بن علي، أنيسة بدروني ومحمد حاج، جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية، ط1، للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014.
10. بوادقجي، عبد الرحيم، خوري عصام، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا، دمشق، 2002.
11. بوادقجي، عصام خوري عبد الرحيم، علم السكان ط1، للنشر جامعة دمشق، 1997.
12. بيومي، عمرو رضا، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي وتشريعات الوطنية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2017.
13. الجاسم، محمد علي، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، ط3، مطبعة الجامعة، بغداد 1976.
14. الجنابي، عبد الزهرة علي، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
15. الحريري، محمد مرسى، جغرافية القارة الأفريقية، للنشر والتوزيع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994.

16. حافظ، سامح محمد جمال أحمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمعنا العربي، ط١، للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2023.
17. حماده، يونس، مبادى علم الديموغرافية، مطبعة جامعة الموصل، 1985.
18. حميدان، علي سالم، الجيس المحمود، جغرافية السكان مدخل إلى علم السكان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
19. الحوات، علي، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، منشورات الجامعة العربية، طرابلس.
20. الخرسان، سعد عبد الرزاق محسن، جغرافية السكان منهج والتطبيق، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2016.
21. الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2008.
22. الرحيم، صدقي عبد، الإجرام المنظم جريمة القرن الحادي والعشرين دراسة في مصر والبلاد العربية، ط1، للنشر والتوزيع دار الهاني للطباعة، والقاهرة، 2009.
23. الزروكة، محمد خميس، جغرافية شرق افريقيا، للنشر والتوزيع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.
24. زين، الياس، الهجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات وانشر، بيروت، 1972.
25. سرور، أحمد فتحي، المواجهة القانونية للإرهاب، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
26. السعدي، عباس فاضل، دراسات في الجغرافية السكان، ط1، منشاة المعارف بالإسكندرية، مطبعة الاطلس، القاهرة، 1980.
27. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة – دراسات الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، للنشر والتوزيع مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
28. السلام، محمد عبد، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة النور 2020.
29. الشربوني، محمد عبد الرحمن، جغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
30. الشهاوي، طارق عبد الحميد، الهجرة غير شرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.

31.ألشيشيني، عزت حمد، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط 1، للنشر والتوزيع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2021.

32. صورية، عباسة دربال وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، دار الرافد ناشرون، بيروت، 2014.

33. الطائي، غازي صالح، الاقتصاد الدولي، دار الكتب، الموصل، 1999.

34. العتابي، ليث عبد الحسين، مدخل لدراسة الأديان دراسة حول الأديان في أفريقيا موطن التنوع الديني، ط 1مطبعه النجف الاشرف، 2018.

35. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الخامات حديثة في التنمية، ط1، الاسكندرية الدار الجامعة، مصر، 1999.

36. عمروش، عبد الوهاب، الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمصالح الإفريقية، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، للنشر والتوزيع دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014.

37. غانم، عبد الله عبد الغاني، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، ط2، المكتب الجامع الحديث، الاسكندرية، 2002.

38. غربي محمد، وفوكة سفيان واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

39. غضبان، فؤاد بن، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، 2014.

40.الغني، عبد الله عبد، دراسة سوسيوانتروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

41. غنيمي، محمد محمود، فائض العمالة في الدول النامية، عالم الكتب القاهرة، 1983.

42. الفيل، محمد رشيد، هجرة الكفاءات العربية والخبرات الفنية أو نقل المعاكس للتكنولوجيا، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000.

43. القلاوي، نزيه محمد عبد الغني، الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، الهيئة، ط1، للنشر والتوزيع المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019.

44. العقاد، أنور عبد الغني، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط1، للنشر والتوزيع دار المريخ، الرياض، 1983.

45. كاظم، امينة علي، السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري، ط1 حجر الطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

46. الكافي، إسماعيل عبد الفتاح عبد، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، ط1، للنشر والتوزيع مكتبة طريق العلم، 2005.

47.محمد، حجازي محمد، الجغرافية السياسية للنشر والتوزيع مكتبة الإسكندرية، مصر 1997-1996.

48. المخادمي، عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الافريقية الكسار دائم ام انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

49. المخادمي، عبد الله رزيق، الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.

50. المراشدة، يوسف عبد الحميد، تجريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

51. مرجان، أحمد، الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة في ضوء الدستورية واحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

52. معلوف، لويس، المنجد في اللغة، ط19، المطبعة الكاثولية، بيروت، 1996.

53. موسى علي، حمادي محمد، جغرافية القارات، ط1، للنشر والتوزيع دار الفكر، دمشق، 2001.

54. نور، عثمان الحسن محمد، المبارك، ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، ط1، لنشر والتوزيع دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008

55. الورفلي، وئيسة الحمروني، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، ط1، للنشر والتوزيع دار الفكر الجامعي، مصر، 2016.

56. وطفة، على سعد، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية، ط1، للنشر والتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

ثانياً- الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. ابو زيد، محمد إمحمد محمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

2. ابو غزيز، اسية بني، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2018.

3. ايشر فاطمة، قويدر فرود، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2020.
4. بتقة، خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
5. بكارة، فائزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير قُدمت الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014.
6. بوزيان، نور الهدى بسايح سلطانة، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير جامعة الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
7. بوعكاز، شوقي ذياب وصبرين، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016.
8. الجليل، طواهير عبد، بوليرياح غريب، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2019.
9. جهيدة، زرقة، زوابلية خيرة كريمة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 2017–2000 ما بين فترة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017 – 2018.
10. حمونه، صابر، النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا نيجيريا انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015.
11. خلوفي، نعيمة، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء القانون الدولي والداخلي، رسالة ماجستير، جامعة أكلي مخلد أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.
12. الدين، عيشاوي محمد شمس، منصوري الوردي، جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020 –2021.
13. الرحمن، هبة عبد الله سعيد عبد، المسؤولية الجنائية عن جرائم الهجرة غير الشرعية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2018.

14. الرمامنة، وصفي هاشم، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقان (1952–1994) رسالة ماجستير، مكية الدراسات العلياء الجامعة الأردنية، 1998.
15. الزائدي، خليفة صالح اللافي، الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، ليبيا، 2018.
16. زنداوي، عثمانية سارة وبسمة، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
17. الزيادي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1990–2001 افاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، 2006.
18. السعيدي، عبد الجبار عيسى عبد العال، السياسات الأوربية تجاه الهجرة وانعكاساتها على المهاجرين العرب والمسلمين في دول أوربا الغربية أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.
19. سيف، محمد منصور، الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية آداب جامعة عين شمس، مصر، 1986.
20. شميل، عفاف رحيمة، تحليل جغرافي سياسي المتناقضات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط للمدة (2002 – 2017) رسالة ماجستير قدمت الى كلية التربية، جامعة ميسان 2020.
21. شهيدة، ليندة بوعافية وبرباش الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
22. صالح، محمد فوزي، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2008 – 2009.
23. طيبي، رابح، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
24. عقبة، عبد العزيز، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جزائر، 2019.

25. علي، قيس لطيف، الهجرة الدولية من العراق واتجاهاتها بعد عام 2003 (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة العراقية، 2020
26. عواد، محمد هندي، السياسة الصينية اتجاه افريقيا بعد العام 2011 السودان أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2024.
27. عودية، فوزية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2014-2015.
28. غزوز، بوساحة، اتجاهات الطلاب الجامعين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة متنوري بقسطنطينية، الجزائر، 2008.
29. فايزة ختو، برقوق سالم، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، 1995 – 2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010 – 2011.
30. فينمي، رؤوف، السياسية الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر 2012-2013.
31. كرباش سعاد ، فاطيمة صايم، السياسية الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في قانون الوطني وقانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي، 2022.
32. كمال، طبيب، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورومغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2012.
33. لدمية، فريجة، عمر فرحاتي، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.
34. المعموري، زيد كريم حسين، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه مناطق الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل 2019.
35. القحطاني، خالد بن مبارك القريوي، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة غير الوطنية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007 – 2008.

36. المهدي، الحسن الفاتح، النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
37. مهدي، فاطمة صلاح، الهجرة القسرية والنزوح في العراق بعد عام 2003 واثارة المكانية، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية التربية، جامعة بابل، 2019.
38. نوادري، أسامة، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011.
39. نور الهدى سايح، سلطانة بوزيان، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة، مولاي الطاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.
40.هوكو، نوال دهدوس، نجاة، التعاون الجزائري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

ثالثاً– المجلات ودوريات العملية:

1. ابو العينين، محمود، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور (دراسة حالة المغرب العربي)، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المملكة المغربية، 2010.
2. ابو فرحة، السيد علي، العوامل المؤثرة على وضع أفريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة جامعة بني سويف، مجلد 3، العدد 2، مصر، 2015.
3. أحمد محمد هشام الريس، الإعلام والهجرة غير المشروعة، مجلة جامعة طنطا كلية الحقوق، مصر، 2017.
4. احمد، فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، المجلد 15، العد2015.
5. الاهل، حسن الأمام سيد، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية واحكام القانون الدولي للبحارة، مجلة الحقوق الجزائرية، المجلد 3، العدد 6، الجزائر، 2015.
6. الباني، عبد الكريم، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، العدد4، الكويت، 1975.
7. بجلبل، عتبة، الهجرة غير الشرعية واستغلال البشري، مجلد الإجهاد القضائي، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 8، الجزائر.
8. بشير، هشام، الهجرة العربية غير مشروعة إلى أوروبا اسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها، مجلة السياسية الدولية، العدد 178، القاهرة، 2010.

9. بلحماش، سليم، الجهود الأورو متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 3، 2017.
10. بن موسى نبيل، غليسي احلام، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، العدد2، الجزائر 2020.
11. بوسنان، سفيان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي قراءة في هذه الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، الجزائر، 2018.
12. بولعراس، بوعلام، فريد جبابلة، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، العدد471، 2002.
13. تتشول، نسرين رياض، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الأفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية. مجلة دراسات إفريقيا كلية العلوم الأساسية، جامعة النهرين، العدد4، بغداد، 2018.
14. الجابري، ستار جبار الجابري، هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، 2019.
15. جعبوب، محمد، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في الإفريقية، مجلة مدارات سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، الجزائر، 20.
16. حسن، الاء محمد، سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية سياسية الاتحاد الأوربي انموذجا، المجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2 لعدد2، 2023.
17. ناصر حليف، عبد الوهاب بن، البناء الاجتماعي والثقافي في أفريقيا تجاذبات القبيلة والدولة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، الجزائر، 2014.
18. حليلو، فيصل بن، أحمد محمد حسن، تداخلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلد جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1، الإمارات، 2015.
19. حميد، آلاء محمد السيد عبده، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة، المجلة العلمية لكلية الآداب، المجلد 12، العدد 1، مصر، 2022.
20. الحنايا، بن حمد، الهجرة غير المشروعة، الدورة التدريبية تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

21. الخالدي، نبيل عمران موسى، الهجرة القسرية في العراق دراسة اجتماعية في بعض مشكلات المهجرين في مدينة الديوانية، مجلة كلية الآداب، لعدد 84، 2018.
22. خمو، محمد حسن، شاكر هيرش فاضل، الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية المنظمات العالمية والاتحاد الاوربي انموذجا، مجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد2، دهوك، 2019.
23. خميس، أحمد، أمن الحدود وتأثيراته على الهجرة غير الشرعية الأفريقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، كلية العلوم لسياسية جامعة حلوان، مصر، 2018.
24. خنجر، سعد عبد الحسين، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا الغربية رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة، بغداد، 2018.
25. الدغاري، أمبارك إدريس طاهر، مخاطر الهجرة غير شرعية في افريقيا إلى اوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العلمية، العدد 8، 2016.
26. دكاك، امل حمدي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، 2008.
27. لواء، حمدي شعبان، الهجرة غير مشروعة الضرورة والحاجة، مجلة مركز الاعلام الأمني، مصر، 2006.
28. دميرتاش، تونج، فهم الحرب الأهلية السودانية 2023الجذور التاريخية والديناميات الحالية والآفاق المستقبلية، مجلة الأبحاث الدراسات، 2023.
29. الدين، ريم محمد جمال، مصطفي الخياط، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السوس، المجلد 14، العدد 1، 2023.
30. الرحيم، مقدم عبد، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الإنسان، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 3، االعدد2، الجزائر، 2018.
31. زيد، حمد، الهجرة واسطور العود، مجلة عالم الفكر، العدد 7، الكويت، 1986.
32. سمر سحقي، الحدود الذكية كالية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود الجزائر نموذجا، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد 15، 2021.

33. الشرقاوي، مروة طلعت محمد التابعي، الهجرة غير الشرعية ومخاطر الإتجار بالبشر في ضوء المستجدات الراهنة التداعيات وآليات المواجهة دراسة ميدانية على إحدى قرى محافظة الدقهلية، مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد32، العدد61، 2023.
34. الشريف، كريم طه ظاهر، الهجرة غير الشرعية الجهود الدولية معالجتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، مجلد 19، العدد 35، 2000.
35. شعبان، لواء حمدان، الهجرة غير مشروعة (الضرورة والحاجة) مركز الإعلام الأمني 2006.
36. صبرية، جامع، الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا ودول الساحل، مقاربة نظرية مجلة التكامل، مجلد 5، العدد1، 2021.
37. صبرينة، حريدي، الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي ظاهرة اجتماعية أم تهديد أمني، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، االمجلد6، للعدد1، 2019.
38. الصديقي، سعيد، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار المحاربة الهجرة مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية مجلة رؤى، الاستراتيجية، 2013.
39. الطرشان، محمد خير، وقفات في الهجرة النوبية، مجلة دمشق المجلد السادس، العدد2، 2020.
40. طعيبة، أحمد، ملكية حجاج ،الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية مجلة دفاتر السياسية، العدد 15، 2016.
41. العابدين، دعاء جمال الدين زين، محمد، الطيب عمر أحمد، التنبؤ بالمهاجرين واللاجئين في القارة الأفريقية دراسة حالة القرن الأفريقي وشبه الصحراء، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 2، العدد1، 2018.
42. عبد الله، حارث، محمد أياد رشيد، ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا – دراسة لنموذج دار فور، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد4، العراق، 2007.
43. عبد الله، رند وليد، مسلم نبراس إبراهيم، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والاقليمي، مجلة العلوم القانون، جامعة بغداد كلية القانون، المجلد 37، العدد1، 2023.
44. العربي، علي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد، 10، العد2019.
45. عقابي، امال، دور الإتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد 3، الجزائر، 2023.

46. علي، عادل السيد محمد، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، المجلد1، العدد 33، 2018.
47. غربي، محمد، من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والامن حالة منطقة البحر الابيض المتوسط، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 1، 2009.
48. فاطمة، دردبي، براهيمي قدور، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها رؤية تحليلية، مجلة مجتمع تربية – عمل، جامعة ورقلة، المجلد 5، العدد1، الجزائر، 2020.
49. الفلاح، عمر سعيد محمد، الهجرة الى اوروبا عبر شمال، مجلة كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية، للعدد9، 2020.
50. ملاك، نور الدين، معضلة الهجرة غير الشرعية بين الاطر المفاهيمية والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد5، العدد2، 2022.
51. الكوت، بشير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الافريقية، مجلة دراسات، العدد 1.
52. لكريني، دريس، مكافحة الارهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وقائع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، لعدد 136، بيروت، 2006.
53. الماضي، أحمد عبدالله، منديل ناظر احمد، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد 1، العدد1، 2017.
54. محمد، السائح احمد، علي عبد السلام مصباح، الهجرة غير الشرعية الأفريقية الأسباب والدوافع الآثار والحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد – جامعة سرت، المجلد 1، العدد 2، ليبيا، 2018.
55. محمد، بساس، سويقي حورية، السبل القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة، مجلة المفكر، جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 17، العدد 2، 2022.
56. محمد، حاج سروي، بطيمي حسين، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي اللجزائر انموذجاً، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 23، العدد2، 2021.

57. محمود، محمد، ظاهرة الإرهاب في أفريقيا وجنوب الصحراء وازمة الدول الوطنية، مجلة الدراسات والسياسية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2024.

58. محمود، وليد رشاد، دوافع وتأثيراته الهجرة الأفريقية غير مشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري، مجلة جامعة القاهرة، مجلد 45، لعدد1.

59. مسعود، دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة جزائرية للسياسات العامة، العدد 5، 2014.

60. المشرفي، صابر عبد الفتاح، الهجرة ودورها في التنمية الاقتصادية، المجلة قضايا فكرية، العدد 95، 2023.

61. مصطفى، منى محمود محمد، الاتجار بالسلاح من منظور إسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الازهر، المجلد1، العدد 16، مصر 2016.

62. الموشي، أحمد، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود الحدود الذكية نموذجا، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 4، 2020.

63. الموشي، زينب، دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة الهجرة الغير الشرعية ومساهمتها في الاستقرار الأمني في بلدان البحر المتوسط، مجلة جامعة ٢٠ أوت، المجلد 3، العدد2، الجزائر، 2018.

64. ناشد، سوري عدلي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، لعدد 2، دار الجامعة الجديدة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2003.

65. نبيل، بن موسى، احلام غلسي، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، العدد 2، 2020.

66. هاني، هند، الحماية الدولية المهاجرين العرب حالة مهاجرين المغاربة، مجلة مستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلدة 272، لعدد 24، 2001.

67. هبري، سحنين، ولد الصديق ميلود، المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مجلة البحوث السياسة والقانونية، المجلد 02، العدد 14، 2020.

68. هوادف، بهية، الهجرة غير الشرعية اسبابها واليات مكافحتها، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجيلاني، 2021.

69. وارتان، سونيا ارزروني، الهجرة غير الشرعية في العراق الدوافع والآثار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد27، العدد1، 2024.

رابعاً –منظمات الدولية:

1. الامم المتحدة، مجلس الاقتصادي والاجتماعي، احصاءات الهجرة الدولية، 2014.
2. مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا، تقرير تحاد أفريقي، 2021.
3. منظمة الهجرة الدولية، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، 2015.

خامساً –المؤتمرات والتقارير:

1. التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة وشمال أفريقيا، 2022.
2. تقرير الهجرة في العالم 2022.
3. جيمس دينيسون، التواصل والدعم في العودة الطوعية وإعادة الإدماج، تقرير اتحاد الاوربي، 2022.
4. محمد ابراهيم، تقرير استعراض حالة أفريقيا في المناقشة العالمية بشأن المناخ، 2022.
5. المؤتمر الدولي، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين، 2019.

خامساً: المصادر الإنترنت:

1. أحمد رحيم محمد، الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى اتحاد الاوربي، على الرابط، https://www.syria.tv
2. احمد سليمان، الفرق بين انتحال الشخصية وانتحال صفة، على الرابط، https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1612291.html
3. أفروبوليسي، اتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2024، المركز الابحاث ودارسة على الرابط، https://afropolicy.com

4. امين لونيسي، القران الوهمي للمهاجرين في اوروبا (زواج ابيض ونهاية السوداء)، موقع الإنترنت ، https://www.independentarabia.com/node/55343.

5. بنك الدولي إحصاء معدل البطالة في أفريقيا، على الرابط https://data.albankaldawli.org/Indicator/SP.POP.TOTL?locations=XQ.

6. بوحنية قوي، تقرير الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا، على الرابط https://www.aljazeera.net/

7. بوعلام غيشي، تقرير تحويلات المهاجرين الرئة المالية لاقتصادات أفريقية منهكة، على الرابط، https://www.infomigrants.net/ar/post/3945

8. تقرير الشباب والهجرة منظور الدول الأفريقية على الرابط، https://www.intechopen.com/chapters

9. تقرير تفجيرات مدريد ٢٠٠٤، على اربط، ar.wikipedia.org/wiki/2004

10. توفيق المديني، ما هي أسباب ودوافع الهجرات الأفريقية عابرة الحدود على الرابط، https://arabi21.com/story

11. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، https://gate.ahram.org.eg/News/5034401.aspx

12. جيهان عبد السلام عباس، الهجرة الأفريقية غير الشرعية.. قراءة في الدوافع والآثار وسيناريوهات المواجهة، مركز فأروس مختص بالدراسات وشؤون افريقيا، 2024، على الرابط، https://pharostudies.com/

13. دور الإعلام تقرير في مكافحه الهجرة غير شرعية، على الرابط، https://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=a

14. شادي ابراهيم، الهجرة السرية الأفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732

15. الشيخ باي الحبيب، الشتات الإفريقي أي دور للاقتصاد المهاجر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/

16. فريال ابو جابر، ماهي الهجرة الشرعية،2019 على الرابط، https://mawdoo32 .com

17. لـــويزا فـــون ريشـــتهوفن، الهجـــرة الأفريقيـــة إلـــى أوروبـــا، علـــى الـــرابط، https://en.m.wikipedia.org/wiki/African_immigration_to_Europ

18. محمد اعصام العروسي، محركات الهجرة وارتداداتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، على الرابط،https://dimensionscenter.net/ar

19. محمود زكريا محمود إبراهيم،تسوية الصراعات في أفريقيا والآليات وسبل التفعيل، على الرابط،https://pharostudies.com

20. فريال ابو جابر، ماهي الهجرة الشرعية،2019 على الرابط، https://mawdoo32 .com

لـــويزا فـــون ريشـــتهوفن، الهجـــرة الأفريقيـــة إلـــى أوروبـــا، علـــى الـــرابط، https://en.m.wikipedia.org/wiki/African_immigration_to_Europ

21. مركز الأفريقي لدراسات الهجرة، على الرابط،https://www.africanmigration.com

22. مركز الهجرة المختلطة على الرابط، https://mixedmigration.org

23. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرابط،https://www.unhcr.org/ar

24. منظمـــــــــــــــة الدوليـــــــــــــــة للهجـــــــــــــــرة، علـــــــــــــــى الـــرابط، https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian -overview-2024/article/horn-africa-and-yemen-mrp-0

25. منظمة الدولية للهجرة التحديث الإقليمي الشهري الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرابط، https://dtm.iom.Int/reports/middle-east-and-north-africa-%E2%80%94-monthly-regoral-update-mar20

26. منظمـة الهجـرة الدوليـة، اهـم الاحـداث المتعلقـة بـالهجرة إلـى أوروبـا، علـى الـرابط، https://www.infomigrants.net/ar/post/6197

27. منظمـــــة الهجـــــرة الدوليـــــة، تغيـــــر المنـــــاخ فـــــي أفريقيـــــا، علـــــى الرابط،https://www.aletihad.ae/news

28. منظمـة للاتحـاد الأوروبـي، آليـات التصـدي للهجـرة، علـى الـرابط-https://home affairs.ec.europa.eu/policies/schengen-borders-and

29. موقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، الهجرة والشؤون الداخلية، على الرابط،https://home- affairs.ec.europa.eu/policies/schengen-borders-and

30. وينـدي ويليـامز، توجهـات الهجـرة الإفريقيـة الواجـب مراقبتهـا فـي عـام 2024 علـى رابط https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to

31. يوســـف محمـــد، الهجـــرة الأفريقيـــة إلـــى أوروبـــا علـــى اربـــط، https://en.m.wikipedia.org/wiki/African_immigration_to_Europ

32. Enhancing Border Security In Africa Using Smart Border Control، https://www.nepad.org/blog/enhancing-border-security-africa-using-smart-border-control-technologies

33. Second Congo War،https://en.m.wikipedia.org/wiki/Second_Congo_War

34. Septembre ,Journal officiel de lUnion europeenne, L236, delivre le 19 septembre 2018. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2018:236:FULL&from=EN

35. Julia Choi, African Migration to Europe, Report, 2017 https://web.archive.org/web/20200424173818/http://www.cfr.org/world/african-migration-europe/p13726

36. Quest-ce que lagence europeenne de garde-cotes et garde-frontieres (Frontex), Publiele 23.03.2018, https://www.touteleurope.eu/actualite/quest-ce-que-l-agence-europeenne-d

37. Word Migration Report 2024,Chapter 3,Migration and Migrants,Regiona Dimensions,and,Devlelopments https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/world-migration-report-2024-chapter-3/africa

سادساً: المصادر الإنكليزية:

1. Ade,The dynamics of In tolerance in some African multi-religious and multi-cultural contexts. African Social Science and Humanities Journal, 6(1)2024.
2. Adepoju. Aderanti-Internal and international migration within Africa-Pretoria-HSRC Press 2006.
3. Africa Center for Strategic Studies, African Migration Trends to Watch in 2023, Infographic, January 9, 2023.
4. African Union Commission،Migration Policy Framework for Africa and Plan of Action (2018-2030)،Executive Summary،Addis Ababa،African Union، 2018.
5. African Union Peace and Security Council, Impact of Terrorism on Migration In Africa,2023.
6. Arinze, R. N .African traditional religion،Rabboni Publishers International،2001.

7. Boswell, Christina, and Andrew Geddes،migration and Mobility In the European Union، London،Palgrave Macmillan, 2015.
8. Bakewell O-Keeping Them in Their Place The AmbIvalent Relationship between Development and Migration In Africa-Journal of International Development, 20(5), 2018.
9. Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les travailleurs migrants dansune economie mondialise, conference internationale du 2eme session, rapport mo genere, 2004.
10. Castles, Stephen, Hein de Haas, and Markj, Miller, The Age of Migration
11. Christopher Horwood Victims of Necessity. International Organization for Migration (IOM), Geneva IOM Publications 2009.
12. Collenthouez, Migration and Human-Security, Paper Submitted to th international Migration Berlin Programme for the Consolations International Migration, Berlin, 12-22 October, 2002
13. Council of the European union, the European pact on Immigration and asylum, No Prev, doc, 13189/08, Brussel, co. 13/89/08, Brussels,2008 .
14. De Haas, Hein, The Myth of Invasion, the inconvenient realities of African migration to Europe,Third World Quarterly.
15. De Haas,African Migration: Trends, Patterns, Drivers, Comparative Migration Studies, 2014.
16. Düvell, Paths into Irregularity, The Legal and Political Construction of Irregular Migration, European Journal of Migration and Law,2011.
17. European Commission, Labor Market Integration of Migrants, 2020.
18. European Council, on Refugees and Exiles An Overview of proposals addressing migrants smugglingand trafficking in persons Background paper Brussels, 2001.
19. Europen Commission, Report from the Commission to the Council and the European parliament on the functionary of the shengen Evaluation and monitoring mechanism pwsuant to Article 22 of council Regulating (EU) No 1053/2013 First multiannual Evaluation program (2015-2019), Brussels, 2020.
20. Europol, European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment 2021 (SOCTA 2021), European Union Agency for Law Enforcement Cooperation, The Hague, 2021.
21. International Organization for Migration (IOM), Africa Migration Report, Challenging the Narrative, 2020.

22. International Population Movements In the Modern World,5th Edition, Palgrave Macmillan, 2014.
23. Jane Lorenzi and Jeanne Batalova, Sub-Saharan African Immigrants in the United States, the Migration Policy Institute, MAY 11,2022.
24. Joanna Parkin, The Criminalisation of Migration In Europe A State-of-the-Art of the Academic Literature and Research, CEPS Paper In Liberty and Security In Europe, N61 October 2013.
25. Joanna parkin,The difficult road to the shengen Information system II, The legacy of laboratories and the Cost for fundamental rights and the rule of Law, paper in liberty and security In Europe,2011.
26. Jonathan Crush Vincent Williams International migration and development Dynamics and challenges in South and Southern Africa United Nations Department of Economic and Social Affairs2005.
27. Julian conda, The future of International Migration in the Arab worMacmilla Escwa ,1982 .
28. Key facts: Africa to Europe migration, BBC News,2 July 2007, Retrieved 6 June 2015
29. Mamadi Corra, Immigration, from Africa to the United States, kek insights from recent research Frontiers Media 08, 2023
30. Marie McAuliffe and Anna Triandafyllidou ‹eds› World Migration Report 2022 Geneva‹International Organization for Migration› 2021.
31. Marta Pawel Czyk, Frontex, The only organization that fights for Europe against illegal immigrants, National defense University, Warsaw, Poland, 2010.
32. Neha Bhadwal and others, Smart Border Surveillance System using Wireless Sensor Network and Computer Vision, International Conference on Automation, Computational and Technology Management ICACCTM ,2019.
33. Nicolas florquin and stephaniepezars, insurgency, pisarmament, and in security In NorthenMali, win micolasfloquin and eric G ,2004.
34. Observatoire geopolitique des drogues, Etatdes drogues,drogues des Etats, Editions Hachette,1994.
35. Pew Research Center› Forum on Religion ‹ Public Life‹Tolerance and Tension‹Islam and Christianity in Sub-Saharan Africa‹Washington› D.C› 2010.
36. Piyasiri Wickramasekara, Policy Responses to skilled Migration, Retention, Return and Circulation, Perspectives on Labour Migration, International Labour Office,2003.
37. Professor Walter Kalin, UNHCR Root causes of displacement In Africa, 2015.

38. Richard Black Russell King Migration-return and small enterprise development in Ghana A route out of poverty International Migration 2004.
39. Sarah Leonard, EU border security and migration Into the European Union,FRONTEX and securitisation through practices, European Security, Vol, 19,N 2, June 2010.
40. Susana Ferreira Human Security and Migration In Europes Souther Borders,Palgrave Macmillan, Portugal, 2019.
41. Thandoluhle Kwanhi،Florah Sewela Modiba,Conceptualizing climate-induced migration in Africa,Department of Developerune Studies,Nelson Mandela University ,South,Afica,2024.
42. The Shengen information system Aguide for exercising the Right of Access, This guide had been compiled by the Joint supervisory Authority of Schengen, Brassels, 2009.
43. Thibault van Damme, Irregular migration and human smuggling networks in Mali, Clingendael Netherlands Institute of International Relations,2017
44. UNHCR Regional Overview Central Africa and the Great Lakes. United Nations High, Commissioner for Refugees 2020.
45. Union European, Reglement (UE)2018/1240 du Parlement Europeen et du Consiel,du 12 Septembre 2018, Journal officiel de lUnion europeenne, L236,delivrele 19 septembre 2018.
46. Vaissemourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesieckes, editionarmand Colinparis,2000.
47. Vittoria Meissner, The European border and Coast guard agency forntex beyond borders- The effect of the agency's external dimension, working paper, 2011.
48. World migration 2008, Managing labour mobility in the evolving global economy Volume 4 of IOM world migration report series, International Organization for Migration, Hammersmith Press, 2008.
49. Yahya Zoubir, Security Challenges, Migration, Instability, and Violent Extremism in the Sahel,2007.
50. Yves pelicier et Guy thuillier, la drogue, paris, presse universitaire de. France،2016.

Abstract

Migration is an ancient geographical and human phenomenon that has accompanied humankind since its inception. However, in recent decades, it has witnessed significant developments, especially in the African continent, which has become one of the most prominent areas of population displacement in the world. Illegal migration is one of the most dangerous forms of this phenomenon due to its humanitarian, security, and economic repercussions for both the countries of origin and recipient countries, particularly European countries. In light of the significant disparity in living standards and the deteriorating economic and political conditions in many African countries, migration has become an inevitable choice for many individuals in search of better opportunities. This study seeks to understand the phenomenon of illegal migration in Africa from an analytical geographical perspective by highlighting its natural and human characteristics, with a focus on its direct and indirect impacts on European countries. The study also aims to explore the means and methods used in illegal migration and possible mechanisms to reduce it through a realistic reading of European and African policies. This study addresses the geographical analysis of the migration phenomenon in the African continent and its repercussions on European countries, in light of the natural and human characteristics that influence population movement. The study comprises four main chapters. The first chapter examines the natural and human geographical characteristics of the African continent, as essential elements for understanding the general context from which population movement arises. The second chapter sheds light on migration in all its forms, particularly illegal migration. It focuses on the causes and motivations of illegal migration

from Africa to Europe, and its most prominent political, economic, social, and psychological drivers. It also highlights its repercussions for the countries of origin and destination, both positive and negative. The third chapter reviews the routes and outlets taken by migrants within and outside Africa, the routes used for transit, and the means adopted to carry out these risky journeys, which reflect the extent of organization and planning led by smuggling networks. The fourth chapter addresses international efforts, particularly European ones, to combat the phenomenon, along with the solutions proposed within Africa itself. The study concludes that illegal migration represents a complex geographical challenge linked to a number of economic, political, and environmental factors, which requires a comprehensive approach that takes into account the true roots of the problem while enhancing cooperation between African and European countries to mitigate the exacerbation of this phenomenon.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Maysan – College of Education

Department of Geography

A Geopolitical Analysis of the Migration Phenomenon in Africa and Its Implications for European Countries

A thesis submitted by the student

Fatima Muhammad Muslim

To the College of Education Council, University of Maysan

As part of the requirements for a Master's Degree in

Geography

Under the supervision of Professor Dr.

Hashim Kazim Subaikhi

2025 AD **1447 AH**